الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

"تقدير المعنى والإعراب في النحو العربي"

عميد كلية الدراسات العليا

ملاك أحمد توفيق صادق

إشراف الدكتور
جعفر عبابنة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

تشرين الثاني / ١٩٩٥

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٩٥م.

أعضاء لجنة المناقشة :-

١- الدكتور جعفر عبابنة مشرفاً

٢- الاستاذ الدكتور نهاد الموسى عضواً

٣- الدكتور محمد حسن عواد عضواً

الإهداء

إلى روح والدي ...

تظللني ذكراها، فترسل في روحي أملا جديدا، أستمد منه العطاء والصبر والتضحية.

إلى والدتي ...

تغمرني دعواتها بهالات من الحنان والحب .

إلى إخواتي وأخواتي ...

غراس المستقبل القادم وبراعمه .

ملاك

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

- قرار لجنة المناقشة ..... ب
- الإهداء ..... جـ
- فهرس المحتويات ..... د
- المختصرات ..... ك
- الملخص بالعربية ..... ل
- مقدمة ١
- **الفصل الأول – تمهيد –**

١- العوامل والمعمولات ٤
أ- العوامل ٤
١- نشأة العامل ٤
٢- تعريف العامل ٥
٣- حقيقة العامل ٦
٤- أنواع العامل ٧
أ- العوامل اللفظية ٧
ب- العوامل المعنوية ٨
٥- أصول نظرية العامل ١٠
٦- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل ١١
أ- محاولة قطرب ١١
ب- محاولة ابن جني ١٢
جـ- محاولة ابن مضاء القرطبي ١٢
د- محاولة إبراهيم مصطفى ١٣
٧- نظرية العامل ما (لها) وما (عليها) ١٥
أ- نظرية العامل وما (لها)..... ١٥
ب- نظرية العامل وما (عليها)..... ١٥
ب- المعمولات ١٧
١- تعريف المعمول ١٧

تابع فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

٢- أنواعه ١٧
أ- فضلة ١٧
ب- عمدة ١٧
٢- التأويل والتفسير ١٧
أ- التأويل ١٧
ب- التفسير ١٨
٣- الإضمار والاستتار والحذف والتقدير ١٩
أ- الإضمار ٢٠
ب- الاستتار ٢٠
جـ- الحذف ٢١
د- التقدير ٢٢
٤- التعليق والإلغاء ٢٣
أ- التعليق ٢٣
ب- الإلغاء ٢٤
٥- التضمين والاتساع ٢٤
أ- التضمين ٢٤
ب- الاتساع ٢٥

- الفصل الثاني - تقدير الإعراب -

- تعريف الإعراب وأهميته..... ٣٠
- تقدير الإعراب ٣٠
- مسائل تقدير الإعراب ٣١
١- الحذف في الأسماء ٣١
أ- الحذف في الأسماء المرفوعة ٣١
١- حذف المبتدأ ٣١
٢- حذف الخبر ٣٣

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ب- الحذف في الأسماء المجرورة	٣٥
- حذف المضاف إليه	٣٥
١- إذا عطف المضاف على اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، والعكس.	٣٥
٢- بعد ألفاظ الغايات وأشباهها.	٣٦
جـ- حذف الاسم الذي يأتي مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو حسب موقعه من الجملة، وهو "المضاف"	٣٧
٢- الحذف في الأفعال	٣٨
أ- حذف الفعل وحده	٣٨
١- حذف الفعل بعد بعض من أدوات الشرط	٣٨
أ- بعد (لو)	٣٨
ب- بعد (لولا) الشرطية والتحضيضية وأخواتها	٣٩
جـ- بعد (إذا)	٤٠
د- بعد (إنْ) وأخواتها	٤٠
٢- حذف الفعل في الجواب	٤٢
أ- في جواب النفي ببل أو بلى	٤٢
ب- في جواب الاستفهام الصريح أوالمقدر	٤٢
ب- حذف الفعل مع فاعله المضمر فيه.....	٤٣
١- حذف العامل في الاسم المشغول عنه	٤٣
٢- حذف عامل الحال	٤٣
٣- في نطاق اسم الفاعل	٤٥
٤- مع صيغ المبالغة الخمس	٤٥
٥- في نطاق (أفعل) التفضيل	٤٦
٦- حذف عامل المفعول معه	٤٧
٧- حذف عامل المفعول به	٤٧
٨- في أسلوب الاختصاص	٤٨

تابع فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

٩- في أسلوبي التحذير والإغراء ٤٨

١٠- حذف عامل المستثنى ٤٩

١١- في أسلوب المدح أو الذم أو الترحم ٤٩

١٢- في نطاق اسم الفعل ٥٠

١٣- في نطاق اسم المصدر ٥٠

١٤- حذف عامل المصدر ٥١

١٥- في نطاق التمييز ٥٣

٣- حذف الحرف ٥٤

أ- حذف حرف الجر ٥٤

ب- حذف الحرف الناصب ٥٨

١- إضمار (أنْ) ٥٨

أ- إضمار (أنْ) جوازاً ٥٨

ب- إضمار (أنْ) وجوباً ٦١

٢- حذف (أنْ) ٦٣

٤- حذف الجملة ٦٤

أ- حذف جملة القسم ٦٤

ب- حذف جملة جواب القسم ٦٥

جـ- حذف جملة الشرط ٦٥

د- حذف جملة جواب الشرط ٦٥

هـ- اجتماع الشرط والقسم ٦٦

- الفصل الثالث - تقدير المعنى -

- تعريف المعنى ٦٩

- أهمية المعنى ٧٠

- تقدير المعنى ٧١

تابع فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

١- المسائل النحوية المتعلقة بتقدير المعنى الذي لو ظهر فيه المقدر
لتغير الشكل الإعرابي الخارجي للجملة ٧٢
أ- الحذف في الاسم ٧٣
١- حذف المضاف ٧٣
٢- حذف المستثنى منه ٨١
ب- حذف الفعل ٨٢
١- في النداء ٨٢
٢- في الاستغاثة ٨٣
٣- في الندبة ٨٣
جـ- حذف الحرف ٨٣
- حذف حرف الجر ٨٣
١- حذف حرف الجر في حالة تعدية الفعل ٨٤
٢- فيما ظاهره النصب على الظرفية ٨٨
٣- في القسم ٨٩
٤- في المفعول لأجله ٨٩
د- الجزم في جواب الطلب ٩٠
هـ- (إلا) بمعنى غير ٩١
٢- مسائل مشكلة بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى ٩٢
أ- حذف كان وحدها ٩٢
ب- عطف جملة حذف عاملها على جملة أخرى عاملها موجود فيها،
ولكن لا يصح أن يعمل هذا العامل الموجود في الجملة الثانية
عند بعض النحاة ٩٤

- الفصل الرابع - رأي في التأويل -

١- المذهب الأول "المعارض للتأويل" ٩٩
أ- من النحاة الأوائل ٩٩

تابع فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

١- ابن ولاد ٩٩
٢- أبو العلاء المعري ١٠٠
٣- ابن حزم الأندلسي ١٠٠
٤- ابن مضاء القرطبي ١٠١
ب- من اللغويين المحدثين ١٠٣
١- إبراهيم مصطفى ١٠٤
٢- إبراهيم السامرائي ١٠٤
٣- تمام حسان ١٠٥
٤- عبد الرحمن أيوب ١٠٥
٥- شوقي ضيف ١٠٦
- المنهج الوصفي ١٠٧
٢- المذهب الثاني "المؤيد للتأويل"..... ١٠٨
أ - من النحاة الأوائل ١٠٨
١- الخليل بن أحمد ١٠٨
٢- سيبويه ١٠٩
٣- الأخفش الأوسط ١٠٩
٤- المبرد ١١٠
٥- ابن السراج ١١١
٦- عبد القاهر الجرجاني ١١١
ب- من اللغويين المحدثين ١١٢
١- علي النجدي ناصف ١١٢
٢- عبده الراجحي ١١٢
٣- السيد أحمد علي محمد ١١٣
- المنهج التوليدي التحويلي ١١٣
٣- المذهب الثالث "بين مؤيد ومعارض للتأويل" ١١٥
أ- من النحاة الأوائل ١١٥

تابع فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

١- الكسائي ١١٥

٢- الفراء ١١٧

٣- أبو جعفر النحاس ١١٨

٤- ابن جني ١١٨

٥- الزمخشري ١١٩

ب - من اللغويين المحدثين ١٢٠

١- داود عبده ١٢٠

٢- السيد أحمد عبد الغفار ١٢٢

٣- عباس حسن ١٢٢

- موقف الباحثة من التأويل ومظاهره المختلفة ١٢٣

- خاتمة ١٣١

- المصادر والمراجع ١٣٢

- الملخص بالإنجليزية ١٤٩

المختصرات

ع : عدد.

ج : جزء.

ط : طبعة.

مج : مجلد.

(ب. س) : بدون سنة.

(ب. م) : بدون مكان.

(ب. ن) : بدون ناشر.

(ب. ط) : بدون طبعة.

الملخص

"تقدير المعنى والإعراب في النحو العربي "

ملاك أحمد توفيق صادق

بإشراف : الدكتور جعفر عبابنه

هدفت هذه الدراسة إلى التفريق بين نوعين من التقدير هما: تقدير الإعراب وتقدير المعنى.

فتقدير الإعراب، هو كل معالجة نحوية تفترض تراكيب نحوية مقدرة تنبثق عنها أنماط وأشكال ظاهرة مستعملة يختفي فيها عنصر من العناصر الأصلية المفترضة ويراعى ذلك المكون المحذوف في الإعراب الفني. ويجري هذا التقدير ضمن نظرية العامل وفي إطارها.

أما تقدير المعنى، فهو تقدير محذوف يتم به المعنى لا التركيب النحوي، فالجملة تكون تامة العناصر، ولكن، لو أخذت على ظاهرها لخالفت في معناها ما هو معهود في طبائع الأشياء (أي أن العنصر المحذوف في هذا النوع من التقدير لا يدخل في الإعراب الفني). ويقع هذا التقدير في التراكيب المجازية، وفي نطاق إشكالية المعنى، وتفسير الغموض.

ولتحقيق هذا الهدف ينقسم البحث إلى أربعة فصول على النحو التالي :-

١- الفصل الأول: يتناول أشهر المصطلحات النحوية التي لها صلة وثيقة بالبحث، وهي العامل - نشأته وتعريفه وحقيقته وأنواعه، كما يعرض لأصول نظرية العامل، ولهؤلاء الذين ثاروا عليها، ولما أخذ عليها ولمحاسنها-، والمعمول - تعريفه وأنواعه-، والتأويل والتفسير والإضمار والاستتار والحذف والتقدير والتضمين والاتساع.

٢- الفصل الثاني : يتناول مفهوم الإعراب وأهميته، ويوضح معنى تقدير الإعراب وعلاقته بنظرية العوامل والمعمولات، ومسائله النحوية.

٣- الفصل الثالث : يتناول تعريف المعنى وأهميته، وتوضيح مفهوم تقدير المعنى، ومسائله النحوية والمسائل المشكلة بينه وبين تقدير الإعراب، والفرق بين وتقدير المعنى تقدير الإعراب.

٤- الفصل الرابع: يتناول مواقف النحاة واللغويين المحدثين من التأويل ومظاهره المختلفة، وقد كانت متباينة بين رافض له، ومؤيد، وبين بين، كما يعرض لأهم المبادئ التي امتاز بها المنهجان الوصفي والتوليدي التحويلي في دراسة النحو، وذلك لما لهما من علاقة وثيقة بهذا الفصل، ولموقف الباحثة من التأويل ومظاهره المختلفة، ولأثر القول بتقدير المحذوف في تعليم النحو للناشئة.

مقدمة :

يشيع في النحو العربي (وخاصة في مجال الإعراب وتوجيهه) نوعان من التقدير يخلط بينهما كثير من الدارسين، هما: تقدير الإعراب وتقدير المعنى، ونظراً لأهمية هذين النوعين من التقدير في تفسير الجملة العربية وتحليلها إلى عناصرها الأساسية، فإنه لا بد من دراسة ظاهرة التقدير في النحو العربي.

وقد أشار النحاة القدماء إلى ظاهرة تقدير الإعراب وتقدير المعنى إشارات جزئية متناثرة في أبواب النحو المختلفة، أو تناولوها تناولاً جزئياً لا يشمل كل جوانبها.

أما في الدراسات الحديثة، فلا نجد كتباً خاصة بهذا الموضوع، وجُلُّ حديثها عنه يأتي في ثنايا حديثها عن نظرية العامل والحذف في العربية.

ولدراستي هذه هدف أساسي، وهو التفريق بين نوعي التقدير(تقدير الإعراب وتقدير المعنى).

فتقدير الإعراب، هو كل معالجة نحوية تفترض تراكيب نحوية مُقَدَّرة تنبثق عنها أنماط وأشكال ظاهرة مستعملة يختفي فيها عنصر من العناصر الأصلية المفترضة ويراعى ذلك المكوِّن المحذوف في الإعراب الفني. ويجري هذا التقدير ضمن نظرية العامل وفي إطارها.

أما تقدير المعنى، فهو تقدير محذوف يتم به المعنى لا التركيب النحوي، فالجملة تكون تامة العناصر، ولكنْ، لو أخذت على ظاهرها لخالفت في معناها ما هو معهود في طبائع الأشياء (أي أن العنصر المحذوف في هذا النوع من التقدير لا يدخل في الإعراب الفني). ويقع هذا التقدير في التراكيب المجازية، وفي نطاق إشكالية المعنى، وتفسير الغموض.

ولعل الصعوبة التي واجهتها في هذا البحث تعود إلى كثرة آراء النحاة في المسألة الواحدة حتى ليصعب حصرها.

وجاءت دراستي هذه في أربعة فصول تتبعها خاتمة، فضلاً عن مقدمتها هذه، وأما فصولها فهي :

الفصل الأول : وهو فصل تمهيدي يعرض لأشهر المصطلحات النحوية التي لها علاقة بالبحث، وهي: العامل والمعمول والتأويل والتفسير والإضمار والاستتار والحذف والتقدير والاتساع والتضمين.

الفصل الثاني: وعنوانه "تقدير الإعراب" ويعرض لمفهوم الإعراب، وتقدير الإعراب، ولعلاقة تقدير الإعراب بنظرية العوامل والمعمولات، ولمسائله النحوية.

الفصل الثالث : وعنوانه "تقدير المعنى" ويعرض لمفهوم المعنى، وتقدير المعنى ومسائله النحوية والمسائل المشكلة بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى والفرق بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى.

الفصل الرابع : وعنوانه "رأي في التأويل" ويعرض لمواقف النحاة الأوائل والدارسين المحدثين ورأي الباحثة من التأويل ومظاهره المختلفة، كما يعرض لأبرز السمات التي يمتاز بها المنهجان الوصفي والتوليدي التحويلي.

وأما مصادر هذه الدراسة، فهي تمتد من التراث النحوي القديم بدءاً بكتاب سيبويه، إلى جهود اللغويين المحدثين.

وقد جعلت الحقيقة العلمية الموضوعية غايتي ومرادي من هذه الدراسة، فإن كنت قد اهتديت إليها، فالشكر لله أولاً، ثم لأستاذي الفاضل الدكتور جعفر عبابنه المشرف على هذه الرسالة؛ فقد رافقها منذ بدايتها حتى آخر مراحلها، وقد كان في هذه الفترة مرشدي وموجهي إلى المنهج القويم والرأي السليم، وإنني لعاجزة عن شكره وتقديره. وإذا كنت قد أخفقت في إصابة الحقيقة، فوقعت في الزلل أو في الخطأ، فهذا يعود إلى تقصيري أنا لا تقصيره هو.

وأقدم لأستاذيّ الفاضلين الأستاذ الدكتور نهاد الموسى والدكتور محمد حسن عواد شكري الخالص على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما سيبديانه من ملحوظات قيمة، آمل أن تكون عوناً لي في إصلاح ما داخل دراستي هذه من خلل وما وقع فيها من زلل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذتي الذين تتلمذت لهم.

الفصل الأول – تمهيد –

أ – العوامل والمعمولات.

ب – التأويل والتفسير.

ج – الإضمار والاستتار والحذف والتقدير.

د – التعليق والإلغاء.

هـ – التضمين والاتساع.

سنتناول في هذا الفصل بعض المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة وثيقة بالبحث، كالعوامل والمعمولات والتأويل والتفسير والإضمار والاستتار والحذف والتقدير والتعليق والإلغاء والتضمين والاتساع، وذلك لتتضح الفروق بينها، وخاصة أن بعض الدارسين يخلطون بينها.

أ- العوامل والمعمولات.

١- العوامل :-

- نشأة العامل .

بعد رسوخ علم النحو، ووضع القواعد التي تضبطه، أخذ النحاة يفكرون في مرحلة عقلية أرقى، وهي: لِمَ كانت الحركات الإعرابية الضمة والفتحة والكسرة والسكون؟ ومَنْ وضعها؟ وما المؤثر فيها ؟ ومن هنا، بدأت فكرة العامل في الظهور، وأخذت جذورها تتشعب وتمتد، حتى شملت معظم الأبواب النحوية.

وأول ما ظهرت بذور هذه النظرية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويظهر هذا في كلامه عن عمل (إنَّ)، (أنَّ)، (كأنَّ)، (لعلَّ)، و(لكنَّ)، قال سيبويه: "زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب ... ولكن، قيل : هي بمنزلة الأفعال في ما بعدها وليست بأفعال"(١) .

وجاء بعد الخليل تلميذه سيبويه الذي تبنى هذه الفكرة، ونظم كتابه كله على أساسها، فهو يقول في باب "مجاري أواخر الكلم من العربية" : " وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم، والكسر والوقف ... إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"(٢) .

وأخذ النحاة بعد سيبوية وأستاذه يتناولون نظرية العوامل والمعمولات بالتأصيل والتفريع والتفصيل، حتى غدت أكبر همهم، وموطناً خصباً لخلافاتهم، وأبعدتهم عن الواقع اللغوي، وأصبحت معياراً أو تقنيناً لقواعدهم النحوية التي يحتكمون إليها، ولا يجوز الخروج عليها بأيّة حال من الأحوال.

---

(١) سيبويه : (الكتاب) تحقيق (عبد السلام هارون)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. ج٢ ص١٣١.

(٢) سيبويه: (الكتاب). ج١ ص١٣١. (عبد السلام هارون).

وقد ساعد على نضج هذه الفكرة في النحو العربي وجودها في ظل مناخ عقلي منطقي، وخاصة في القرن الرابع الهجري حيث شهدت مجالس النحاة الكثير من المناظرات مع المناطقة، كما هي الحال بين أبي سعيد السيرافي ومتّى بن يونس المنطقي في مجلس الوزير ابن الفرات.(١)

وظهرت بعض الكتب المتخصصة بالعامل والمعمولات منها : كتاب "العوامل المائة" لعبد القاهر الجرجاني.

ويتفق النحاة – البصريون والكوفيون – على وجود العامل، ولكنهم يختلفون في تقديره وحقيقته وتقديمه وتأخيره وإلغائه وإعماله وذكره وحذفه.

- تعريف العامل.

العامل في اللغة : مشتق من الفعل " عَمِلَ " بمعنى المهنة والفعل، ويقال : عمل فلان العمل يعمله عملاً فهو عامل(٢) . أي هو اسم الفاعل من "عَمِلَ".

في الاصطلاح النحوي : "هو كل ما يؤثر في تغيير أواخر الكلم على وجه مخصوص من الإعراب :رفعاً ونصباً وجراً وجزماً".(٣)

وقيل : هو ما به ينقوم المعنى المقتضى للإعراب.(٤)

---

(١) انظر : أبا حيان التوحيدي :(الامتاع والمؤانسة) تحقيق (أحمد أمين وزميله)، (ب.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (ب.س) . ج١ ص١١٤-١٢٨.

(٢) انظر : ابن منظور (لسان العرب) ، (ب.ط) دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٩٥٦م. مادة "عَمِلَ". مج ١١ ص٤٧٦، الزبيدي (تاج العروس)، (ب.ط) ، دار ليبيا، بنغازي، ١٩٦٦. مج٨ ص٣٤.

(٣) انظر : ابن منظور (لسان العرب). مج١١ ص٤٧٦، الفيروزأباذي (القاموس المحيط)، (ب.ط)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩١٣م. ج٤ ص٦٣٣، الزبيدي (تاج العروس). مج٨ ص٣٤، عبد النبي نكري (جامع العلوم الملقب بدستور العلماء في اصطلاحات العلوم والفنون)، ط١، دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد دكن ، ١٣٢٩هـ. ج٢ ص٢٩٣.

(٤) انظر : الجرجاني (العوامل المائة في أصول علم العربية)، شرح الجرجاوي، تحقيق (البدراوي زهران)، ط٢، دار المعارف، القاهرة. ص٧٤ ، الغليبولي (تحفة الإخوان على العوامل)، (ب.ط)، مطبع الحاج محرم أفندي البوسنوي، (ب.م) ٦٨٤ ١م. ص١٥.

- حقيقة العامل.

اختلف النحاة[١] في حقيقة العامل، هل هو الكلمة "اللفظ" ؟ أم المعنى ؟ أم المتكلم ؟ فمنهم من قال : إنّ العامل "الكلمة" حيث تحمل في طياتها القدرة على التأثير في كلمة أخرى، أو عدة كلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم.

وأحياناً لا تكون هذه الكلمة هي العامل، فما العامل إذاً ؟!!

قال البعض: العامل في حالة عدم وجود الكلمة أو اللفظ الظاهر هو " المعنى " الذي يدرك بالقلب ولا ينطق باللسان، كما هو في الابتداء الذي يرفع المبتدأ، وهذا العامل له القدرة على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها.

٤٥٩٢١٦٨

وذهب قوم آخرون إلى القول بأن العامل هو "المتكلم" ومن هؤلاء ابن جني حيث قال : "ألا تراك إذا قلت: ضَرَبَ سعيدٌ جعفراً، فإن "ضَرَبَ" لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل في قولك : "ضَرَبَ" إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة "فَعَلَ" فهذا هو الصوت،والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ "[٢] .

وعلى الرغم من قوله السابق، فإنه لا ينكر العوامل، بل هي عنده القرينة التي تهدي إلى الحركة الإعرابية المطلوبة.

وقد تأثر ابنَ جني الأنباري، فالعوامل عنده "إنما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء ... وإذا ثبت هذا، جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً"[٣] .

وإلى هذا ذهب الرضي الأستراباذي بقوله : "فالموجد لهذه المعاني (يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة) هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني

---

(١) انظر : وليد عاطف الأنصاري (نظرية العامل في النحو العربي-عرضاً ونقداً-)، رسالة ماجستير. اليرموك، إربد ، ١٩٨٨م. ص٤٢.

(٢) ابن جني: (الخصائص) تحقيق (محمد علي النجار)، ط٢، دار الهدى، بيروت ، لبنان، (ب.س). ج١ ص١١٠.

(٣) الأنباري : (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، (ب.ط)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، ١٩٨٢م. ج١ مسألة (٥).

هو المتكلم، لكنَّ النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها، كما تتقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل"[١] .

وأصحاب هذا المذهب القائلون بأن المتكلم هوالعامل، ليس لديهم منهج خاص بهم، بل ساروا مع جمهرة النحاة في اعتمادهم على العامل في تقسيم الأبواب النحوية وتصنيفها وترتيبها وتعليل بعض مسائلها.

وممن تأثر ابنَ جني ابنُ مضاء في كتابه " الرد على النحاة " حيث يرى أن العامل الذي يوجد الحركات الإعرابية هو المتكلم، ولكنه اختلف عنه من ناحية التطبيق، فهو ينادي بإلغاء نظرية العامل، بينما لم يدع ابن جنى لمثل هذا، كما سبق أن ذكرنا.

وقد تأثر ابنَ مضاء في العصر الحديث إبراهيم مصطفى في كتابه : "إحياء النحو".[٢]

- أنواع العامل.

العامل نوعان :-

(أ) العامل اللفظي : ما يكون ملفوظاً عاملاً اسماً أو فعلاً أو حرفاً[٣] ، وعرفه الجرجاني بقوله:" ما يعرف بالجنان، أي : بالقلب، ويتلفظ باللسان. وهو على نوعين :سماعي وقياسي".[٤]

(ب) العامل المعنوي : هو العامل الذي لا يكون للسان حظ فيه، وإنما هو معنى يعرف بالقلب.[٥] أي التجريد من العوامل اللفظية.

وعدد هذه العوامل كما جاءت عند الجرجاني مائة عامل قسمها على النحو الآتي : واحد وتسعون عاملاً لفظياً سماعياً، وسبعة عوامل لفظية قياسية، وعاملان معنويان هما : العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع.[٦]

---

(١) رضي الدين الأستزباذي: (شرح كافية ابن الحاجب)، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ١٩٨٢م. ج١ ص٢٥.

(٢) انظر : إبراهيم مصطفى (إحياء النحو)، (ب.ط)، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩ م. ص٥٠.

(٣) انظر : الفيروزأباذي (القاموس المحيط)،ص٦٣٣، عبد النبي نكري (جامع العلوم). ج٢ ص٢٩٣.

(٤) عبد القاهر الجرجاني : (العوامل المائة) . ص٨٤، ٨٥.

(٥) انظر : عبد القاهر الجرجاني :(العوامل المائة). ص٨٤، ٨٥، الفيروزأباذي (القاموس المحيط). ص٦٣٣، عبد النبي نكري (جامع العلوم). ج٢ ص٢٩٣.

(٦) ولمزيد من التفصيل انظر : الجرجاني (العوامل المائة). ص٨٤-٨٦، المطرزي (المصباح في النحو) تحقيق (عبد الحميد السيد طلب)، ط١، مكتبة الشباب، المنيرة (ب.س) ص٦١-٦٣، ابن الحاجب (الكافية والإظهار والعوامل في النحو)، (ب.ط)، سلطان محمدية كتب خانة، (ب.م)، ١٨٦٣م. ص٥٨-٦٠.

وهذه العوامل المائة كما يقول الجرجاني "لا يستغني الصغير ولا الكبير، ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرضيع ولا الوضيع، عن معرفتها واستعمالها"(١) .

وإذا نظرنا إلى تلك العوامل التي جاء بها الجرجاني، نجد أنها غاية في السهولة واليسر، وأن الطريق بيّنٌ أمام النحاة، فما على النحوي إلا أن يضع الكلام وفق هذا المقياس، ولكنّ الذي حدث غير هذا، فقد أصبح ميدان العامل فسيحاً، وكثرت الخلافات بين النحاة في تأويله وتقديره، مما أدى إلى صعوبة النحو وتعقيده، وإلى نفور الطلاب منه، لما فيه من تكلف وصنعة.

- العوامل المعنوية.

أما العوامل المعنوية، فقد اختلف النحاة فيها اختلافاً واسعاً، فهي عند البصريين عاملان، هما : العامل في المبتدأ والخبر وهو (الابتداء)(٢) ، والعامل في الفعل المضارع وهو قيامه مقام الاسم.(٣) وأضاف الأخفش عاملاً ثالثاً، هو العامل في الصفة والتأكيد وعطف البيان.(٤)

وأما العوامل المعنوية عند الكوفيين فكثيرة، منها :-

١- التجرد عن الناصب والجازم، وهو عامل رفع المضارع.(٥)

٢- الصرف، وهو عامل النصب في الفعل المضارع المسبوق بنفي أو طلب، والواقع بعد الواو أو الفاء أو ثم أو أو، وعامل النصب في المفعول معه.(٦) والصرف عندهم معناه :"أن تأتي بالواو معطوفة على كلام أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك، فهو الصرف"(٧) .

---

(١) محمد عيد : (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، (ب.ط) ، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م. ص٢٤٧.

(٢) اختلف النحاة حول العامل في المبتدأ والخبر ولمزيد من التفصيل انظر : سيبوية (الكتاب). ج٢ ص١٢٧ (هارون)، المبرد (المقتضب) تحقيق (محمد عبد الخالق عضيمة)، ط٢، وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ. ج٢ ص٤٩، ج٤ ص١٢٦.

(٣) ولمزيد من التفصيل انظر : سيبويه (الكتاب). ج٣ ص٩، ١٠. (هارون)، السيوطي (همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية)، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، (ب.ط)، دار البحوث العالمية، الكويت، ١٩٧٥م. ج٢ ص٢٧٣، ٢٧٤.

(٤) انظر:الأنباري (أسرار العربية) تحقيق (محمد بهجة البيطار)،(ب.ط)، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.١٩٥٧م.ص٦٦، ٧٦، ٢٩٥.

(٥) انظر : الفراء (معاني القرآن) تحقيق (أحمد يوسف نجاتي وزميله)، ط١ ، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م. ج١ ص٥٣، وج٣ ص٢٠١، تحقيق (عبد الفتاح شلبي) مراجعة (علي النجدي ناصف)، (ب.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ، ١٩٧٢م.

(٦) انظر :الفراء (معاني القرآن). ج١ ص٣٣-٣٤، ابن يعيش (شرح المفصل)، (ب.ط) ، عالم الكتب، بيروت، (ب.س) ج٧ ص٢٧.

(٧) الفراء :(معاني القرآن). ج١ ص٣٤.

٣- الخلاف عند الكوفيين يرد بمعنى الصرف، كما نص على ذلك الأستراباذي في شرحه للكافية[١] : "فقولهم : نصبت على الصرف بمعنى قولهم : نصب على الخلاف سواء".

والخلاف عندهم يعمل فيما يلي :-

أ- النصب في المضارع الواقع بعد الواو، والفاء، وأو وثم مسبوقاً بنفي أو طلب.

ب- النصب في المفعول معه.[٢]

ج- النصب في "أفعل التعجب".[٣]

د- النصب في الظرف الواقع خبراً.[٤]

هـ- النصب في الحال الواقعة خبراً لمصدر وقع مبتدأ.[٥]

و- الرفع في المضارع.[٦]

ز- النصب في المستثنى.[٧]

٤- الجوار[٨] : وهو عامل الجزم في جواب الشرط.

٥- التقريب[٩] : وهو عامل نصب الاسم بعد اسم الإشارة.

---

(١) شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٤١.

(٢) انظر : الفراء (معاني القرآن). ج١ ص٣٤، ابن يعيش (شرح المفصل). ج٢ ص٤٩.

(٣) انظر : الأزهري (شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو)، وبهامشه حاشية الشيخ يس، (ب.ط) ، دار إحياء الكتب العربية، مصر (ب.س). ج٢ ص٨٨.

(٤) انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ٢٩، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص٩٥.

(٥) انظر : السيوطي (الهمع)، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ. ج٢ ص٤٤،٤٧.

(٦) انظر : السيوطي (الأشباه والنظائر في النحو) تحقيق (طه عبد الرءوف سعد)، (ب.ط)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥م. ج١ ص٢٣٨-٢٣٩.

(٧) انظر : الفراء (معاني القرآن)، (ب.ط)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، (ب.س). ج٢ ص١٥، السيوطي (الهمع). ج١ ص٢٢٤ (مطبعة السعادة).

(٨) انظر : الفراء (معاني القرآن). ج٢ ص٧٤،٧٥ ، الأنباري (الإنصاف) مسألة ٨٤.

(٩) انظر : الفراء (معاني القرآن). ج١ ص٣٣٢، ج٢ ص١٦٨ ، ثعلب (مجالس ثعلب) شرح وعلق عليه (عبد السلام هارون)، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م. ج١ ص٤٣، تحليل محايره (العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه)، (ب.ط) جامعة اليرموك، إربد، (ب.س). ص٦٣.

٦- الفاعلية، والإسناد، وإحداث الفعل، والدخول في الوصف من العوامل المعنوية التي قال بها الكوفيون في رفع الفاعل.(١)

٧- المفعولية(٢) : وهو عامل نصب المفعول به.

٨- المصدرية(٣) : وهو عامل معنوي عند الكوفيين يفسرون به المصدر الواقع حالاً.

٩- الظرفية(٤) : يستخدم الكوفيون هذا المصطلح عاملاً نصب للمفعول معه، كما فسروا به عامل نصب الفعل المضارع في بعض المواضع(٥) .

- أصول نظرية العامل.

وبعد أن استحوذت قضية العامل على فكر النحاة، بدأوا في وضع بعض القواعد الخاصة بالعوامل والمعمولات، التي لا يجوز الخروج عليها، كل هذا من أجل تغيير وجود الحركات الإعرابية على أواخر الكلم، وهذه القواعد هي التي دفعت النحاة إلى الإيغال في التأويل والتقدير إذا ما اصطدموا بنص يخرج على قاعدة من قواعدهم النحوية، ومن أصول هذه النظرية(٦) :-

١- لا يجتمع عاملان على معمول واحد.

٢- الأصل في العمل للفعل، وهو أقوى العوامل عند البصريين.

٣- يعمل الاسم إذا تحقق شبهه للفعل، أي (العمل في الأسماء فرع وليس بأصل).

٤- يعمل الحرف بطريقتين:-

أ- أن يكون أصلاً في العمل.

ب- أن يحمل على الفعل، وهو أقوى في العمل.

---

(١) انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ١١، ابن مالك (تسهيل الفوائد وتحقيق المقاصد) تحقيق (محمد كامل بركات)، (ب.ط)، دار الكتاب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٧م. ص١٧٥.

(٢) انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ١١، السيوطي (الهمع). ج٢ ص٢٥٣ ، ج٣ ص٧ (تحقيق عبد العال مكرم).

(٣) انظر : ابن عقيل (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، ومعه كتاب منحة الجليل على شرح ابن عقيل، تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١، دار الخير، بيروت، دمشق، ١٩٩٠م. ج١ ص٦٣٢.

(٤) انظر: أبا حيان (البحر المحيط) تحقيق (عادل أحمد عبد الموجود وآخرون)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م. ج٢ ص٦٣، حمدي الجبالي (في مصطلح النحو الكوفي)، رسالة ماجستير، اليرموك، الأردن، ١٩٨٢م. ص١١٣.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر : أبا حيان (البحر المحيط). ج٢ ص٦٣.

(٦) انظر : إبراهيم مصطفى (إحياء النحو). ص٢٣، عبد العزيز عبده أبو عبد الله (المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل)، (ب.ط)، منشورات الكتاب، طرابلس، ليبيا، (ب.س). ج٢ ص٧١١، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٥، زين الدين فالح مهيدات (قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف)، رسالة ماجستير ، اليرموك، إربد، ١٩٨٤م. ص١٧-١٨.

٥- كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية، كان حظه من العمل أوفر.

٦- كل علامة من علامات الإعراب هي أثر لعامل ظاهر أو مقدر.

٧- مرتبة العامل التقدم، وإذا كان قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً.

٨- يجوز أن يكون للعامل عدة معمولات.

٩- يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً، كأن يعمل المبتدأ والخبر كلاهما في الآخر، وهو ما أجازه الكوفيون.

١٠- أن الحروف لا تعمل في نوع من الكلمات حتى تكون مختصة به، فلذلك عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وإلا بطل الاختصاص الموجب للعمل، ولهذا كان الأصح في (كي) أنها حرف مشترك، فتارة يكون حرف جر بمعنى اللام، وتارة أخرى يكون موصولاً حرفياً ينصب المضارع، لا أنها حرف واحد يجر وينصب.

- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل .

وعلى الرغم من أن فكرة العامل تعدّ العمود الفقري، واللَبِنَة الأساسية في النحو العربي، فإنّ بعض العلماء في القديم والحديث قد دعوا إلى نقويض دعائم هذه النظرية، وجاء رفضهم لها متفاوتاً بين الرفض الكلي والجزئي، وسأعرض هنا باختصار لبعض محاولات الذين ثاروا على هذه النظرية.

*** محاولة محمد بن المستنير "قطرب" (ت ٢٠٦ هـ)*.**

كان قطرب من أوائل النحاة الذين هاجموا نظرية العامل، فهو لا يرى أن الإعراب يكون دالاً على المعاني، ولا الحركات ناتجة عن عوامل، بل إن هذه الحركات جاء بها العرب لتسهل النطق عند وصل الكلام، فيقول :"إنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"[١] .

وقد رد المخالفون له رداً مقنعاً يهدم رأيه، ذلك أنه لوكان المقصود من الحركات وصل الكلام بعضه ببعض، "لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف

---

(١) الزجاجي: (الإيضاح في علل النحو) تحقيق (مازن المبارك) ، (ب.ط)، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م. ص٧٠،٧١.

إليه؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام. وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته. فهو مُخَيَّر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم".(١)

*** محاولة ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) *.**

لم يرفض ابن جني نظرية العامل رفضاً كلياً، بل رفض العامل كما جاء عند سيبويه.

أما العامل الذي يقترحه ابن جني فهو المتكلم، فالمتكلم عنده هو الذي يحدث الأثر في أواخر كلمات الجملة، فنجده يقول بعد حديثه عن العوامل اللفظية والمعنوية :"وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"(٢) .

إلا أنه أخذ بفكرة العامل النحوي عند التطبيق كما وردت عند سيبويه، وخير دليل على ذلك تعليله لكثير من المسائل النحوية المنتشرة في كتبه، وهذا يقودنا إلى أن فكرته عن العامل لم تستطع أن تقدم منهجاً متكاملاً في تفسير الحركات الإعرابية، يمكنه أن يحل محل نظرية العامل، لذلك نجده عند التطبيق يلجأ إلى العامل كما هو الحال عند سابقيه من النحاة.

*** محاولة ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ هـ) *.**

ثار ابن مضاء على نظرية العامل، وتتركز ثورته هذه في كتابه "الرد على النحاة" حيث عقد فيه فصلاً كاملاً يدعو إلى إلغاء هذه النظرية، مبينا أن هدفه من ذلك أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، فيقول : "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع فيها يكون بعامل لفظي ومعنوي..."(٣) .

ويأتي ابن مضاء بالبديل عن العامل وهو " المتكلم" متأثراً بهذا ابن جني، كما ذكرنا سابقاً، إذ إنه يستشهد بحديثه عن المتكلم المحدث للحركات الإعرابية، ويرى أن كل من يقول بعمل العوامل اللفظية والمعنوية غير عاقل، لأنها "لا تفعل بإرادة ولا بطبع"(٤) .

---

(١) الزجاجي : (الإيضاح) . ص٧١.

(٢) ابن جني : (الخصائص). ج١ ص١١٠.

(٣) ابن مضاء : (الرد على النحاة) تحقيق (شوقي ضيف)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م. ص٧٦.

(٤) المصدر السابق. ص٧٨ (ط٢).

وقد اعترض ابن مضاء على تقديرات النحاة للعوامل المحذوفة، وأشار إلى خطورة مثل هذه التقديرات، لأنها تحملنا على الزيادة والتقدير في أصل الكلام بدون إذن صاحبه، أو إقامة الدليل عليه، وخاصة في القرآن الكريم، لأن الزيادة في المعنى كالزيادة في اللفظ وهذا حرام عنده(١) .

ونجده كذلك يعترض على تقدير متعلقات شبه الجملة، وتقدير الضمائر المستترة(٢) .

والذي دفع ابن مضاء إلى هذه الثورة العارمة على نظرية العامل مذهبه الظاهري، الذي جعله يثور على كل من يقول بالتأويل والتقدير والتعليل، ومع ذلك، أقر ببعض العوامل المحذوفة التي لا يتم الكلام إلا بها(٣) ، ولم يرفض جميع العلل بل رفض بعضها وقبل بعضها، وباعترافه السابق ببعض العوامل المحذوفة، وبقبوله لبعض العلل، يناقض ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل والقول بالعلل، فكيف يدعونا إلى اتباعه وهو نفسه لم يلتزم ما دعا إليه ؟؟!!

والجدير بالذكر أن ابن جني وهو المصدر الأساسي الذي استمد منه ابن مضاء القرطبي فكرة البديل عن العامل "المتكلم" لم يلتزمه عند التطبيق، فكيف بالمتأثر إيّاه ؟!!

أما دعوته إلى إلغاء متعلقات شبه الجملة، فهو لم يأت بجديد؛ لأن الفراء سبقه إلى مثل هذا(٤) ، ومع ذلك ، فهو رأي جيد من الناحية التعليمية، حيث ييسر تعليم النحو على الناشئة.

*** محاولة ابراهيم مصطفى *.**

وقد رفض هذه النظرية في العصر الحديث عدد كبير من اللغويين، أشهرهم إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو".

تأثر إبراهيم مصطفى آراء السابقين من النحاة، الذين انتقدوا نظرية العامل، أمثال ابن جني، وابن مضاء القرطبي، فهو يرى أن تخليص النحو من سلطان هذه النظرية غاية تقصد ومطلب يسعى إليه(٥) .

---

(١) انظر : ابن مضاء (الرد على النحاة). ص٨١- ٨٢ (ط٢).

(٢) انظر : ابن مضاء (الرد على النحاة). ص٨٧-٩٣ (ط٢).

(٣) انظر المصدر السابق ص٧٨-٧٩. (ط٢).

(٤) انظر : أحمد مكي الأنصاري (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة)، (ب.ط) ، الرسائل الجامعية، القاهرة، ١٩٦٤م. ص٤٢٥.

(٥) انظر : إبراهيم مصطفى (إحياء النحو). ص١٩٤-١٩٥.

والإعراب عنده ليس أثراً للعامل الذي قال به النحاة القدماء، بل هو ما يحدثه المتكلم لمعنى في تأليف الجملة ونظم الكلام[١] .

والبديل الذي يقدمه إبراهيم مصطفى من نظرية العامل يقوم على أساس أن الجملة العربية تتكون من جزأين أساسيين : المسند والمسند إليه، وأن تُختزل أبواب النحو الكثيرة في ثلاثة أبواب : الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وباب الفتحة التي هي عنده ليست علامة إعراب، بل "حركة مستحبة عند العرب"[٢] .

ونخرج إلى أن دعوة إبراهيم مصطفى هذه لم تضف للنحو العربي أي نوع من التجديد والتسهيل، بل على العكس من ذلك، زادته صعوبة وتعقيداً، لما أضافته من تعليلات وافتراضات جديدة هو في غنى عنها، بالإضافة إلى أن كل عمله قام على اختصار الأبواب النحوية، وإعادة ترتيبها وتصنيفها دون أن يتناول جوهر النحو، بل عالجه وحاول تيسيره حسب القشور الخارجية له.

وما إبراهيم مصطفى إلا فرد من مجموعة كبيرة من اللغويين المحدثين[٣] الذين ثاروا على هذه النظرية وحاولوا هدمها بحجة تيسير النحو، وكل هذه المحاولات لم تتعدَّ كونها محض إعادة ترتيب وتصنيف وتنسيق واختصار للأبواب النحوية، ولم تتعدَّ الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي الشامل.

---

(١) انظر : إبراهيم مصطفى (إحياء النحو). ص٥٠.

(٢) إبراهيم مصطفى: (إحياء النحو). ص٥٠.

(٣) ومن هؤلاء الذين دعوا إلى إلغاء نظرية العامل في العصر الحديث :
- إبراهيم أنيس في كتابه "أسرار اللغة".
- تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" و "مناهج البحث في اللغة".
- مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث".
- عباس حسن "اللغة والنحو بين القديم والحديث".
- إبراهيم السامرائي "النحو العربي نقد وبناء".
- شوقي ضيف "تجديد النحو" و "تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً".
- أحمد عبد الستار الجواري "نحو التيسير".
- أنيس فريحة "نظريات في اللغة" و "تبسيط قواعد اللغة على أسس جديدة".
وغيرها من المحاولات التي قامت بها مجامع اللغة العربية ووزارة المعارف لتيسير النحو للناشئة.

نظرية العامل ما "لها" وما "عليها" .

أ- نظرية العامل وما "لها".

لقد بذل نحاتنا الأوائل جهداً كبيراً لإرساء قواعد النحو العربي، إلى حد لا يسمح بزيادة لمستزيد حسب ما أشار إليه يوهان فك :"لقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل ومعاني المفردات على صورة محيطة شاملة، بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد"(١) . لقد بلغت هذه الجهود درجة الإعجاز، كما وصفها أحمد مختار عمر في كتابه "البحث اللغوي عند العرب"(٢) .

ومن جهودهم العظيمة التي لا يستطيع أحد منا أن ينكرها نظرية العامل، التي لعبت دوراً كبيراً في تعليم قواعد اللغة، وتفسير الحركة الإعرابية الموجودة في أواخر الكلم، وإفهام اللغة، لكونها الأداة أو الوسيلة التي تهدينا إلى الفهم والضبط الصحيحين.

وقد أشار عباس محمود العقاد إلى أهمية العامل بقوله: "فإن العامل حقيقة لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب، وأن تصحيح الإعراب قد يعين على فهم الكلام كما يعين فهم الكلام على تصحيح الإعراب، وإننا إذا أحسنا تقدير العامل، دفعنا اللبس عن العبارة بألفاظها ومعانيها"(٣) .

ب- نظرية العامل وما "عليها" .

لقد أخذت مآخذ كثيرة على هذه النظرية أشهرها :-

١- لجوء النحاة في كثير من الأحيان لتسويغ الحركات الإعرابية التي توجد على أواخر الكلم، إلى التعسف في التأويل والتقدير والتعليل.

وخير دليل على قولنا هذا ما جاء في بابي الاشتغال والتنازع من تأويلات وتفصيلات لا داعي لها، وما هما إلا ضرب من الرياضة العقلية المتأثرة المنطق وعلوم الكلام، وأشار إلى هذا

---

(١) يوهان فك: (العربية)، نقلة إلى العربية وحققه وفهرس له(عبد الحليم النجار)،(ب.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٥١م. ص٢.

(٢) انظر : أحمد مختار عمر: (البحث اللغوي عند العرب)، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.ص١٣٣.

(٣) عباس محمود العقاد :(أشتات مجتمعات في اللغة والأدب)، (ب.ط)، دار المعارف، مصر، (ب.س). ص١٥٣.

داود عبده بقوله :"إنّ كثيراً من تقديرات النحاة لا سند لها لغوياً، وقد لجأوا إليها لتبرير حركة إعراب، أو للحفاظ على قاعدة تبنوها ولم يشاءوا تغييرها"(١) .

٢- ظهور بعض الصور التعبيرية الفاسدة، وافتعال الأساليب غير المستعملة في لغتنا الفصيحة، وقد أشار إلى هذا جعفر عبابنة بقوله :"وقد كان من ثمرة التقسيمات العقلية، مع الإغراق في تطبيق نظرية العوامل، ما نراه من صور التعبير الفاسدة التي تنكرها الأساليب العربية الفصيحة، في أبواب الاشتغال والتنازع والاستثناء وحتى في بابي المبتدأ والخبر ونائب الفاعل وغيرها من الأبواب"(٢) .

٣- إضاعة النحاة نتيجة التزامهم تطبيق أصول هذه النظرية العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة في غالب الأحيان(٣) .

٤- اتساع شقة الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة حول العامل وأنواعه في معظم الأبواب النحوية(٤) ، ولهذا أصبحت الكتب النحوية تعج بهذه الخلافات التي لا تفيد الطالب الناشئ شيئاً.

٥- ومن آثار نظرية العامل أيضاً القول بالإعرابين المحلي * والتقديري** ، وما جلباه من تعقيد وصعوبة للنحو العربي، مع أنه من المفروض أنهما وضعا لتيسيره.

٦- تقسيم النحاة الجملة إلى عمدة وفضلة- سنتحدث عنهما فيما بعد- وقد أدى هذا في كثير من الأحيان إلى ضياع المعنى، وفي هذا يقول جعفر عبابنة : "ومن الغرابة بمكان أيضاً تقسيمهم أركان الجملة إلى عمدة وفضلات بحسب أثر العامل في المعمولات. ومدى قوته في العمل وفق قربه منها أو بعده عنها وكأنهم نسوا أن كل ما يضيف معنى جديداً إلى الجملة ليس فضلة ولم يؤت به عبثاً"(٥) .

---

(١) داود عبده: (أبحاث في اللغة العربية)، (ب.ط)، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٧٣م. ص٢١.

(٢) جعفر عبابنة: (تأملات في الدرس اللغوي على مستوى الجامعة)، أفكار، آذار، ع٦٨، ١٩٨٤م. ص٦٣.

(٣) انظر : إبراهيم مصطفى (إحياء النحو). ص٣٧.

(٤) انظر : محمد حماسة عبد اللطيف (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٣م. ص١٧٧-١٨٢.

* وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره. ولمزيد من التفصيل انظر : ابن الحاجب (الكافية).ص٥٥، (الإيضاح في شرح المفصل) تحقيق (موسى بناي العليلي)، (ب.ط)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م. ج١ ص١٢٣-١٢٤.

** وهو ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الإعراب الحقيقي، ولا تكون إلا في المعرب اللفظي. ولمزيد من التفصيل انظر: ابن الحاجب (الكافية). ص٥٤، ٥٥، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص٣٣-٣٤، السيوطي(المطالع السعيدة) تحقيق (طاهر حمودة)، (ب.ط)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١م. ص١٢٢-١٢٧.

(٥) جعفر عبابنة: (تأملات في الدرس اللغوي على مستوى الجامعة). ص٦٣.

وفي ظني أن نظرية العامل ستبقى حجر الأساس في النحو العربي، ولا يمكننا الاستغناء عنها، ولهذا صمدت هذه النظرية أمام جميع المحاولات لهدمها بحجة التيسير، وما تيسير النحو إلا بإصلاح هذه النظرية بتجنب المآخذ التي أخذت عليها، وبإعادتها إلى نبعها الصافي كما كانت بسيطة خالصة من القيود المنطقية.

٢- المعمولات.

المعمول في اللغة : اسم مفعول من الشراب : مافيه اللبن والعسل والثلج[١] ، وقيل المعمول في اللغة المتأثر[٢] .

وفي اصطلاح النحاة :"ما يوجد فيه أثر العامل لفظاً أو تقديراً أو محلاً"[٣] .

وهذه المعمولات نوعان :-

١- عمدة: كل ما في الجملة من مسند ومسند إليه، وهما ركنا الجملة، ولا يصح الاستغناء عنهما[٤] ، أي هو ركن من أركان الجملة، ولا يستغنى عنه لبنائها التركيبي وتمام المعنى الأساسي.

٢- فضلة : كل ما في الجملة غير المسند والمسند إليه -لأنهما العمدة- وما عداهما يعد فضلة[٤]، أي ما ليس عمدة هو فضله، ولكنّ هذا لا يعني أنه قد يستغنى عن الفضلة دون فساد المعنى، فهو بمنزلة المكمل أو المتمم للجملة ومعناها.

٣- التأويل والتفسير.

١- التأويل.

في اللغة: مصدر الفعل "أوّلَ"، وفي اشتقاقه قولان:-

أ- أنه من (أوْل) أي عاد ورجع، ومنه التأويل أي: تفسير ما يؤول إليه الشيء. ويقال: أوّل الكلام تأويلاً وتأوّيلة: أي دبّره وفسّره[٥] . والتضعيف هنا من أجل التعدية[٦] .

---

(١) انظر: الفيروزأبادي (القاموس المحيط). ج٤ ص٦٣٤، إبراهيم أنيس وآخرين (المعجم الوسيط)، ط٢، دار إحياء التراث العربي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م. ج٢ ص٦٢٨.

(٢) انظر: الغليبولي (تحفة الإخوان). ص ١٥.

(٣) الغليبولي: (تحفة الإخوان). ص ١٥.

(٤) انظر: اميل يعقوب وأخرين (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية)، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧. ص٢٩٤.

(٥) انظر: ابن منظور (لسان العرب)، مادة (أول). مج١١ ص٣٣،٣٤، الزركشي (البرهان في علوم القرآن) تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم)، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م. ج٢ ص١٤٨، الزبيدي (تاج العروس). مج٧ ص ٢٥١.

(٦) انظر: الكفوي (الكليات)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م. ص٢٦٠.

ب- أنه مشتق من (الأيل) وهو الصرف. والتضعيف هنا للتكثير[١] . وقيل: إن التأويل في اللغة يعني "حمل اللفظ على غير مدلوله والظاهر منه مع احتمال له بدليل يعضده"[٢] .

ويعرفه ابن فارس بقوله: "أما التأويل فآخر الأمر وعاقبته، يقال: إلى أي شيء مآل هذا الأمر؟ أي مصيره وآخره وعقباه".[٣]

إذن معنى التأويل اللغوي هو المرجع والمصير، والوضوح والظهور، والتفسير والتدبر، والتغيير.

والتأويل عند النحاة: هو رد الفعل أو غيره مما يُسْبق بموصول حرفي إلى مصدر يكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً بحسب ما يقتضيه موقعه من الجملة[٤] .

ولكن معظم الكتب النحوية تعرف التأويل بأنه "حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي"[٥] .

وقد أشار محمد عيد[٦] في كتابه "أصول النحو العربي" إلى أن أهم مظاهر التأويل في النحو أربعة أمور هي: الحذف، والاستتار، وصوغ المصدر والتقدير في الجمل والعبارات، وسوف نتحدث عن كل منها فيما بعد.

٢- التفسير.

في اللغة: هو تفعيل من الفَسْر، وهو البيان، يقال فَسِرَ الشيءَ يفْسِرهُ ويَفْسُرهُ فَسْراً وفَسَّرَهُ: أبانه[٧]. والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال.[٨]

---

(١) انظر: الكفوي (الكليات). ص٢٦٠، البستاني (محيط المحيط)، (ب.ط)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م. ص٢٢.

(٢) ابن منظور: (لسان العرب)، مادة (أول). مج١١ ص٣٣، وانظر كذلك: اميل يعقوب وآخرين(قاموس المصطلحات). ص١٠٧، و (المعجم المفصل في اللغة والأدب)، (ب.ط)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م. مج١ ص ٣٥١.

(٣) ابن فارس: (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها)، (ب.ط)، (ب.ن)، القاهرة، ١٩١٠م. ص١٦٤.

(٤) انظر: اميل يعقوب وميشال عاصي (المعجم المفصل). ج١ ص ٣٥١.

(٥) المبرد: (المقتضب). ج٣ ص٣٩٩، ج٤ ص١١٦-١١٧، وانظر كذلك: ابن عقيل (شرح ابن عقيل). ج٢ ص ٧٩، ٩٥، الصبان (حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، ومعه: شرح الشواهد للعين، (ب.ط)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (ب.س). ج١ ص ٩، ٢١١.

(٦) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص ١٩١.

(٧) انظر: ابن منظور (لسان العرب) (فسر). مج ٥ ص٥٥، الفيروزأبادي (القاموس المحيط). ج٢ ص١١٠.

(٨) انظر: الزركشي (البرهان). ج٢ ص ١٤٧، إبراهيم رفيده (النحو وكتب التفسير)،ط١، المنشأة الشعبية، ليبيا، ١٩٨٠م. ج١ ص٥٥٤ .

وقيل التفسير هو: "الإبانة والكشف والعبارة عن الشيء بلفظ أسهل وأيسر من لفظ الأصل".(١) وقيل: هو "كشف المراد عن اللفظ المُشْكل".(٢)

وفي الاصطلاح: "علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التركيبية"(٣) •

وقد استعمل التفسير والتأويل بمعنى واحد، هو الكشف عن المراد المشكل(٤) . ولكنْ، توجد فروق كثيرة بين هذين المصطلحين منها:-(٥)

١- أن التأويل بيان أحد محتملات اللفظ، بينما التفسير بيان مراد المتكلم، ولذلك قيل: التأويل ما يتعلق بالدراسة والتفسير ما يتعلق بالرواية.

٢- التفسير أعم من التأويل.

٣- أكثرُ استعمال التفسير في الألفاظ والمفردات، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل. ويكثر استعمال التأويل في الكتب الإلهية، بينما يستعمل التفسير فيها وفي غيرها.

٤- "التفسير ما لا يدرك إلا بالفعل كأسباب النزول والقصص، فالقول فيه بلا نصّ خطأ، والتأويل ما يكون إدراكة بقواعد العربية، فالقول فيه بمجرد الشبيهين خطأ، وإن أصاب منهما"(٦) .

هذه هي أهم الفروق بين المصطلحين، وهي توضح لنا مدى الاختلاف بينهما، وفي أي مجال يستخدم كل منهما.

٣- الإضمار والاستتار والحذف والتقدير .

وهذه المصطلحات الأربعة أهم مظاهر التأويل، كما ذكرنا، وهنا سأوضح مفهوم كل منها لبيان الفروق بينها.

---

(١) الكفوي: (الكليات). ص ٢٦٠ .

(٢) ابن منظور: (لسان العرب). مج٥ ص٥٥.

(٣) الكفوي: (الكليات). ص ٢٦٠.

(٤) انظر: السيوطي(الإتقان في علوم القرآن)، (ب،ط)،دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ب.س). ج٢ ص١٧٣، الكفوي:(الكليات).ص٢٦١.

(٥) انظر: الكفوي (الكليات). ص ٢٦١.

(٦) الكفوي: (الكليات). ص ٢٦١.

١- الإضمار.

في اللغة: مصدر الفعل "أَضْمَرَ"، وتقول: "أضمرت الشيء" أخفيته[١] ، وهو الإسقاط، والإخفاء.[٢]

ويعرفه علماء اللغة بالإسقاط لغة (لفظاً) لا معنى، كالنصب (بأنْ) مضمرة بعد (حتى) الجارة، وكتقدير الفعل في باب الاشتغال[٣] .

والإضمار بهذا المفهوم إنما هو تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي.

أما الإضمار في النحو، فهو الإتيان بالضمير بدل الاسم الظاهر[٤] ، والضمير والمضمر بمعنى واحد، وقد يعبر عنهما في بعض المصادر القديمة بالكناية والمكني؛ لأنه يكنى به (أي: يرمز به) عن الظاهر[٥] .

٢- الاستتار .

في اللغة: مصدر الفعل (اسْتَتَرَ) أي تغطىّ.[٦] فالاستتار هو الاختفاء، وهو نقيض البارز (الظاهر).

وعند أهل النحو: هو شكل من أشكال التقدير، ولكنه يختص بتقدير ذلك النوع من الضمائر الذي أسماه النحويون (المستتر) أو (المقدر)[٧] .

ويفرق النحاة بين المستتر من الضمائر والمحذوف، فالمستتر في حكم الموجود الملفوظ به، أما المحذوف، فإنه كان ملفوظاً ثم ترك وأهمل، فليس في حكم الموجود.

---

(١) انظر: ابن منظور (لسان العرب) (ضَمَرَ). مج٤ ص ٤٩٢، الزبيدي (تاج العروس). ج٢ ص ٤٠١، إبراهيم مصطفى وآخرين (المعجم الوسيط)، (ب.ط)، المكتبة العلمية، طهران، (ب.س). ج١ ص ٥٤٥.

(٢) انظر: الكفوي (الكليات). ص ١٣٥، الزبيدي (تاج العروس). ج٢ ص ٤٠٣، اميل يعقوب وزميله (المعجم المفصل).مج١ ص ١٦٤.

(٣) انظر: الكفوي (الكليات). ص ١٣٥، البستاني (محيط المحيط). ص ٥٩٩، اميل يعقوب وآخرين (قاموس المصطلحات).ص ٦٣، و(المعجم المفصل). مج١ ص ١٦٤.

(٤) انظر: اميل يعقوب وآخرين (قاموس المصطلحات). ص ٦٣، و(المعجم المفصل). مج١ ص ١٦٤.

(٥) انظر: عوض محمد القوزي (المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، ط١١، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م. ص١٧٤، عباس حسن (النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة)، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م. ج١ ص٢١٧.

(٦) انظر: ابن منظور (لسان العرب) (ستر). ج٤ ص٣٤٣، الفيروزأبادي (القاموس المحيط). ج٢ ص ٤٤ ، الزبيدي (تاج العروس). ج١١ ص٢٠٠، البستاني (محيط المحيط). ج١ ص ٩٢٢.

(٧) انظر ابن هشام(شرح قطر الندى وبل الصدى) تحقيق(محمد محي الدين عبد الحميد)،ط١٠، مطبعة السعادة،مصر،١٩٥٩م.ص٩٤.

وينقسم الضمير المستتر باعتبار استتاره إلى قسمين:-

أ- واجب الاستتار: (هو ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه)[١] .

ب- جائز الاستتار: (ما يمكن قيام الظاهر مقامه)[٢] .

٣- الحذف .

في اللغة: مصدر "حَذَفَ" وقيل: حَذَفَهُ يَحْذِفُهُ حَذْفاً (أسقطه)، وحَذَفَه من شعره (إذا أخذه)، وحَذَفَه بالعصا (رماه بها)، وحَذَفَ فلاناً بجائزة (وصله بها)[٣] .

أما الحذف عند أهل اللغة، فهو إسقاط الشيء لفظاً ومعنى[٤] . ويعرفه الرماني بقوله: "هو إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"[٥] .

في الاصطلاح: "إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل"[٦] .

والحذف عند النحاة : "أن تحذف جملة أو اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو حركة دون أن يقع اللبس في الكلام"[٧] .

أما الحذف عند البلاغيين، فهو "صورة بناء تقضي بإضمار دالٍّ أو عدة دالات على المحور النظمي، ويلجأ المتلقي لتعويض النقص وفهم المرسلة اللغوية بطريقة عفوية أو إرادية إلى كفايته اللغوية، وإلى سياق الكلام، وإلى معطيات موقف التكلم وشروطه، وبذلك يمكن أن يكون الحذف صورة بناء لغوي تلقائي، أو استعمالاً أسلوبياً بلاغياً، أو الاثنين معاً. هذا ويشمل الحذف كل العناصر اللغوية في التكلّم، من الصوت إلى العبارة، مروراً بالاسم، الفعل، الصفة، الفاعل ..."[٨] .

---

(١) ابن هشام: (شرح قطر الندى). ص ٩٤، و (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، (ب.ط)، (ب.ن)، (ب.م)، (ب.س). ج١ ص ٦٣-٦٤، وانظر كذلك: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص ١٩٥.

(٢) ابن هشام: (أوضح المسالك). ج١ ص ٦٣-٦٤، وانظر كذلك عباس حسن (النحو الوافي). ج١ ص ٢٣٠.

(٣) انظر: الازهري (تهذيب اللغة) تحقيق (عبد الكريم العزباوي)مراجعة (محمد علي النجار)، (ب.ط)، الدار المصرية، القاهرة، (ب.س). ج٤ ص ٤٦٧، ابن منظور (لسان العرب). ج٤ ص٤٠، الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٠٢، الزبيدي (تاج العروس). ج٣ ص١٢١.

(٤) انظر: الكفوي (الكليات). ص٣٨٤، البستاني (محيط المحيط). ص ١٥٦.

(٥) الرماني: (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق (محمد خلف الله وزميله)، ط٣، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٦م. ص٧٠.

(٦) الزركشي: (البرهان). ج٣ ص١٠٢.

(٧) اميل يعقوب وزميله: (المعجم المفصل). مج١ ص٥٦٩ - ٥٧٠.

(٨) اميل يعقوب وآخرون: (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية). ص١٨٣.

ومنهم من عدّه ضرباً من الإيجاز[١] .

ومن أقسام الحذف: الاقتطاع، الاكتفاء، التضمين، الاختزال، الإضمار[٢] .

وقد خلط النحاة بين مصطلحي الإضمار والحذف، إذ وقع استعمال كليهما معاقباً للآخر، فقد يبدو للناظر لأول وهلة أنّ لهما دلالة واحدة، ولكنْ، بعد تعريفهما، وجدنا أنهما مصطلحان مختلفان، وقد عاب ابن مضاء على النحاة هذا الخلط، وبيّن أنهم لم يفرقوا بينهما إلا فيما يتعلق بالفاعل، لأنه يضمر ولا يحذف[٣] .

والفروق بين هذين المصطلحين كثيرة منها:- (٤)

١- الحذف - كما ذكرنا سابقاً - إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، أو ما ترك ذكره في اللفظ والنية، أما الإضمار، فهو إسقاط الشيء لفظاً لا معنى، أو ترك ذكره في اللفظ، وهو مراد بالنية.

٢- شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، ومثل هذا لا يشترط في الحذف.

٣- ما يدلنا على أنه لا بدّ في الإضمار من ملاحظة المقدر وعدم ملاحظته في الحذف هو باب الاشتقاق لكل منهما، فالإضمار - كما مربنا- من: أضمرت الشيء: أخفيته، وأما الحذف، فمن: حذفت الشيء : قطعته، فهو بهذا يشعر بالطرح بخلاف الإضمار.

وكما ذكرنا سابقا فإنّ النحاة القدماء قد استخدموا هذين المصطلحين للدلالة على معنى واحد في كثير من الأبواب النحوية، فلهذا لم أستطع في بعض الأحيان أن أتجنب الخلط بينهما، لكثرة ما نقل عنهم.

٤- التقدير.

في اللغة:مصدر الفعل (قَدَّرَ)، وتأتي كلمة التقدير على وجوه من المعاني، منها:-[٥]

التروية والتفكير في تسوية أمر وتهيئته، وأن تنوي أمراً بعقدك، نقول: قَدَّرْتُ أمرَ كذا وكذا أي: نويته وعقدت عليه.

---

(١) انظر: الزركشي (البرهان). ج٣ ص ١٠٢، السيوطي (الإتقان). ج٢ ص٧٠.

(٢) انظر: الكفوي (الكليات). ص٣٨٥.

(٣) انظر: ابن مضاء (الرد على النحاة). ص ٩٢ - ٩٣. (ط٢)

(٤) انظر: الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٠٢-١٠٣، الكفوي (الكليات). ص ٣٨٤.

(٥) انظر: ابن منظور (لسان العرب) (قدر). مج٥ ص ٧٦، الزبيدي (تاج العروس). ج١٣ ص٣٧٧-٣٧٨، إبراهيم مصطفى وآخرين (المعجم الوسيط). ج٢ ص٧٢٥.

وقيل: التقدير: "الحكم على قيمة الشيء".[١]

وفي الاصطلاح: الاحتمال، أي مقابل التحقيق.[٢]

أما علماء النحو، فيعرفونه بقولهم: "هو حذف الكلمة في اللفظ وإبقاؤها في النية كما إذا قيل: مَنْ رأيت؟ فتقول: زيداً، فيكون التقدير: رأيت زيداً".[٣]

وقد أشار محمد عيد[٤] إلى أن التقدير في النحو يقال في حالات ثلاث: تقدير الحركة الإعرابية وتقدير جملة وما فوقها وتقدير بعض أجزائها. ويشير كذلك إلى أن التقدير في حالتيه الأخيرتين يتفق مع الحذف، ويختلف عنه في حالته الأولى، إذ لا حذف فيها.

والجدير بالذكر أن تقدير المحذوف نوعان:-

١- تقدير إعراب لتفسير أثر إعرابي لا نجد عاملاً ظاهراً في الجملة يحدثه.

٢- تقدير معنى للشرح والتقريب إلى الذهن وإزالة الغرابة المعنوية. وسوف نتحدث عنهما فيما بعد في الفصول اللاحقة.

٤- التعليق والإلغاء.

١- التعليق .

في اللغة: مصدر الفعل "عَلَّقَ"، يقال: عَلَّقَ الشيء بالشيء ومنه وعليه تعليقاً: ناطهُ أو وضعه عليه، وعَلَّقَ القاضي الحكم: لم يقطع به، وتَعلَّقَ الشوك بالثوب: عَلِقَ.[٥]

في النحو: إبطال عمل الفعل القلبي لفظاً لا محلاً لمانع، فتكون الجملة بعده في موضع نصب على أنها سادة مسد مفعولية.

ولا بد لشبة الجملة من متعلَّق يتعلق به، وهذا المتعلَّق إما أن يكون مذكوراً أو محذوفاً.[٦]

---

(١) اميل يعقوب وآخرون: (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية). ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) انظر: المصدر السابق. ص ١٤٢-١٤٣.

(٣) البستاني: (محيط المحيط). ص٧١٩، وانظر كذلك: اميل يعقوب وآخرين (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية). ص١٤٢-١٤٣.

(٤) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٢٨٢.

(٥) انظر: ابن سيده (المخصص) تحقيق (لجنة إحياء التراث العربي)، (ب.ط)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (ب.س). ج٤ سفر ١٣ ص٥٣، ٥٤، ابن منظور (لسان العرب). مج١٠ ص ٢٦٢، البستاني (محيط المحيط). ص٦٢٧.

(٦) انظر: الكفوي (الكليات). ص ٢٥٥، البستاني (محيط المحيط). ص ٦٢٧، محمد سعيد اسبر وآخرين (الشامل – معجم في علوم اللغة ومصطلحاتها-)، ط١، دار العودة، بيروت، ١٩٨١م. ص٣٢٠-٣٢٤.

٢- الإلغاء.

في اللغة: مصدر الفعل "ألغى" ويقال: ألغيتُ الشيء: أبطلته.(١)

وعند النحاة: إبطال عمل أفعال القلوب في اللفظ والمعنى، وذلك إذا وقعت وسطاً، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو آخراً نحو: زيد قائمٌ ظننتُ.(٢)

وقد ارتبط هذان المصطلحان في كتب النحو بـ (أفعال القلوب) وأفعال القلوب لها في كتب النحو ثلاثة أحوال: إعمال (أن تنصب مفعولين لفظاً ومحلاً) ، وتعليق وإلغاء، وقد ذهب النحاة في إعمال هذه الأفعال وإلغائها وتعليقها مذاهب شتى يضيق المقام هنا عنها.(٣)

٥- التضمين والاتساع.

١- التضمين.

في اللغة: مصدر "ضَمَّن" ويقال: ضَمَّن الشيء الشيء: أودعه إياه(٤) ، والتضمين عند أهل العربية يأتي على معان عدة منها:-

١- إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه(٥) .

٢- حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه، وهذا ما قاله الباقلاني في إعجازه، حيث اعتبر التضمين نوعاً من الإيجاز.(٦)

وعند أهل النحو: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم (٧) . وأضافوا أنَّ التضمين مجاز مرسل؛ لأنه استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة.(٨)

---

(١) انظر: ابن منظور (لسان العرب).ط٢، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت،لبنان، ١٩٩٣م. ج١٢ ص٣٠٠.

(٢) انظر: الكفوي (الكليات). ص٢٥٥، البستاني (محيط المحيط). ص٨٥.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر: ابن السراج(الأصول في النحو) تحقيق(عبد الحسين الفتلي)،ط١،مؤسسة الرسالة،بيروت ، ١٩٨٥م. ج١ ص١٨٠،ابن يعيش(شرح المفصل). ج٧ ص٨٤، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٧٩-٢٨٥، ابن هشام(أوضح المسالك). ج١ ص٣١٣.

(٤) انظر: ابن منظور(لسان العرب)، (ضمن). مج ١٣ ص٢٥٧، الزبيدي (تاج العروس). ج٩ ص ٢٦٥.

(٥) انظر: الكفوي (الكليات). ص ٢٦٦، البستاني (محيط المحيط). ص ٥٣٩.

(٦) انظر: السيوطي (الإتقان). ج٢ ص ٧٣.

(٧) انظر: اميل يعقوب وآخرون (المعجم المفصل). ص٤٢٦.

(٨) انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح. ج٢ ص٤؛ أحمد عبد الستار الجواري (حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر)، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد٣٢، ج٣-٤ ، ١٩٨١م. ص١٥٩.

وقيل: إن التضمين جمع بين الحقيقة والمجاز لدلالة الفعل على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة[١] .

ويتفق ابن هشام مع القول الأخير، ففائدة التضمين عنده أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[٢] .

ويمكننا أن نجمل معنى التضمين بما جاء عند الزركشي في كتابة "البرهان"، إذ قال: "التضمين هو إعطاء شيء معنى شيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، فأما الأسماء، فهو أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً، وأما في الأفعال، فأن تضمن فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً؛ وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل ليصح تعديه به..."[٣] .

ونخلص إلى أن التضمين ينطوي في حقيقته على أمرين:-[٤]

١- الاتساع في استعمال حروف الجر وحلول حرف محل آخر إذا كان الفعل الذي يتعدى به قريباً في معناه من معنى فعل يتعدى بذلك الحرف.

٢- التجاور في المعاني، بحيث يجوز اللفظ معناه إلى معنى يجاوره.

وهناك من عدّ التضمين قسماً من أقسام الحذف، لكن في تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف[٥]

٢- الاتساع .

في اللغة: مصدر "اتّسَعَ" والاتساع: الامتداد والسعة[٦] .

---

(١) انظر: الزركشي (البرهان). ج٣ ص ٣٣٩، الكفوي (الكليات). ص ٢٦٦، أحمد عبد الستار الجواري (حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر). ص ١٥٩ .

(٢) انظر: ابن هشام (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) تحقيق: (مازن المبارك وزميله)، مراجعة (سعيد الأفغاني)، ط٣، دار الفكر، (ب.م) (ب.س). ج٢ ص٧٦٢.

(٣) الزركشي : (البرهان). ج٣ ص٣٣٨.

(٤) انظر: ابن جني (الخصائص). ج٢ ص٣٠٩-٣١٠، أحمد عبد الستار الجواري (حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر). ص١٥٨-١٥٩.

(٥) انظر: السيوطي (الأشباه والنظائر). ج١ ص ١٥٥، الكفوي (الكليات). ص ٣٨٤، ٣٨٦.

(٦) انظر: ابن منظور (لسان العرب) ، (وَسَعَ). مج٨ ص ٣٩٣، الزبيدي (تاج العروس). مج ٢٢ ص ٣٢٨، اميل يعقوب وآخرون (قاموس المصطلحات). ص١٦.

وفي النحو: ضرب من الحذف تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه إعرابه[١] .

ومن ظواهر الاتساع ما يلي:-

١- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[٢] .

نحو قوله تعالى: "واسألِ القريةَ" * أي: أهلَهَا.

٢- التوسع في الظرف: والظرف هو ما كان منتصباً على تقدير (في)[٣] . والاتساع فيه ألا يقدر معه (في) توسعاً[٤] .

ومنه قولهم: "صِيْدَ عليه يومان" والمعنى: صِيْدَ عليه الوحشُ في يومين[٥] .

وهنا في هذا المثال حذف نائب الفاعل الحقيقي، وأقيم الظرف مقامه وأعرب إعرابه توسعاً واختصاراً[٦] ، دون أن نقدر (في) معه.

٣- حذف حرف الجر وإيصال الفعل.

من الأفعال ما ينصب مفعولاً به واحداً أو أكثر، من غير وساطة، نحو: ظن، علم.. الخ، ومنها ما يحتاج إلى وساطة كحرف الجر، نحو: دخل، استغفر وغيرها.

ويقع التوسع في الضرب الثاني من الأفعال المتعدية بحرف الجر،وذلك بإسقاطه من اللفظ وإن كان مقصوداً في المعنى.

---

(١) انظر: ابن السراج (الأصول). ج٢ ص٢٥٥، السيوطي (الأشباه والنظائر). ج١ ص ٢٩، الكفوي (الكليات). ص ٣٦. وهنا لا بد من الاشارة إلى أن (الأشباه والنظائر) و (الكليات) أوردت أن صاحب (الأصول) جاء بكلمة (تقيم) الواردة في التعريف منفية بـ (لا) ولكن هذا بخلاف الأصل حيث أن هذه الكلمة عند صاحب (الأصول) وردت غير منفيه، وهذا هو الصحيح؛ لأن المعنى لا يستقيم بالنفي.

(٢) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص٢١٢ (هارون)، ابن السراج (الأصول). ج٢ ص٢٥٥.

* سورة يوسف آية (٨٢)

(٣) انظر: ابن يعيش(شرح المفصل). ج٢ ص٤٥، ابن عصفور (المُقَرِّب) تحقيق (أحمد عبد الستار)، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م. ج١ ص ١٤٧-١٤٨.

(٤) الكفوي: (الكليات). ص ٣٦.

(٥) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٢١١ (هارون)، المبرد (المقتضب). ج٤ ص ٣٣٢.

(٦) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٢١٠ (هارون).

وقد أشار ابن السراج إلى هذا في معرض حديثه عن الفعل "دخل"، وهو عنده فعل غير متعد، وإذا جاء متعدياً، فتكون العرب قد عدته من قبيل الاتساع والاستخفاف[١] .

مع العلم بأن سيبويه سبق ابن السراج إلى الإشارة إلى أنّ هذا الفعل "دخل" غير متعد، وعدّ تعديّة العرب له ضرباً من الشذوذ[٢] .

ومثال هذا النوع من الاتساع قولك: دخلتُ الجامعةَ. و(الأصل): دخلتُ في الجامعةِ[٣] .

ويذكر الصبان أن لحذف حرف الجر توسعاً صورتين[٤] :-

١- الوارد في السعة مع الضعف والندرة إذ سمع: مررتُ زيداً.

٢- الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى: (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ المستقيمَ)* أي: على صِرَاطِكَ.

٤- إقامة أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة، وتأتي هذه الظاهرة على ضربين:-

أ- أن تجعل المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار[٥] .

وأشار إلى هذا ابن يعيش بقوله: "فالتوسع يجعل المصدر حيناً، وليس من أسماء الزمان. والإيجاز والاختصار بحذف المضاف، إذ التقدير في قولك: فعلته خفوقَ النجمِ وصلاةَ العصرِ، أي: وقتَ خفوقِ النجمِ ووقتَ صلاةِ العصرِ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"[٦] .

ب- أن تجعل الصفة حيناً.

ومنه ما جاء عند سيبويه في أحد أبواب التوسع والإيجاز: "ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً، ويضح أن يكون غير ظرف: صفة الأحيان، تقول: "سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً،

---

(١) انظر: ابن السراج (الأصول). ج١ ص ١٧٠-١٧١.

(٢) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٥-٣٩ (هارون).

(٣) لمزيد من الأمثلة انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٦-٣٩ (هارون).

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج٢ ص ٩٠.

* سورة الأعراف آية (١٦).

(٥) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٢٢٢ (هارون)، الأعلم الشنتمري (النكت في تفسير كتاب سيبويه) تحقيق (زهير عبد المحسن سلطان)، ط١، معهد المخطوطات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٩٨٧م. ج١ ص ٣١٧-٣٢١، أحمد فالح مطلق (ظاهرة الحذف في الجملة العربية)، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، إربد، ١٩٨٥م. ص ١٢٣.

(٦) ابن يعيش: (شرح المفصل). ج٢ ص ٤٤،٤٥

وسير عليه كثيراً، والأصل: سير عليه زمناً طويلاً، وزمناً حديثاً... الخ وحذف اسم الزمن اتساعاً وأقيم الوصف مقام الموصوف"[١] .

وبعد، فهذه هي الفروق بين المفاهيم والمصطلحات التي سترد لاحقاً في هذا البحث.

(١) سيبويه: (الكتاب). ج١ ص ٢٢١ (هارون) وانظر كذلك ابن السراج (الأصول). ج١ ص ١٩٣، أحمد فالح مطلق (ظاهرة الحذف في الجملة العربية). ص ١٢٣.

الفصل الثاني

" تقدير الإعراب "

الإعراب

- تعريف الإعراب وأهميته.

الإعراب في اللغة : مصدر "أَعْرَبَ" أي أبان وأفصح[١] .

وفي الاصطلاح: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب"[٢] ، أو أنه " تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً وتقديراً"[٣] .

وقد دخل الإعراب الكلام ليفرق بين المعاني، من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، ولو لم يُعرب الكلام لالتبست المعاني علينا. وأشار إلى هذا ابن فارس بقوله :"الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منصوب"[٤] .

وأشار إلى أهمية الإعراب الجرجاني بقوله: "قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه"[٥] .

- تقدير الإعراب .

ليس المقصود بتقدير الإعراب هنا الإعراب التقديري المعروف، بل يُقْصَدُ به كل معالجة نحوية تفترض تراكيب نحوية مُقَدَّرة تنبثق عنها أنماط وأشكال ظاهرة مستعملة يختفي فيها عنصر من العناصر الأصلية المفترضة ويراعى ذلك المكوِّن المحذوف في الإعراب الفني، كأن يقال (خبر لمبتدأ محذوف) أو (مفعول به لفعل محذوف) أو (مجرور بحرف محذوف) وهكذا.

ومن الجدير بالذكر أن تقدير الإعراب يجري ضمن نظرية العامل وفي إطارها.

---

(١) انظر: الأزهري: (تهذيب اللغة). ج٢ ص ٣٦٠-٣٦٧، ابن منظور (لسان العرب). ج٢ ص ٧٥-٨٥.

(٢) السيوطي: (الهمع). ج١ ص ١٣، ١٤ (مطبعة السعادة).

(٣) الجرجاني: (المقتصد في شرح الإيضاح) تحقيق (كاظم بحر المرجان)، (ب. ط)، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م. ج١ ص ٩٧-١٠١، حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج١ ص ٤٨، ٤٩.

(٤) ابن فارس: (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) تحقيق (مصطفى الشويمي)، (ب. ط)، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان، ١٩٦٣م. ص ٧٧.

(٥) الجرجاني: (دلائل الإعجاز في علم المعاني) تحقيق (حفاجي)، (ب. ط)، القاهرة، ١٩٦٩م. ص ٧٥.

وقد أشار ابن هشام في حديثه عن الحذف إلى تقدير الإعراب الذي يجب على النحوي الاهتمام به بقوله: "إنّ الحذف الذي يجب على النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحوية، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ، أو العكس، أو شرطاً بدون جزاء، أو العكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولات بدون عامل"(١) .

- مسائل تقدير الإعراب .

سنعرض هنا لأشهر المواضع التي يحذف منها العامل ويبقى أثره مما يدخل في هذا الفصل:-

١- الحذف في الأسماء .

أ - الحذف في الأسماء المرفوعه.

١- حذف المبتدأ.

يكثر حذف المبتدأ في كلام العرب، شعره ونثره.

ويأتي حذفه على صنفين:-

(أ) حذفه جوازاً.

يحذف المبتدأ جوازاً إذا توافر دليل حالي يدل عليه، نحو قولك عند شم الطيب: مسكٌ. أي: المشمومُ مِسكٌ(٢) . أو دليل مقالي، نحو قولك: صحيحٌ. جواباً لمن قال: كيف أنت؟ إذ التقدير: أنا صحيحٌ.

ومثله قوله تعالى: "ومن عاد فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ"* . أي : فهو ينتقمُ(٣) .

وغير ذلك من المواضع التي يحذف منها المبتدأ جوازاً ويدل عليه دليل مقالي، وهذه المواضع تملأ كتب النحو(٤) ، وكتب إعراب القرآن وعلومه(٥) .

---

(١) ابن هشام: (المغني) تحقيق (مازن المبارك وزميله). ج٢ ص ٨٥٢.

(٢) ولمزيد من التفصيل انظر: سيبويه (الكتاب). ج٢ ص ١٣٠ (هارون)، المبرد (المقتضب). ج٤ ص ١٢٩-١٣٠، الجرجاني (دلائل الإعجاز في علم المعاني)، (ب. ط)، مكتبة القاهرة، القاهرة، (ب. س). ص ١٥٦-١٥٩.

* سورة المائدة، آية (٩٥).

(٣) انظر: ابن جني (المحتسب في تبيين شواذ القراءات) تحقيق (علي النجدي وآخرون)، (ب. ط)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ. ج٢ ص ٣٥٧.

(٤) ولمزيد من الأمثلة انظر: سيبويه (الكتاب)، وبهامشه شرح أبي سعيد السيرافي، ط١، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ. ج١ ص ٢٦٩-٢٧٠، الجرجاني (دلائل الإعجاز)(مكتبة القاهرة).ص ١٥٦-١٥٩، ابن عقيل (شرح ابن عقيل). ج١ ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٥) انظر: الفراء (معاني القرآن). ج١ ص ١٧٨-١٧٩، ابن جني (المحتسب). ج٢ ص ٢٢٦-٢٢٨، الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٣٦-١٣٧.

(ب) حذفه وجوباً ومن أمثلته :

(١) ما أخبر عنه بصريح القسم.

نحو قولك: في ذمتي لأفعلنّ. أي: في ذمتي عهدٌ. وحذف المبتدأ واجب هنا؛ لأن جواب القسم سدّ مسدّه. ونلاحظ هنا أن العامل محذوف ولكن لم يبق أثره، لذا لا داعي لتقديره.

(٢) ما أخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله.

الأصل في هذه المصادر أن تأتي منصوبة بفعل محذوف وجوباً؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها، ولكنهم قصدوا هنا الثبوت والدوام فرفعوها، وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً، حملاً للرفع على النصب[1] .

ومنه قوله تعالى: "طاعةٌ وقولٌ معروفٌ" * أي: أمْرُنَا طاعةٌ[2] .

(٣) ما أخبر عنه بنعت مقطوع بالرفع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم.

فمثال المدح قولك : الحمدُ للهِ الحميدُ. أي : هو الحميدُ.

والذم قولك : أعوذُ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين. أي: هو عدوُّ.

والترحم قولك : مررتُ بِعَبْدِكَ المسكين. أي: هو المسكينُ.

(٤) ما أخبر عنه بمخصوص مدح أو ذم .

نحو قولك: "نعم الرجل عمرٌو" أو "بئس الرجل زيدٌ". أي: هو عمرٌو أو الممدوحُ عمرٌو" أو "هو زيدٌ أو المذمومُ زيدٌ".

(٥) بعد لا سيما، إذا كان الاسم الواقع بعدها مرفوعاً، سواء أكان هذا الاسم معرفة أم نكرة. ومن المعرفة قولك: أحبُ الأذكياءَ لا سيما زيدٌ. أي: لا سي الذي هو زيدٌ. ومن النكرة قول امرىء القيس :

ألا ربَّ يومٍ صالحٍ لك منهما ولا سيما يومٌ بدارةِ جلجلِ.

---

(١) انظر: الأزهري (شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك). ج١ ص ١٧٦، السيوطي (الهمع). ج١ ص ١٠٤، (مطبعة السعادة)، الكنغراوي (الموفي في النحو الكوفي)، (ب.ط)، المجمع العلمي العربي، دمشق، (ب. س). ص ٢٦.

* سورة محمد آية (٢١).

(٢) انظر: النحاس (إعراب القرآن) تحقيق (زهير غازي زاهد)، (ب.ط)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م. ج٣ ص ١٧٥-١٧٦، مكي القيسي (مشكل إعراب القرآن)، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م. ج٢ ص ٥١٣-٥١٥ وص ٦٧٣، ٦٧٤.

أي: لا سي الذي هو يومٌ بدارة جلجل[١] .

ومثل لا سيما "لا ترما" و "لوتَرَما" [٢] .

٢- حذف الخبر.

يحذف الخبر جوازاً ووجوباً.

(أ) حذف الخبر جوازاً.

تكثر المواضع التي يحذف منها الخبر جوازاً، وذلك إذا دل دليل على المحذوف، ولم يتأثر المعنى بهذا الحذف. ومنه قولك: زيدٌ جواباً لمن سألك: مَنْ عندكم؟ والتقدير : عندنا زيدٌ.

ومنه قوله تعالى: "أُكُلُهَا دائمٌ وظِلُّهَا" . أي : وظِلُّهَا دائمٌ[٣] .

وغيرها من الأمثلة المتناثرة في مظان كتب النحو [٤] .

(ب) حذف الخبر وجوباً.

(١) يحذف الخبر وجوبا إذا وقع بعد (واو) بمعنى (مع).

نحو قولك : كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ. أي: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقترنان.

وهذا مذهب البصريين[٥] ، على حين ذهب الكوفيون والأخفش[٦] وابن عصفور[٧] إلى أنَّ الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير؛ لأن معنى "كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ" كلُّ رجلٍ مع ضيعتِهِ.

(٢) أن يكون الخبر كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد "لولا".

نحو قولك: لولا زيدٌ لهلكنا. أي : لولا زيدٌ موجودٌ لهلكنا.

---

(١) انظر : ابن عقيل (شرح ابن عقيل). ج١ ص٢١٧-٢١٨، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ١٤٤.

(٢) انظر: السيوطي (الهمع) تحقيق (عبد العال مكرم)، (ب.ط)، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م. ج٣ ص ٢٩٦.

* سورة الرعد آية (٣٥).

(٣) انظر : الزركشي. (البرهان). ج٣ ص ١٣٥، السيوطي (الإتقان). ج٢ ص ٨١.

(٤) ولمزيد من الأمثلة انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص١٤٣ (هارون)، النحاس (إعراب القرآن). ج١ ص ٢٣٥،ج٢ ص ٩٩-١٠٠، ٦٨٦، السليلي (شفاء العليل في إيضاح التسهيل) تحقيق (عبدالله البركاتي)، ط١، دار الندوة الجديدة بيروت، لبنان، ١٩٨٦م. ج١ ص٢٧٤-٢٧٥. وانظر أيضاً بعض المواضع في القرآن الكريم منها: الآيات (١٤٧، ١٩٦، ٢٥٥) من البقرة، والآيتان (٥٥،٥٦) من سورة (ص).

(٥) انظر : سيبويه (الكتاب). ج١ ص ١٥٢ (هارون)، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٠٧-١٠٨.

(٦) انظر : شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٠٧، حاشية الصبان على شرح الاشموني. ج١ ص ٢١٧.

(٧) انظر : ابن عقيل (شرح ابن عقيل). ج١ ص ٢١٦.

وهذا مذهب البصريين[١] ، على حين ذهب الفراء[٢] إلى أنّ الرافع للمبتدأ "لولا" نفسها.

بينما أشار الكسائي[٣] إلى أنّ الاسم المرفوع بعدها فاعل بها، وذهب جماعة من المتأخرين إلى أنّ الاسم بعدها مرفوع بها، لنيابتها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد أو لو لم يحضر[٤] .

إذاً هذا الموضع متنازع فيه والأحسن الأخذ بالرأي الأيسر وعدم التقدير (تقدير المحذوف).

(٣) إذا وقع المبتدأ صريحاً في القسم.

نحو: لَعَمْرُكَ لأفعلنّ. أي: لَعَمْرُكَ قَسَمِيْ.

(٤) أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسّر صاحب حالٍ بعده، لا يصلح أن يكون خبراً عنه، نحو " ضربي زيداً قائماً " أو مضافاً إلى المصدر المذكور، نحو "أكثر شربي السويق ملتوتاً"، أو مضافاً إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو "أخطب ما يكون الأمير قائماً".

وهنا، لا تصلح أن تأتي الحال خبراً عن المبتدأ عند بعض النحاة، فلذلك الخبر عندهم محذوف وجوباً، وتقديره: "إذ كان" إن أريد المضي، و "إذا كان" إن أريد المستقبل، وهذا التقدير عند سيبويه وجمهور البصريين[٥] ، بينما هو عند الكوفيين[٦] تقديره: "ثابت" أو "موجود" بعد "قائماً"، وعند الأخفش[٧] وابن مالك[٨] في قولك: "ضربي زيداً قائماً" هو "ضربه قائماً"، أي أنهما يقدرانه بمصدر مضاف إلى صاحب الحال، وذهب بعض المتأخرين[٩] إلى أن تقدير: "ضربي زيداً قائماً" هو "ضربت زيداً قائماً"، فضربي هنا وإنْ كان مصدراً، قائم مقام الفعل، وهناك من قال: إنّ الحال هي الخبر، وقيل: أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر[١٠] .

---

(١) انظر : المبرد (المقتضب). ج٣ ص ٧٦، الأنباري (الإنصاف) مسألة ١٠. ج١ ص ٧٠-٧٨.

(٢) انظر : الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص ٢٦٣.

(٣) انظر : شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٠٤، السيوطي(الهمع). ج١ ص ١٠٥ (مطبعة السعادة).

(٤) انظر : السيوطي (الهمع). ج١ ص ١٠٥ (مطبعة السعادة).

(٥) انظر : المبرد (المقتضب) ج٣، ص ٢٥٠-٢٥٤، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٠٤-١٠٧.

(٦) انظر : ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص ١٩٦، السيوطي (الهمع). ج١ ص ١٠٦، (مطبعة السعادة).

(٧) انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص ٤٥، السليلي (شفاء العليل). ج١ ص٢٧٦، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص١٨١.

(٨) انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص ٤٥.

(٩) انظر : ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص١٩٦-١٩٧.

(١٠) ولمزيد من التفصيل انظر : الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ١٨١، السيوطي (الهمع). ج١ ص ١٠٥(مطبعة السعادة).

هذه الخلافات والآراء المتضاربة مدعاة لنا لنبذ التقدير في بعض التراكيب والعبارات وخاصة أنها لا دخل لها في تقويم اللسان.

وهناك مواضع أخرى يحذف فيها الخبر وجوباً كـ "الإخبار بشبه الجملة"(١) ، وفي بعض الأساليب المسموعة عن العرب، نحو: حَسْبُكَ ينم الناس، وتقديره هنا: حَسْبُكَ السكوتُ ينم الناس(٢).

وما حذف المبتدأ أو الخبر – في المواضع السابقة – إلا أثرٌ من آثار الصناعة النحوية، التي تقتضي أن يكون لكل مبتدأ خبر، ولكل خبر مبتدأ، وإذا سقط أي منهما من اللفظ، فلا بد من البحث عنه وتقديره ليتم التركيب النحوي للجملة ويستقيم الإعراب، ولهذا عَدَدْنا حذفهما من تقدير الإعراب.

ب- الحذف في الأسماء المجرورة .

- حذف المضاف إليه .

يكثر حذف المضاف إليه منوياً في الأسماء التامة، ويقل حذفه في غيرها كـ (قبل، بعد) ونحوهما. وقال ابن عصفور في حذف المضاف إليه: " لا يقاس على هذا المضاف إليه المحذوف إلا إذا كان مفرداً، وكان المضاف اسم زمان، فإن كان المضاف غير ظرف لا يحذف المضاف إليه إلا فيما سمع من ذلك نحو كل، بعض، أي، غير"(٣) .

وسنقصر حديثنا على أشهر المواضع التي يحذف منها المضاف إليه، منها:-

١- إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول.

ومنه قول الأعشى :

إلاَّ عُلالَةَ أو بُدَا هَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ(٤) .

أي: علالةَ قارحٍ أو بداهَةَ قارحٍ.

---

(١) ولمزيد من التفصيل انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ٢٩. ج١ ص ٢٤٥-٢٤٧.

(٢) ولمزيد من التفصيل انظر: الأعلم الشنتمري (النكت). ج١ ص ٧٥٢، السيوطي (الهمع). ج١ ص ١٠٥ (مطبعة السعادة).

(٣) ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي – الشرح الكبير) تحقيق (صاحب أبو جناح)، (ب. ط)، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، (ب. س). ج١ ص ٢١٤.

(٤) وهو من شواهد: المبرد (المقتضب). ج٤ ص ٢٢٨، ابن جني (الخصائص). ج٢ ص٢٠٧، ابن عصفور (المقرب). ج١ ص١٨٠.

وقد يحصل العكس، أي أن يوجد المضاف إليه في الجمل المعطوف عليها ويحذف من الجملة المعطوفة. ومنه ما رواه البخاري عن أبي برزة السلمي قال: "غزونا مع رسول الله سبع غزوات أو ثماني"(١) بفتح الياء بلا تنوين. أي : ثماني غزوات .

وفي هذا الموضع جاء المحذوف في قوة المنطوق به لدلالة السياق عليه. والدليل حذف التنوين من المضاف.

ويقل حذف المضاف إليه بدون العطف والمماثلة، ومن ذلك ما حكي عن الكسائي أنه قال: أفوق تنام أم أسفلَ. بالنصب على تقدير مضاف إليه. كأنه قال: أفوق هذا تنام أم أسفلَ منه(٢).

ومما حذف منه المضاف إليه بدون عطف مع تكرار المضاف في سياق النداء قول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عدِيٍّ لا أبا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ .

أي : يا تيمَ عديٍّ تيمَ عديٍّ(٣) .

٢- يحذف المضاف إليه بعد ألفاظ الغايات وأشباهها .

أ- يحذف المضاف إليه بعدها إذا قطع عن الإضافة وبني على الضم على نية حذف المضاف إليه لفظاً لا معنى. ومنه قوله تعالى: "لِلَّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ"* . أي: من قبلِ الغلبِ ومن بعدِه(٤) .

وقد يحذف المضاف إليه مع بقاء ألفاظ الغايات بلا تنوين على نية الإضافة، ومنه قراءة قوله تعالى: "لِلَّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ". بالجر من غير تنوين. أي: من قبلِ الغلبِ ومن بعدِه(٥).

---

(١) ابن حجر العسقلاني (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨م. ج٣ ص٦٦٣ (أبواب العمل في الصلاة) وروايته (غزوت) مكان (غزونا)، و (ست غزوات) قبل (سبع غزوات).

(٢) انظر: ابن جني (الخصائص). ج٢ ص٣٦٥، السيوطي (البهجة المرضية)، (ب. ط)، عيسى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، (ب.س). ص ٧٨، ٧٩.

(٣) ولهذا البيت توجيهات أخرى انظر : الأعلم الشنتمري (النكت). ج١ ص٥٥٥،٦٤٦، ابن هشام (أوضح المسالك). ج٣ ص٨٢.

* سورة الروم آية (٤).

(٤) انظر : مكي القيسي (مشكل إعراب القرآن). ج٢ ص٥٥٨-٥٦٠، الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن) تحقيق (طه عبد الحميد طه)، (ب.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م. ج٢ ص٢٤٨.

(٥) انظر : الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١، مكتبة النهضة، مصر، ١٩٥٥م. ج٢ ص ٣٢٢.

ومثله قول الشاعر :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلى قَرَابة فما عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[١] .

أي : من قبلِ ذلك.

(ب) بعد أشباه الغايات .

نحو قولك : قبضتُ عشرةً ليسَ غيرُ. أي : ليس غيرُ ذلك مقبوضاً[٢].

ومثله قولك: قبضتُ عشرةً فحسبُ. أي : فَحَسْبِي ذلك[٣] .

وفي كلا المثالين حذف المضاف إليه؛ لأنه جاء بعد أشباه الغايات (غير)، و (حسب).

جـ- حذف الاسم الذي يأتي مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً حسب موقعه من الجملة، وهو (المضاف).

يكثر حذف المضاف في لغتنا؛ لأنه ضرب من المجاز ونوع من الاتساع، وقد أشار ابن جني إلى هذه الكثرة في حذف المضاف بقوله : "وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة"[٤] .

وجوز سيبويه[٥] حذفه في سعة الكلام وحال الاختيار، إذا دل عليه دليل، وإذا لم يلبس طلباً للإيجاز والاختصار.

ولكنْ، توسع النحاة في تقدير المضاف المحذوف، مما أدى إلى التكلف الذي لا يحتاج إليه المعنى، ولا يلح في طلبه، وحول اللغة إلى ألغاز ومعميات يصعب فهمها، في حين أن الأصل من تقديره الفهم والإفهام، وقد أشار ابن قيم[٦] إلى خطورة هذا التوسع، وفتح التقدير على مصراعيه، إذ يؤدي إلى التباس الخطاب، وتعطل الأدلة، وفساد التفاهم.

---

(١) وهو من شواهد : الأشموني (منهج السالك). ج٢ ص٣٢٢، الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٥٠، السيوطي (البهجة المرضية). ص٧٨.

(٢) ولمزيد من التفصيل حول حذف المضاف إليه بعد (غير) انظر: ابن هشام (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، رتبه وعلق عليه وشرح شواهده (عبد الغني الدقر)، (ب.ط)، الشركة العربية المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا، ١٩٨٤م. ص ١٣٨-١٣٩، السيوطي (الهمع). ج٣ ص ١٩٧ (طبعة الكويت).

(٣) ولمزيد من التفصيل حول حذف المضاف إليه بعد (حسب) انظر: ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي) تحقيق (علي الشوملي)، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م. ج١ ص ٥٤٧.

(٤) ابن جني: (المحتسب). ج١ ص ١٨٨.

(٥) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٢١٢ (هارون).

(٦) انظر: ابن قيم (بدائع الفوائد). ج٣ ص٢٤ نقلاً عن طاهر حمودة (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي)، (ب.ط)، الدار الجامعية، الاسكندرية، (ب.س). ص٢١٠.

وسنتناول في هذا المقام المسائل التي يحذف منها المضاف ويبقى المضاف إليه على حالته منها :

- العطف على معمولي عاملين مختلفين.

اختلفت النحاة في العطف على معمولي عاملين مختلفين، وانقسموا عدة فرق بين مؤيد، ومعارض[١] ، وما يتعلق بموضوعنا من آرائهم المختلفة رأي الفريق الرافض له، وعلى رأسهم سيبويه[٢] ، ولهذا نجده ومن تبعه من النحاة يلجأون في حالة توهم العطف على معمولي عاملين مختلفين إلى تقدير الجار المحذوف إذا وجد المجرور، ولهذا قدروا مضافاً محذوفاً لتوافر المضاف إليه المجرور.

والمضاف المقدر إما أنْ يكون مماثلاً للموجود أو مقابلاً له. ومن الأول قولهم: "ما كلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً"[٣]. أي : ولا كلُّ بيضاءَ.

ومن الثاني قراءة من قرأ قوله تعالى : "تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللهُ يريدُ الآخرةَ"* بالجر. أي: ثوابَ أو باقي الآخرةِ[٤] ، وهناك من قدرها: عرضَ الآخرةِ[٤]، فهنا تدخل ضمن النوع الأول وهو المماثلة.

٢- الحذف في الأفعال.

أ- حذف الفعل وحده: يحذف الفعل وحده في عدة مواضع أشهرها:-

١- حذف الفعل بعد بعض أدوات الشرط، منها: (لو)، (لولا)** ، (إذا)، (إنْ) وأخواتها. وسنفرد حديثنا عن كل أداة منها على حدة كالآتي:-

(أ) بعد (لو) .

يحذف الفعل وحده بعد (لو) الشرطية؛ لأنها من الحروف المختصة بالدخول على الأفعال عند سيبويه[٥] ومن تبعه، ولهذا منع وقوع الاسم بعدها، وإذا تلاها اسم مرفوع قدروا قبله فعلاً

---

(١) ولمزيد من التفصيل انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص٣٣ (بولاق)، المبرد (المقتضب). ج٤ ص١٩٥.

(٢) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص٣٣ (بولاق).

(٣) الميداني: (مجمع الأمثال) تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، (ب.ط)، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٥م. ج٢ ص ٢٨١، رقم (٣٨٦٨)، وروايته (ماكلُّ بيضاءَ شحمةً ولا كلُّ سوداء تَمرةً).

* سورة الأنفال آية (٦٧).

(٤) انظر: ابن جني (المحتسب). ج١ ص ٢٨١-٢٨٥، أبا حيان (البحر المحيط). ج٤ ص ٥١٤.

** وهنا سنتحدث عن (لولا) الشرطية والتحضيضية.

(٥) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٢٦٩، ج٣ ص ١٣٩-١٤٠ (هارون).

لإبقائها على اختصاصها، نحو قولهم: "لو ذاتُ سوارٍ لطمتني"(١). أي :"لو لطمتني ذاتُ سوارٍ. ومثله قول الشاعر :

أخلاَّيَّ لو غيرُ الحمامِ أصابكم عتبتُ ولكن ما على الدهر معتبُ(٢) .

أي : لو أصابكم غيرُ الحمامِ.

بينما جوز الكوفيون وقوع الاسم بعدها، فأعربوه فاعلاً للفعل المذكور، ووافقهم الأخفش(٣) على أنه ليس في الجملة حذف، وإنما هي جملة اسمية لا فعلية، أي أن "غيرُ" مبتدأ، و "أصابكم" خبره.

(ب) بعد (لولا).

وهي على نوعين :-

١- لولا الشرطية التي تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، نحو: لولا زيدٌ لهلكنا. وقد اختلف النحاة في الاسم الواقع بعدها، وذهبوا فيها مذاهب عدة، وما يهمنا منها قول الكسائي الذي يعد الاسم المرفوع بعدها فاعلاً لفعل محذوف(٤) ، نحو قولك: لولا زيدٌ لهلكنا. أي: لولا وجد زيدٌ لهلكنا.

وقد يلي (لولا) هذه مصادر مؤولة من (أنَّ ومعموليها) و (أنْ المصدرية)، فالمصدر المنسبك بعدها يعرب إما مبتدأ لا خبر له، أو مبتدأ خبره محذوف، أو فاعلاً لفعل محذوف(٥) ، ومنه قوله تعالى : "ولقد هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لولا أنْ رأى بُرْهانَ رَبِّهِ*" . أي : لولا ثبت رؤية البرهان(٦) .

---

(١) الميداني: (مجمع الأمثال). ج٢ ص ١٧٤، رقم (٣٢٢٧).

(٢) وهو من شواهد: الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص ٢٥٩، حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج٤ ص ٣٩.

(٣) انظر: طاهر حمودة (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي). ص٢٢٩.

(٤) ولمزيد من التفصيل انظر: ابن الشجري (الأمالي الشجرية)، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ. ج٢ ص ٢١٠-٢١٢، الأنباري (الإنصاف) مسألة ١٠.

(٥) انظر: ابن هشام (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وبهامشه حاشية محمد الأمير، ط١، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة، ١٣١٧هـ. ج١ ص ٣١٥-٣١٦.

* سورة يوسف آية (٢٤).

(٦) انظر: الزمخشري (الكشاف)، ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م. ج٢ ص٢٥٥، القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٢م. ج٩ ص ١٦٩.

٢- لولا التحضيضية.

وهذه مختصة بالدخول على الأفعال ومثلها في الاختصاص (هلا، لوما، ألاّ، ألا)، وإذا جاء بعد هذه الأدوات اسم مرفوع، قدر النحاة بعدها فعلاً يكون هو الرافع للاسم، وذلك لإبقائها وأخواتها على اختصاصها بالأفعال، ومنه قول الشاعر :

ألآن بعد لجاجتي تلحونني هلا التقدمُ والقلوبُ صحاحُ[١] .

أي : هلا وجد التقدمُ.

(جـ) بعد (إذا).

يحذف الفعل بعد (إذا) الشرطية؛ لأنها عند جمهور النحاة[٢] تدخل على الأفعال، خاصة أنها من أدوات الشرط، وأدوات الشرط لا تدخل إلا على الأفعال، ولأن فيها معنى المجازاة، فلذلك لجأوا إلى تقدير فعل محذوف وجوباً يفسره المذكور إذا تلاها اسم مرفوع.

على حين ذهب سيبويه[٣] والأخفش[٤] إلى أن (إذا) غير مختصة بالجمل الفعلية، إذ يجوز دخولها على الجمل الاسمية، ولكن الغالب عليها أن تدخل على الجمل الفعلية، أي على الأفعال الظاهرة أو المقدرة[٥] .

بينما ذهب بعض الكوفيين[٦] والجرمي[٧] وابن مالك[٨] إلى أن الاسم المرفوع بعدها مبتدأ، ومنه قوله تعالى : "إذا السماءُ انْشَقَّتْ" . أي : إذا انْشَقَّت السماءُ انْشَقَّتْ[٩] .

(د) بعد (إنْ) الشرطية وأخواتها.

(إنْ) الشرطية عند جمهور البصريين[١٠] مختصة بالدخول على الأفعال، فإذا تلاها اسم مرفوع عملوا على تقدير فعل قبله يكون هو الرافع له، ويفسر هذا الفعل المقدر الفعل المذكور،

---

(١) وهو من شواهد: ابن عقيل (شرح ابن عقيل). ج٢ ص٣١٠، الخضري (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك)، الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٤٠م. ج٢ ص١٣٢.

(٢) انظر: المبرد (المقتضب). ج٣ ص١٧٧، ابن عقيل (شرح ابن عقيل). ج٢ ص٣١٠، حاشية الخضري. ج٢ ص ١٣٢.

(٣) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ١٠٦-١٠٧ (هارون).

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٧٤، الازهري (شرح التصريح). ج٢ ص ٤٠.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٧٤.

(٦) انظر: الأنباري (الإنصاف) مسألة ٨٥. ج٢ ص ٦٢، الزركشي (البرهان). ج٤ ص ١٩٦.

(٧) انظر: ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص١٧٦.

(٨) انظر: الزركشي (البرهان). ج٤ ص١٩٦.

* سورة الانشقاق آية (١) .

(٩) انظر: النحاس (إعراب القرآن). ج٣ ص ٦٦١، السيوطي (الإتقان). ج٢ ص ٨١.

(١٠) انظر: الأنباري (الإنصاف) مسألة ٨٥. ج٢ ص ٦١٥-٦٢٠، السيوطي (الهمع). ج٢ ص ١١٤ (مطبعة السعادة).

على حين ذهب الأخفش[١] إلى أنَّ الاسم المرفوع بعدها مرفوع بالابتداء، أما الكوفيون[٢]، فالاسم التالي لها سواء أكان منصوباً أم مرفوعاً عندهم يكون منصوبًا بالفعل المذكور بعده، أو مرفوعاً به بدون إضمار فعل محذوف.

وقيل إنَّ الكوفيين شأنهم شأن الأخفش، أي أنهم يرفعون الاسم بعد (إنْ) على الابتداء[٣] .

وما يهمنا هنا قول الجمهور الذي يُقَدِّرُ فعلاً رافعاً للاسم التالي لـ (إنْ) الشرطية، ومنه قوله تعالى: "وإنْ أحدٌ من المشركينَ استَجَارَكَ فَأجِرْهُ"* . أي : وإنْ استجارَكَ أحدٌ[٤] .

ومنع معظم النحاة[٥] وقوع الاسم بعد أخوات (إنْ) الشرطية، إلا في الضرورة الشعرية، إذ قدروا فعلاً رافعاً لهذاالاسم المرفوع الواقع بعدها، ومنه قول الشاعر:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أيْنَمَا الريحُ تُمِيلُهَا تَمِلْ[٦] .

أي : أينما تميلها الريحُ.

هذه أشهر المواضع التي يحذف منها الفعل وحده في أسلوب الاشتغال. وتقدير النحاة للفعل بعد أدوات الشرط "لو، لولا، إذا، إنْ" ما هو إلا شكل من أشكال تقدير الإعراب المختلفة، هذا التقدير الناجم عن أصل من أصول نظرية العامل المتشعبة، القائل باختصاص الأدوات، فبعضها مختص بالأسماء، وغيرها بالأفعال، وبدون الاختصاص يبطل العمل، فلهذا ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الأدوات مختصة بالدخول على الأفعال، وهنا تلاها اسم مرفوع، خلافاً للقاعدة السابقة، فعملوا على تقدير فعل قبله يكون هو الرافع له لإبقائها على اختصاصها، أي أن النحاة يقدرون في هذه المواضع، لتستقيم قواعدهم وتطرد، لا إن كان المعنى مفهوماً واضحاً بدون هذا التقدير.

---

(١) انظر: الأنباري (الإنصاف) مسألة ٨٥. ج٢ ص ٦١٦، شرح الرضى على الكافية. ج١ ص ١٧٧.

(٢) انظر: الأنباري (الإنصاف) مسألة ٨٥. ج٢ ص٦١٥-٦١٦، ابن هشام (المغني). ج١ ص ٣٥(مازن المبارك وزميله)، ابن عقيل (شرح ابن عقيل)، وبهامشه تعليق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١٢، القاهرة، ١٩٦١م. ج١ ص ٤٠٢.

(٣) انظر: ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج٢ ص٨٥٠، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص٢٧٠.

* سورة التوبة آية (٦).

(٤) انظر: النحاس (إعراب القرآن). ج٢ ص ٥٠، الزركشي (البرهان). ج١ ص ٩٠.

(٥) ولمزيد من التفصيل انظر: السيوطي (الهمع). ج١ ص ٥٩ (مطبعة السعادة).

(٦) وهو من شواهد: (الكتاب). ج٣ ص ١١٣ (هارون)، الفراء (معاني القرآن). ج١ ص ٢٩٧، أمالي ابن الشجري. ج١ ص٣٣٢، الشنقيطي (الدرر اللوامع على همع الهوامع)، ط١، مطبعة الخانجي الكتبي وأخيه، مصر، ١٩١٠م. ج٢ ص ٧٦.

٢- حذف الفعل في الجواب.

أ- في جواب النفي ببل أو بلى .

نحو قولك: بلى زيدٌ. جواباً لمن قال: ما قام أحدٌ؟

ومثله قوله تعالى : " بل مَكْرُ الليلِ والنهارِ"* . أي : بل صدنا مكرُ الليلِ والنهارِ"(١) .

وقيل : إنَّ الفعل هو المحذوف في المواضع السابقة لا الخبر كما قال به بعض النحاة، وذلك ليطابق مدخول النفي في الفعلية، في حين لو كان الخبر هو المحذوف لما طابق السؤال(٢).

ب- في جواب الاستفهام الصريح أو المقدر.

١- في جواب الاستفهام الصريح (المحقق).

ومنه قوله تعالى:"وَلَئن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السمواتِ والأرضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ"**. أي: خلقهن اللهُ.

وينطبق على الاستفهام الصريح ما قلنا عن الاستفهام بالنفي، إذ اختلف النحاة في المحذوف: أهو الفعل أم الخبر؟؟(٣)

٢- في جواب سؤال مقدر.

ومنه قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ(٤) .

فـ (ضارعٌ) فاعل لفعل مقدر دل عليه السؤال المقدر، كأنه قيل: مَنْ يبكيه؟ فقيل: ضارعٌ. أي: يبكيه ضارعٌ.

هذه أشهر المواضع التي يقول النحاة بحذف الفعل وحده منها، تصحيحاً للإعراب انطلاقاً من نظرية العامل، ولو ظهر المقدر في كل المواضع السابقة لما اختلفت حركات الإعراب، ولتمت عناصر التركيب النحوي به، واستقام الإعراب.

---

* سورة سبأ آية (٣٣).

(١) ولمزيد من التفصيل حول إعراب هذه الآية انظر: ابن جني (المحتسب). ج٢ ص ١٩٣-١٩٤.

(٢) انظر: الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ٢٧٣.

** سورة لقمان آية (٢٥)وسورة الزمر آية (٣٨).

(٣) ولمزيد من التفصيل حول آراء النحاة في هذه المسألة انظر: الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ٢٧٣. السجاعي (فتح الجليل على شرح ابن عقيل)، (ب.ط)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر، (ب.س). ص ٢٥٥.

(٤) وهو من شواهد: ابن جني (المحتسب). ج١ ص ٢٣٠، الزمخشري (المفصل في علم اللغة)، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م. ص٣٣، السليلي (شفاء العليل). ج١ ص ٤١٥.

ب- حذف الفعل مع فاعله المضمر فيه .

تكثر المواضع التي يحذف منها الفعل مع فاعله المضمر فيه، وسنقصر حديثنا على أشهر المواضع منها :-

(١) العامل في الاسم المشغول عنه.

اختلف النحاة في العامل في الاسم المشغول عنه، وذهبوا فيه مذاهب عدة.(١) فقد ذهب البصريون إلى أن الاسم المنصوب على الاشتغال منصوب بفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور.

ومنه قول الشاعر :

لا تَجْزَعي إنْ مُنفِساً أَهْلَكْتُهُ وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي(٢) .

أي : إن أهلكت منفساً أهلكته.

بينما ذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه -أي في الاسم المشغول عنه- هو الفعل المتأخر عنه، وليس الفعل المقدر.

(٢) يحذف الفعل مع فاعله إذا كان عاملاً في الحال.

يحذف عامل الحال جوازاً ووجوباً :-

أ- حذف عامل الحال جوازاً.

يحذف عامل الحال جوازاً إذا دل عليه دليل حالي، كقولك للمسافر راشداً مهدياً. أي:تسافر. أو مقالي، نحو قوله تعالى: "أَيَحْسَبُ الإنسانُ ألن نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ على أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ" . أي : بلى نَجْمَعُهَا قادرين(٣) .

ب- ويحذف عامل الحال وجوباً في عدة مواضع منها :-

١- إذا كانت الحال سادة مسد الخبر.

نحو قولك : ضربي العبد قائماً. أي : ضربي العبد إذا كان قائماً.

---

(١) ولمزيد من التفصيل انظر: ابن يعيش (شرح المفصل). ج٢ ص ٣١-٣٢، شرح الرضى على الكافية. ج١ ص ١٦٣، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ٢٩٧، السيوطى (الهمع). ج٢ ص ١١٤ (مطبعة السعادة).

(٢) وهو من شواهد: ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص ٨٠، ابن معطي (شرح ألفية ابن معطى). ج١ ص ٨٤٩.

• سورة القيامة الآيتان (٣، ٤).

(٣) انظر: الفراء (معاني القرآن). ج٣ ص ٢٠٨، النحاس (إعراب القرآن). ج٣ ص ٥٥٣ - ٥٥٤، الزركشي (البرهان). ج٤ ص٢٦١-٢٦٢.

٢- إذا بينت الحال نقصاً أو زيادة بتدريج، بشرط أن تكون مصحوبة بالفاء أو ثم، ولا يجوز أن تكون مصحوبة بالواو لفوات معنى التدريج.

نحو قولك: أخذته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً. أي: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو هبط الثمن سافلاً.

٣- يحذف عامل الحال وجوباً إذا جرت الحال مثلاً.

نحو قولهم : " حَظِيَّيْنَ بَنَاتِ صَلِفِينَ كَنَّاتٍ"(١) . فـ ("حظيين" و "صلفين" حالان والعامل فيهما محذوف تقديره "عرفتهم"(٢) .

٤- في الاستفهام التوبيخي.

نحو قولهم : "أتميمياً مرة وقيسياً أخرى"(٣) . أي : أتوجد أو تتحول.

٥- وقد تأتي الحال مؤكدة لمضمون جملة اسمية جزآها معرفتان جامدتان فيحذف عاملها وجوباً، نحو قولك: زيد أبوك عطوفاً. أي: زيد أبوك أحقه عطوفاً(٤) .

٦- وفي الدعاء، إذا وقعت الحال بدلاً من اللفظ به، نحو قولك: هنيئاً مريئاً. أي: ثبت هنيئاً مريئاً.

٧- ويحذف عامل الحال وجوباً إذا كانت الحال شبه جملة، وهذا لا يتعلق بموضوعنا، وذلك لعدم ظهور الأثر الذي يقودنا إلى المحذوف، وإنما ذكرته لمحض الفائدة.

٨- إذا كانت الحال مصدراً(٥) .

نحو قولك : زيدٌ طلعَ بغتةً. أي : زيدٌ طلعَ يبغتُ بغتةً.

---

(١) الميداني: (مجمع الأمثال). ج١ ص ٢٠٩ ، رقم (١١١٣).

(٢) انظر: ابن مالك (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) تحقيق (عبد المنعم أحمد هريدي)، ط١، مطبعة الأماني، القاهرة، ١٩٧٥م. ص٣٢٥، السليلي(شفاء العليل). ج٢ ص٥٣٦، المكودي(شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف)، ط٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤م. ص ٩٢.

(٣) انظر: الزمخشري (المفصل). ص ٨٣، ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص ٣٤٧، ابن هشام (أوضح المسالك). ج٢ ص ٢٠٧.

(٤) ولمزيد من التفصيل انظر: ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص ١١٢، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ٢١٥، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ٢٨٨.

(٥) وقد ذهب النحاة في هذه المسألة عدة مذاهب منها: (١) ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن (بغتةً) -في المثال السابق- مصدر نكرة منصوب على الحال وأولوه بالوصف على التقدير (طلع زيد باغتاً). (٢)وذهب الأخفش والمبرد إلى أن (بغتةً) منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف، وتقديره (بغت بغتةً) و (يبغت) هي الحال عندهما لا (بغتةً) – وهذا الرأي هو ما يهمنا هنا – (٣)وذهب الكوفيون إلى أن (بغتةً) منصوبة على المصدرية، ولكن للفعل المذكور (طلع) وذلك لتأويله بفعل من لفظ المصدر. (٤) وقيل هي مصدر حذف منه المضاف، والتقدير: طلع ذا بغتةٍ (٥) وذهب السيرافي إلى أن (بغتةً) مصدر وهي مفعول مطلق وناصبه الفعل(طلع). انظر آراء النحاة السابقة في : المبرد (المقتضب). ج٣ ص ٢٣٤-٢٣٥، ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي) ج١ ص٥٧٠، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص ٢٥٥.

والأصل في الحال عند النحاة أن تأتي وصفاً نكرة، ومجيئها هنا "مصدراً" دفع النحاة إلى تأويلها تأويلات متعددة ليحافظوا على صحة قاعدتهم، ولهذا عَدَدْنا تقديرهم لعامل الحال هنا من تقدير الإعراب الذي لا يطلبه المعنى، وإنما يلجأون إليه عندما تصطدم قاعدتهم بعبارة خارجة عنها.

(٣) حذف الفعل مع الفاعل في نطاق اسم الفاعل.

جوز جمهور النحاة إعمال اسم الفاعل في المضيّ وغيره، في حين منع الرماني إعماله في الحال[١] ، وذهب قوم آخرون إلى أنه لا يعمل مطلقاً إذا دلّ على مضيّ، وهذا الرأي الأخير ما يخص موضوعنا، فلهذا قالوا بأن الاسم المنصوب إذا جاء بعد اسم الفاعل في المضي يكون منصوباً بفعل مضمر يدل عليه اسم الفاعل[٢] .

نحو قولك: هذا مُعْطِي زيدٍ أمس درهماً. فـ "درهماً" منصوب بفعل محذوف دل عليه معطٍ والتقدير: أعطاه درهماً[٣] .

والجدير بالذكر أن البصريين اشترطوا لإعمال اسم الفاعل ألاّ يكون موصوفاً[٤] ، فلذلك قالوا بإضمار فعل يكون ناصباً للاسم الواقع بعد اسم الفاعل، إذا جاء اسم الفاعل موصوفاً، ومنه قول الشاعر :

إذا فاقدٌ خَطْباءُ فرخينِ رَجَّعتْ ذكرتُ سُليمى في الخليط المزايلِ[٥] .

"فرخين" نصب بفعل مضمر يفسره "فاقد" وتقديره: "فقدت فرخين".

(٤) مع صيغ المبالغة الخمس "فَعِيل، فَعّال، مِفْعال، فَعُول، فَعِل".

وقد اختلف النحاة في إعمالها وانقسموا إلى فريقين:-

أ- ذهب البصريون[٦] إلى إعمالها عمل الفعل حملاً لها على أصلها، وهو اسم الفاعل، وأعربوا الاسم المنصوب بعدها على أنه مفعول به.

---

(١) انظر: السيوطي (البهجة المرضية). ص ٨٢.

(٢) انظر: الجرجاني (المقتصد). ج١ ص٥١٨-٥١٩، السيوطي (البهجة المرضية) ص٨٢.

(٣) انظر: الجرجاني (المقتصد). ج١ ص ٥١٨.

(٤) انظر: الأشموني (منهج السالك). ج١ ص ٣٤١.

(٥) وهو من شواهد: ابن عصفور (المقرب). ج١ ص ١٢٤، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص ٣٤١.

(٦) انظر: ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج٢ ص ٩٨٨.

ب- منع الكوفيون[١] إعمالها، وأضمروا فعلاً يكون هو الناصب لما جاء بعدها من أسماء منصوبة، وقد علق ابن هشام على تقديرهم هذا بقوله: "وهو تعسف"[٢] .

وما يهمنا هنا من آراء النحاة السابقة قول الكوفيين، ومنه قول الشاعر:

أخا الحربِ لَبّاساً إليها جِلالَها ... ولَيْسَ بوَلاّجِ الخَوالِفِ أعْقَلا[٣] .

أي: لَبّاساً يلبس إليها جلالها.

(٥) في نطاق (أفعل) التفضيل .

أجمع النحاة على أن "أفعل" التفضيل لا يعمل في المفعول به، وقيل: لا يعمل في المفعول المطلق[٤] ، والمفعول معه[٥] أيضاً، وإذا وجد ما يوهم جواز ذلك جعله النحاة على إضمار فعل يفسره "أفعل" التفضيل. ومنه قوله تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عن سَبِيلِهِ" . أي: يعلم من يضلُّ[٦] .

وإذا عُدِي (أفعل) التفضيل إلى مفعولين عدي إلى الأول منهما بحرف الجر - اللام - والثاني يبقى منصوباً، وإن كان القياس أن يأتي مجروراً باللام أيضاً، إلا أن الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين في اللفظ والمعنى[٧] .

فلهذا اختلف النحاة في الناصب للمفعول الثاني بعد "أفعل" التفضيل، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بأفعل التفضيل للاضطرار، بينما نصبه البصريون بفعل محذوف دل عليه "أفعل" التفضيل[٨] . وهذا ما يهمنا من آرائهم. ومنه نحو قولك: أكسى للفقراء الثيابَ. أي: يكسوهم.

---

(١) انظر: ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص ٥٦١.

(٢) ابن هشام (شرح شذور الذهب) تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط٨، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٠م. ص٣٩٦.

(٣) وهو من شواهد: ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص٥٦٠، السيوطي(المطالع السعيدة) تحقيق (نبهان ياسين)، (ب.ط)، الجامعة المستنصرية، (ب.م)، ١٩٧٧م. ج٢ ص١٧٧، و (الهمع). ج٢ ص٩٦ (مطبعة السعادة).

(٤) انظر: الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص١٠٦، السيوطي (البهجة المرضية). ص٩١.

(٥) انظر: الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص١٠٦.

* سورة الأنعام آية (١١٧).

(٦) انظر: ابن جني(المحتسب). ج١ ص٢٢٨-٢٢٩، الأنباري (البيان). ج٢ ص٢٣٩.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٢٠.

(٨) انظر: شرح الرضى على الكافية. ج٢ ص٢٢٠، الكنغراوي (الموفي في النحو الكوفي)، شرح (محمد البيطار)، (ب.ط)، المجمع العلمي العربي، دمشق، (ب.س). ص٨٣، ٨٤.

(٦) العامل في المفعول معه .

اختلف النحاة في العامل فيه، وذهبوا عدة مذاهب منها [١] : قول الزجاج بأن ناصب المفعول معه فعل مضمر بعد الواو، وهذا ما يتعلق بموضوعنا من آراء النحاة في هذه المسألة، ومنه قولك : استوى الماء والخشبةَ . أي : استوى الماء ولابس الخشبةَ أو صاحبَها.

(٧) حذف عامل المفعول به .

يكثر حذف عامل المفعول به، ولهذا سنقصر حديثنا على أشهر المواضع التي يحذف منها هذا العامل:-

- يحذف عامل المفعول به جوازاً إذا دلت قرينة عليه، سواء أكانت القرينة لفظية نحو قولك : زيداً. جواباً لمن قال : مَنْ رأيت ؟ أم حالية، نحو قولك : "مكةَ وربِّ الكعبة" لمن تأهب للحج. أي: تريد مكةَ. والمحذوف هنا قام مقام الملفوظ به عند ابن جني [٢] .

- ويحذف عامل المفعول به وجوباً في عدة مواضع منها :-

أ- في الأمثال : لأنها تبقى على حالها ولا تتغير، فلذلك يحذف عاملها وجوباً. نحو قولهم:"الكلابَ على البقر"[٣] . أي : أرسل الكلابَ على البقر. وغيرها من الأمثال التي تتردّد في كتب النحو[٤] .

ب- في شبه الأمثال . نحو قوله تعالى :"انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ"* . أي انتهوا وائتوا خيراً لكم[٥] .

جـ- ("مرحباً" و"أهلاً وسهلاً").

اختلف النحاة فيها، هل هي منصوبة على المصدرية أم على المفعول به، خاصة أن هذه الألفاظ تستخدم في الدعاء والخبر ؟؟ وأشار إلى خلافهم السيوطي نقلا عن أبي حيان فقال :

---

(١) انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ٣٠. ج١ ص٢٤٨-٢٥٠، العكبري (التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين) تحقيق (عبد الرحمن العثيمين)، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان، ١٩٨٦م. مسألة ٦١. ص٣٧٩.

(٢) انظر : ابن جني (الخصائص). ج١ ص٢٨٤ وما بعدها.

(٣) الميداني : (مجمع الأمثال). ج٢ ص١٤٢ ، رقم (٣٠٣٦) ، ويروى (الكلاب على البقر).

(٤) ولمزيد من الأمثال انظر : ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج١ ص٤٩٨-٤٩٩، ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص١٩٣.

* سورة النساء آية (١٧١).

(٥) انظر : سيبويه (الكتاب). ج١ ص١٤٣ (بولاق) ، النحاس(إعراب القرآن). ج١ ص٤٧٥-٤٧٦، مكي القيسي(مشكل إعراب القرآن). ج١ ص٢١٤.

"وإنما قدره بفعل، لأنَّ الدعاء إنما يكون بالفعل، فقدره بفعل من لفظ الشيء المدعو به، فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحباًعلى المصدر لا على المفعول به، وكذلك أهلاً. قال : وهذا الذي قدره سيبويه إنما هو إذا استعمل في الدعاء، أما إذا استعمل خبراً على تقدير صادفت وأصبت، فيكون مفعولاً به لا مصدراً. وقال : ووهم القواس فنسب لسيبويه أن "مرحباً" مفعول به أي : صادفت رحباً لا ضيقاً، وأن مذهب غيره أنه مصدر بدل من اللفظ بفعله"(١) .

د- أمَّا لفظا (سبوح وقدوس) إذا جاءا منصوبين كما في : ذكرتُ سبوحاً قدوساً. أي: أَهْلَ ذلك، فقد اختلف النحاة في إضمار الفعل معهما، هل هو واجب أم جائز ؟ فذهب الشلوبين إلى أنه واجب الإضمار، وذهب آخرون إلى أنه جائز(٢).

(٨) في أسلوب الاختصاص.

يضمر العامل في الاسم المنصوب على الاختصاص وجوباً؛ لأنه مفعول به، والعامل المقدر في هذا الأسلوب عند النحاة هو (أعني) أو (أخص).

ومنه قوله تعالى : "إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البيتِ"* . أي : أعني أهلَ البيت(٣) .

(٩) في أسلوبي التحذير والإغراء .

أ- في التحذير : يضمر عامله وجوباً ؛ لأنه مفعول به. وله صور ثلاث :-

(١) التحذير بـ (إيا) نحو قول الشاعر :

إياكَ إياكَ المراءَ فإنه إلى الشَّرِّ دعَّاءٌ وللشَّرِّ جالبُ(٤).

أي : إياك أُحَذِّرُ.

٢- التحذير : بـ (تكرير المحذر) ، نحو قولك : نَفْسَكَ نَفْسَكَ. أي : "احذر نَفْسَكَ"، أو بـ (تكرير المحذر منه)، نحو قولك : الأسدَ الأسدَ. أي : "احذر الأسدَ".

٣- التحذير بـ (العطف)، نحو قوله تعالى : "ناقةَ اللهِ وسُقْيَاهَا"** . أي : احذروا ناقةَ اللهِ(٥) .

وفي غير هذه الصور الثلاث، يجوز إظهار العامل أو إضماره.

---

(١) السيوطي (الهمع). ج٣ ص٢٢ (طبعة الكويت) .

(٢) انظر : المصدر السابق. ج٣ ص٢٣.

* سورة الأحزاب آية (٣٣).

(٣) انظر : الأنباري (البيان). ج٢ ص٢٦٩.

(٤) وهو من شواهد : المبرد (المقتضب). ج٣ ص٢١٣، ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص٣٠٦، حاشية الخضري. ج٢ ص٨٧.

** سورة الشمس آية (١٣).

(٥) انظر : الفراء (معاني القرآن). ج٣ ص٢٦٨-٢٦٩، مكي القيسي(مشكل إعراب القرآن). ج٢ ص٤٧٧.

ب- الإغراء: وعامل الاسم المغرى به مضمر وجوباً؛ لأنه مفعول به. وله صورتان:-

١- العطف، نحو قولك : الأهلَ والولدَ. أي : الزم أهلَكَ.

ب- التكرار. نحو قول الشاعر :

أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ(١) .

أي : الزم أخَاكَ.

وما عدا هاتين الصورتين يجوز لنا أن نضمر العامل أو نظهره.

(١٠) العامل في المستثنى.

اختلف النحاة في العامل في المستثنى(٢) ، وما يتعلق بموضوعنا من آرائهم قول الزجاج والمبرد إن العامل في المستثنى فعل محذوف من معنى (إلا) تقديره "أستثني"(٣).

(١١) في أسلوب المدح أو الذم أو الترحم.

وفي هذه الأساليب الثلاثة يرد الاسم منصوباً بفعل مضمر مع فاعله وجوباً، وهذا الفعل المضمر يقدره النحاة بـ (أمدح) أو (أذم) أو (أرحم) وما يشبهها، ويغلب أن تأتي هذه الأساليب مع النعت المقطوع.

ومن النصب على المدح قوله تعالى : "لكنِ الراسخونَ في العلمِ منهمْ والمؤمنونَ يؤمنونَ بما أُنزِلَ إليك وما أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ والمقيمينَ الصلاةَ والمؤتونَ الزكاةَ"*. أي : أمدح المقيمينَ(٤) .

ومن النصب على الذم قوله تعالى : "وامرأتَهُ حمالةَ الحطبِ"** أي: أذم امرأتَهُ(٥).

ومن النصب على الترحم قول الراجز :

فأصبحتْ بقرقرى كوانِسَا فلا تَلُمْهُ أنْ ينامَ البائِسَا(٦) .

أي : أرحم البائسَ.

---

(١) وهو من شواهد : سيبويه (الكتاب). ج١ ص٢٥٦ (هارون) ، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص١٨٣.

(٢) انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ٣٤ ، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص٢٢٦-٢٢٧، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص٣٤٩.

(٣) انظر : المبرد (المقتضب). ج٤ ص٣٩٠-٣٩١، الأعلم الشنتمري (النكت). ج١ ص٦٢٢.

* سورة النساء آية (١٦٢).

(٤) انظر : سيبويه (الكتاب). ج٢ ص٦٣ ، ص٦٦ (هارون) ،الفراء(معاني القرآن). ج١ ص١٠٦-١٠٧، النحاس (إعراب القرآن). ج١ ص٤٧٠-٤٧١.

** سورة المسد آية (٤).

(٥) انظر : الفراء (معاني القرآن). ج٣ ص٢٩٨-٢٩٩، الأنباري (البيان). ج٢ ص٥٤٤، السيوطي (الإتقان). ج٢ ص٨١.

(٦) وهو من شواهد : سيبويه (الكتاب). ج٢ ص٧٥ (هارون) ، الأعلم الشنتمري (النكت). ج١ ص٤٩٠.

(١٢) في نطاق اسم الفعل .

اختلف النحاة (١) في موضع اسم الفعل، فذهب فريق منهم إلى أنه مرفوع المحل على الابتداء، وآخر إلى أنه لا محل له من الإعراب، وثالث إلى أنه مفعول مطلق منصوب بفعل مضمر وجوباً، وهذا رأي المازني(٢) – وهو ما يخصنا في هذا المقام من آراء النحاة – ومنه قول الشاعر :

رويدَ علياً جُدَّ ما نَدْيُ أمِّهِمْ إلينا ولكن بعضهم متماين(٣) .

أي : أرودْ رويدَ.

والجدير بالذكر أن البصريين والفراء من الكوفيين(٤) لم يجوزوا تقديم معمول اسم الفعل عليه، وكل ما جاء ظاهره يوهم بتقديم معمول اسم الفعل عليه، أعربوه بأنه منصوب على المصدر بفعل محذوف يفسره اسم الفعل بعده. في حين جوز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه(٥) .

ومما أوهم تقديم معمول اسم الفعل عليه، ذهب البصريون فيه إلى إضمار فعل له يفسره اسم الفعل قوله تعالى : "كتابَ اللهِ عليكُمْ"* . أي : كتبَ كتابَ اللهِ عليكُمْ(٦) ، والذي دعا البصريين إلى مثل هذا التقدير هو أن "اسم الفعل" فرع في العمل، ولا يجوز في الفرع عندهم ما يجوز في الأصل، الذي هو الفعل، وهذا أثر من آثار العامل، التي يقع تقدير الإعراب في إطارها، ولهذا عَدَدْنا هذا الموضع من تقدير الإعراب.

(١٣) يحذف الفعل مع فاعله بعد اسم المصدر، إذا كان ما بعده منصوباً، وهذا مذهب البصريين(٧)، الذين أضمروا فعلاً يعمل في الاسم المنصوب بعد اسم المصدر، ومنه قول الشاعر:

أكفراً بَعْدَ ردِّ الموتِ عَنّي وبَعْدَ عطائِكَ المائةَ الرِّتاعَا(٨) .

---

(١) ولمزيد من التفصيل حول آراء النحاة انظر : شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٦٧، الصبان (حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو)، وبهامشه تقريرات الشيخ (أحمد الرفاعي المالكي)، ط١، المطبعة الخيرية، مصر ، ١٣٠٥هـ. ج٣ ص١٤٠-١٤١.

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج٣ ص١٤١.

(٣) وهو من شواهد : المبرد (المقتضب). ج٣ ص٢٠٩، الجرجاني (المقتصد). ج١ ص٥٧٠.

(٤) انظر : المبرد (المقتضب). ج٣ ص٢٣، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص٢٠٠ .

(٥) انظر : الأشموني (منهج السالك). ج٢ ص٤٩١، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص٢٠٠.

* سورة النساء آية (٢٤).

(٦) انظر : الفراء (معاني القرآن). ج١ ص٢٦٠، النحاس (إعراب القرآن). ج١ ص٤٠٥-٤٠٦.

(٧) انظر : ابن هشام (شرح شذور الذهب). ص٤١٤ ، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد).

(٨) وهو من شواهد:الأنباري (البيان). ج٢ ص٥١١،ابن هشام (شرح شذور الذهب).ص٤١٢ (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد).

وهنا أعمل الشاعر اسم المصدر (عطاء) الذي بمعنى الإعطاء عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو (المائة).بينما ذهب الكوفيون(١) إلى أن الاسم المنصوب بعد اسم المصدر مفعولٌ به.

(١٤) إذا كان عاملاً في مصدر منصوب كالمفاعيل المطلقة .

يحذف عامل المصدر جوازاً ووجوباً:-

أ- يحذف عامل المصدر جوازاً.

جوز النحاة حذف عامل المصدر غير المؤكِّد المبين للنوع أو للعدد إذا توافر دليل يدل على المحذوف، سواء أكان الدليل مقالياً، كأن يقال : ما جلست؟ فتجيب : بلى جلوساً طويلاً. أي : بلى جلست جلوساً طويلاً. أم حالياً، نحو قولك لمن قدم من السفر : قدوماً مباركاً.

ب- حذف عامل المصدر وجوباً.

يحذف عامل المصدر وجوباً في عدة مواضع منها:-

١- إذا قام المصدر مقام فعله وهو نوعان :-

أ- ما لا فعل له من لفظه، فيقدر له النحاة فعلاً من معناه.

ومن هذه الأفعال "دَفْراً، أُفَّةً، تُفَّةً"(٢) وأضاف ابن عصفور(٣) عليها "بهراً" بمعنى "غلبة" على الرغم من أن لها فعلاً مستعملاً كما قال أبو حيان وابن الأعرابي(٤) . ومنها أيضا : ويل، ويح، ويس، بله وغيرها(٥) .

ب- ماله فعل من لفظه وهو نوعان :-

١- نوع واقع في الطلب.

ومن ذلك الواقع دعاء بخير أو ضده، نحو " سقياً، رعياً، جدعاً، سحقاً، تعساً.." أو أمراً، منه قوله تعالى : "فَضَرْبَ الرِّقَابِ"* . أي : فاضربوا ضربَ الرقابِ(٦) . أو مقروناً باستفهام توبيخي، وهو ثلاثة أنواع :-

---

(١) انظر : ابن هشام (شرح شذور الذهب). ص٤١٢، (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد).

(٢) انظر : السيوطي (الهمع). ج٣ ص١٠٥ (طبعة الكويت).

(٣) انظر المصدر السابق. ج٣ ص١٠٦.

(٤) انظر المصدر السابق. ج٣ ص١٠٦.

(٥) انظر : الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص٣٣٠.

* سورة محمد آية (٤).

(٦) انظر : الفراء (معاني القرآن). ج٣ ص٥٧، مكي القيسي (مشكل إعراب القرآن). ج٢ ص٦٧١.

١- توبيخ المتكلم نفسه. نحو قول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه قائلاً "أغدةً كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية"(١) . أي : أأغد غُدَّةً كغدة البعير وأموت موتاً في بيت سلولية.

٢- توبيخ المخاطب نفسه. نحو قولك : أتوانياً وقد جد قرناؤك. أي : أتتوانى توانياً.

٣- توبيخ لغائب في حكم الحاضر. كقولك لشيخ غائب وقد علمت أنه يلعب : "ألعباً وقد علاك المشيب". أي : أتلعب لعباً.

٢- نوع واقع في الخبر وهو خمس مسائل كالآتي :-

(أ) مصادر كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها حتى جرت مجرى المثل، فينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب في المثل(٢) .

نحو قولهم : "حمداً وشكراً لا كفراً"(٣) .أي : أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، لا أكفره كفراً.

(ب) أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله من طلب، نحو قوله تعالى : "فَشُدُّوا الوثاقَ فإمَّا مَنّاً بَعْدُ وإمَّا فِداءً"* . أي : إما أن تمنوا مناً، وإما أن تفدوا فداءً(٤) .

(جـ) أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً أو مستفهماً عنه.

فالمكرر نحو قولك : أنت سيراً سيراً. أي : تسير سيراً.

والمحصور نحو : ما أنت إلا سيراً. أي : ما أنت إلا تسير سيراً.

والمستفهم عنه نحو : أأنت سيراً ؟ أي : أأنت تسير سيراً.

(د) أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه أو لغيره.

فالمصدر المؤكدلنفسه يأتي بعد جملة هي نص في معناه. نحو قولك : له علي ألف درهم إعترافاً.فـ "إعترافاً" بمنزلة إعادة ما قبله،لأن الجملة لا تحتمل غيره، أمَّا المصدر المؤكد لغيره، فهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، ومنه قوله تعالى :"صُنْعَ اللهِ"** وقوله : "صِبْغَةَ اللَّهِ"***.

---

(١) الميداني : (مجمع الأمثال). ج٢ ص٥٧، رقم (٢٦٦٧)وبروى (غدةً كغدة البعير وموتً في بيت سلولية).

(٢) انظر : الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص٣٣١، السيوطي (الهمع). ج٣ ص١١٩ (طبعة الكويت).

(٣) ولمزيد من الأمثلة انظر:سيبويه (الكتاب). ج١ ص٣٢٥-٣٢٧ (هارون)، السيوطي (الهمع). ج٣ ص١١٧-١٢٠(طبعة الكويت).

* سورة محمد أية (٤).

(٤) انظر١ : الفراء (معاني القرآن). ج٣ ص٥٧، الأنباري (البيان). ج٢ ص١١٥.

** سورة النمل أية (٨٨).

*** سورة البقرة أية (١٣٨).

(هـ) أن يكون المصدر فعلاً علاجياً تشبيهياً واقعاً بعد جملة مشتملة عليه، وعلى صاحبه، شريطة أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل فيه، وهذا الشرط الأخير اشترطه المرادي(١).

نحو قولك : مررت فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ. أي : يصوِّتُ صوتَ حمارٍ.

وهناك مصادر أخرى يحذف منها عاملها وجوباً لقيامها مقامه، منها المصادر المثناة نحو "لبيك، سعديك، دواليك، حنانيك ...."، ومصادر أخرى نحو "سبحان الله، معاذ الله، عمرك الله...".

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى أن هناك بعض الصفات وأسماء الأعيان التي قامت مقام المصدر اللازم حذف عامله، ومن الصفات (عائذاً بك)، (هنيئاً لك) ، (أقائماً وقد قعد الناس) وغيرها، وهي أسماء فاعلين، ومن أسماء الأعيان "تراباً، جندلاً" وقولهم "فاه لفيك"(٢) وغيرها.

وقد اختلف النحاة حول هذه الصفات وأسماء الأعيان القائمة مقام المصدر المحذوف عامله وجوباً ما الناصب لها ؟ فذهب فريق منهم إلى أنها منصوبة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم حذفه، وآخر أنها منصوبة على المفعولية بتقدير فعل(٣) .

وتقدير المحذوف هنا من تقدير الإعراب؛ لأنه لو ظهر المقدر لبقيت هذه المواضع على النصب، ولا تتغير.

(١٥) في نطاق التمييز .

ينصب التمييز بالفعل المتقدم عليه أو بغير الفعل (٤) .

والسؤال هنا : هل يجوز تقديم عامل التمييز عليه إذا كان فعلاً متصرفاً ؟ اختلف النحاة في هذه المسألة وذهبوا فيها عدة مذاهب(٥) :-

١- ذهب سيبويه والفراء(٦) وأكثر البصريين والكوفيين إلى ضرورة تقدم عامل التمييز عليه، إذا كان عامله فعلاً متصرفاً؛ لأنّ التمييز في هذه الحالة هو فاعل بالأصل، وقد حول

---

(١) انظر : الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص٣٣٣.

(٢) الميداني : (مجمع الأمثال). ج٢ ص٧١، رقم (٢٧٣٤).

(٣) ولمزيد من التفصيل حول مذاهب النحاة انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص٨٩، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص١١٨، السيوطي (الهمع). ج٣ ص١٢٩-١٣٠ (طبعة الكويت).

(٤) انظر : الأنباري (أسرار العربية). ص١٩٦، ابن يعيش (شرح المفصل). ج٢ ص٧١.

(٥) انظر : الأنباري (أسرار العربية). ص١٩٦-١٩٧، العكبري (التبيين) مسألة ٦٥ . ص٢٩٤-٢٩٨.

(٦) انظر : ابن مالك (عمدة الحافظ). ص٣٥١.

الإسناد عنه إلى غيره؛ لقصد المبالغة فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل.

٢- وذهب الكوفيون وبعض البصريين منهم المبرد(١) والمازني والجرمي(٢) ، وتبعهم ابن مالك(٣) إلى جواز تقديم عامل التمييز عليه، إذا كان فعلاً متصرفاً مستشهدين بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سلمى بالفراقِ حَبيبَهَا وما كاد نفساً بالفِرَاقِ تطيبُ.

وقد أول أصحاب المذهب الأول هذا البيت عدة تأويلات لتستقيم قاعدتهم السابقة، ومن هذه التأويلات أن "نفساً" مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني) أو أنه منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور(٤) .التقدير : وما كاد تطيبُ سلمى نفساً.

هذه هي أشهر المواضع التي يحذف منها الفعل مع فاعله المضمر فيه، ومعظم صور هذا النوع من الحذف تقوم على فرع من فروع نظرية العامل، وهو أنه لا بد لكل منصوب من ناصب، فلهذا نرى النحاة قد تفننوا في تقدير هذا الناصب المحذوف مسوّغين حذفه بالخفة أو بالإيجاز أو بالضرورة الشعرية، أو بكثرة الاستعمال أو بعلم المُخاطَب به، لتستقيم قواعدهم النحوية، ومن أجل هذا، عَدَدْنا جميع هذه المواضع من تقدير الإعراب لا تقدير المعنى؛ لأن المعنى مفهوم لا يحتاج إلى مثل هذه التقديرات.

٣- حذف الحرف.

يكثر حذف الحروف، في النحو العربي، وفي هذا المقام سنقصر حديثنا على الحروف التي يترك حذفها أثراً إعرابياً منها :-

أ- حذف حرف الجر .

جوز سيبويه حذف بعض حروف الجر مع بقاء عملها فيما كثر من كلامهم، بقصد التخفيف، وإلى هذا أشار بقوله : "وليس كلُّ جارٍّ يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبُح، ولكنهم يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أَحْوَجُ"(٥) .

---

(١) انظر : المبرد (المقتضب). ج٣ ص٣٦.

(٢) العكبري (التبيين) مسألة ٦٥ .ص٣٩٤، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص٢٦٦.

(٣) انظر : ابن مالك (عمدة الحافظ). ص٣٥١، و(تسهيل الفوائد). ص١١٥.

(٤) ولمزيد من التفصيل حول وجوه إعراب هذا البيت انظر : الجرجاني (المقتصد). ج٢ ص٦٩٣-٦٩٥، العكبري (التبيين) مسألة ٦٥. ص٣٩٦-٣٩٧، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص٢٦٥-٢٦٦، الشنقيطي (الدرر). ج١ ص٢٠٨-٢٠٩.

(٥) سيبويه : (الكتاب). ج٢ ص١٦٣ (هارون).

وهناك من منع حذف الخافض مع بقاء عمله لضعفه في العمل(١) .

وحذف حرف الجر مع بقاء عمله ضربان :-

(أ) سماعي غير مطرد.

كقول رؤبه "خيرٍ والحمد الله". جواباً لمن قال : كيف أصبحت ؟ أي : بخيرٍ.

ومثله قول الفرزدق :

إذا قيل أيُّ الناس شرٌّ قبيلةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكفِ الأصابعُ(٢) .

أي : إلى كليبٍ.

(ب) قياسي مطرد.

يحذف حرف الجر ويكون حذفه قياسياً مطرداً في مواضع، منها :-

(١) حذف (رب).

تحذف (رب) مع بقاء عملها كثيراً بعد الفاء، ومنه قول امرئ القيس :

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فألْهيتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ(٣) .

أي : فرب مثلِكِ

وبعد الواو أكثر ، نحو قول امرئ القيس :

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَهُ عَلَيَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي(٤) .

أي : ورب ليلٍ.

وبعد بل قليلاً، نحو قول رؤبه بن العجاج:

بــل بلــدٍ ملءُ الفجــاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهرَمُهْ(٥) .

---

(١) انظر : ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص٤٨٣.

(٢) وهو من شواهد : شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٣٣٣، السليلي (شفاء العليل). ج١ ص٤٣٥، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص١٩٦، ج٢ ص٣٠٠.

(٣) وهو من شواهد : الجرجاني(العوامل المائة). ص١٢٣، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٣٣، الشنقيطي (الدرر). ج٢ ص٤٠.

(٤) وهو من شواهد : ابن مالك (عمدة الحافظ). ص١٧١، المكودي (شرح المكودي على الألفية). ص٩٩، الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٢٢.

(٥) وهو من شواهد : الجرجاني (المقتصد). ج٢ ص٨٣٦، ابن الحاجب (الإيضاح). ج٢ ص١٦٢، السيوطي (الهمع). ج٢ ص٣٦ (مطبعة السعادة).

أي : رب بلدٍ.

وبدونها أقل، نحو قول جميل بن معمر :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضي الحَياةَ من جَلَلِهْ[١] .

أي : رب رسمٍ.

(٢) يحذف حرف الجر قبل مميز (كم)الاستفهامية، شريطة أن تكون (كم) مجرورة بحرف جر مذكور قبلها، نحو قولك : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَكْ ؟ أي : بكم من درهمٍ ؟ وهذا مذهب جمهور النحاة[٢] ، في حين ذهب الزجاج[٣] إلى أن مميز (كم) الاستفهامية مجرور بالإضافة .

أما مميز (كم) الخبرية، فلم يشترط النحاة[٤] جرَّه بحرف جر؛ لأنه مجرور بالإضافة، خلافاً للخليل[٥] والفراء[٦] اللذين جرا مميز (كم) الخبرية بـ (من) مقدرة.

(٣) أن يكون حرف الجر من حروف القسم، والاسم المجرور به لفظ الجلالة (الله) عند البصريين[٧] ، نحو قولك : اللهِ لأفعلنَّ.

بينما جوز الكوفيون قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله)، نحو قولك: "المصحفِ لأفعلنَّ".

(٤) في جواب ما تضمن مثل المحذوف، نحو قولك : زيدٍ. في جواب من قال : بمن مَرَرْتَ ؟

(٥) في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل (أي حرف عطف متصل)، نحو قوله تعالى : "وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لقومٍ يُوقِنُونَ واخْتِلافِ اللَّيْلِ والنَّهارِ"*. أي: وفي اختلافِ[٨] .

---

(١) وهو من شواهد : ابن جني (الخصائص). ج١ ص٢٨٥، ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص٤٧٠.

(٢) انظر : سيبويه (الكتاب). ج١ ص٢٩٣، المبرد (المقتضب). ج٣ ص٥٦، السيوطي (المطالع السعيدة). ص٣٧٤.

(٣) انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص١٢٤، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٩٦.

(٤) انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص١٢٤، السليلي (شفاء العليل). ج٢ ص٥٨٠.

(٥) انظر : ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج٢ ص١١٨.

(٦) انظر : الكنغراوي (الموفي). ص١٠٢.

(٧) انظر : المبرد (المقتضب). ج٣ ص٢٣٤، ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج١ ص٤٢٤.

* سورة الجاثية آية (٤،٥).

(٨) انظر : الأنباري (البيان). ج٢ ص٣٦٣-٣٦٤.

(٦) في المعطوف عليه (أي على ما تضمن مثل المحذوف) بحرف منفصل بـ (لا) كقول الشاعر:

مـا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ انْ يُهْجَرَا ولا حَـبِيبٍ رَأْفَـةٌ فَيَجْبُرَا(١) .

أي : ولا لحبيبٍ.

(٧) في المعطوف عليه (أي على ما تضمن مثل المحذوف) بحرف منفصل بـ (لو)، كقول الشاعر:

مَتَى عُدْتُمُ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا كُفِيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَاناً وَلا وَهْنَا(٢) .

أي : بفئةٍ.

(٨) في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف، نحو قولك : أزيدٍ ابنِ عمروٍ ؟ استفهاماً على من قال : مررتُ بزيدٍ.

(٩) في المقرون بـ (هلا) بعده (أي بعد ما تضمن مثل المحذوف)، نحو قولك : هَلاَّ دينارٍ. لمن قال : جئتُ بدرهمٍ.

(١٠) أن يكون المجرور مسبوقاً بـ (إنْ) الشرطية، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف المحذوف، نحو قولك : امْرُرْ بأيّهُمْ أفْضَلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ. أي : إنْ بزيدٍ وإنْ بعمروٍ.

(١١) في المقرون بفاء الجزاء بعده، حكى يونس(٣) : مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ. أي : إن لا أمر بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ.

(١٢) يطرد حذف حرف الجر في المعطوف على خبر (ليس) و(ما) الصالح لدخول الجار.

وقد جوز سيبويه حذف الجار في هذا الموضع في حين منعه غيره(٤) .

ومنه قوله زهير :

بَدَا لي أنّي لستُ مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جَائِيَا(٥) .

وهنا خفض الشاعر "سابق" على توهم وجود الباء في خبر ليس "مدرك".

---

(١) وهو من شواهد : ابن هشام (أوضح المسالك). ج٢ ص١٦٦. السيوطي (الهمع). ج٢ ص٣٧ (مطبعة السعادة).

(٢) وهو من شواهد : السيوطي (الهمع). ج٢ ص٣٧ (مطبعة السعادة)، الشنقيطي (الدرر). ج٢ ص٤٠.

(٣) انظر : الأشموني (منهج السالك). ج٢ ص٣٠١، الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٢٣.

(٤) انظر : الأشموني (منهج السالك). ج٢ ص٣٠٢.

(٥) وهو من شواهد : ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج٢ ص٨٩٢، الأشموني (منهج السالك). ج٢ ص٣٠٢.

(١٣) يحذف حرف الجر باطراد مع (أنَّ وأنْ)، وذلك لطولهما بالصلة[١] ، ولكن النحاة اختلفوا في مواضع (أنَّ و أنْ) من الإعراب بعد حذف حروف الجر قبلهما، وذهبوا فيهما عدة مذاهب، وما يهمنا منها أن يكون موضعهما الجر بعد حذف حرف الجر منهما[٢] .

ومما حذف منه حرف الجر مع (أنْ) قولك : لا تفعل كذا وكذا أنْ يصيبَك أمرٌ تكرهُه. والتقدير: لأنْ يصيبَك[٣] ، ومع (أنَّ) قوله تعالى : "وَبَشِّرِ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ أنَّ لهم جناتٍ تجري من تَحْتِهَا الأنهارُ"* . والتقدير : بأنَّ لهم.

وحذف حرف الجر في هذه المواضع القياسية إنما هو من تقدير الإعراب، لوجود الأثر الإعرابي الدال على العامل المحذوف، وهو بقاء الاسم بعد حذف حرف الجر على حالة الجر، فلهذا عمل النحاة على تقدير العامل المحذوف ليسدوا النقص في عناصر الجملة، وليستقيم الإعراب، حتى لو كان المعنى تاماً لا يحتاج إلى مثل هذا التقدير.

ب- حذف الحرف الناصب .

ينصب الفعل المضارع إذا سبقه أحد الحروف الناصبة، وتقسم هذه الحروف إلى قسمين:-

(١) حروف تنصب المضارع بنفسها مباشرة وهي "أنْ ، لن ، كي[٤] ، إذن[٥] ".

(٢) حروف يُنْصَبُ المضارع بإضمار (أنْ) بعدها، وهي ما تهمنا هنا، وتأتي على نوعين :

أ- حروف جارة، وهي " اللام وحتى". ب- حروف عاطفة، وهي "الفاء ، الواو ، أو وثم".

ويُضمر "أنْ" بعد هذه الحروف كلها جوازاً ووجوباً.

(١) إضمار (أنْ).

أ- إضمار (أنْ) جوازاً .

---

(١) انظر : الأشموني : (منهج السالك). ج١ ص١٩٧.

(٢) ولمزيد من التفصيل حول مذاهب النحاة في هذه المسألة انظر: سيبويه (الكتاب). ج٣ ص١٢٧-١٢٨ (هارون)، الأعلم الشنتمري (النكت). ج٢ ص٧٦٩،شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٧٣، الأشموني(منهج السالك). ج١ ص١٩٧-١٩٨،و ج٢ ص٣٠٢.

(٣) انظر : سيبويه (الكتاب). ج١ ص٤٧٦ (بولاق).

* سورة البقرة آية (٢٥).

(٤) اختلف النحاة فيها هل هي الناصبة بنفسها أم بإضمار (أنْ) بعدها ولمزيد من التفصيل انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ٧٨، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٣٩، السيوطي (الهمع). ج٢ ص٥ (مطبعة السعادة).

(٥) اختلف النحاة حول (إذن) هل هي الناصبة بنفسها أم بإضمار (أنْ) بعدها، ولمزيد من التفصيل انظر : سيبويه (الكتاب). ج٣ ص١٦ (هارون)، السيوطي (الهمع). ج٢ ص٦ (مطبعة السعادة)، حاشية الصبانْ على شرح الأشموني. ج٣ ص٢٩٠.

(١) بعد اللام: تضمر (أنْ) جوازاً بعد اللام الجارة، إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بـ(لا)، وهذه اللام التي تضمر (أنْ) بعدها جوازاً ثلاثة أنواع :-

أ- لام كي أو لام التعليل : وقد اختلف النحاة في الناصب بعد لام كي، وذهبوا فيه مذاهب(١) :-

١- ذهب البصريون إلى أنَّ (أنْ) المضمرة جوازاً بعد اللام، هي الناصبة للمضارع؛ لأنها (اللام) من الحروف المختصة بالأسماء.

٢- ذهب الكوفيون إلى أنَّ الناصب هو اللام.

٣- وذهب ثعلب إلى أنَّ الناصب لما بعد لام كي، هي اللام نفسها، نابت مناب (أنْ) المحذوفة.

٤- وذهب ابن كيسان والسيرافي إلى أنَّ الناصب للفعل بعد هذه اللام (أنْ) المقدرة بعدها، ويجوز أن يكون الناصب (كي) فلا تتعين أن لذلك؛ لأن العرب قد تظهر (أنْ) بعد هذه اللام، وقد تظهر (كي).

وما يتعلق بموضوعنا من آراء النحاة السابقة، رأي البصريين الذي يضمر (أنْ) جوازاً بعد لام كي، ومنه قوله تعالى : "وأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالمينَ"* . والتقدير : أنْ نسلمَ.

ب- لام العاقبة أو لام الصيرورة أو لام المآل.

ومما أضمرت فيه (أنْ) جوازاً بعدها قوله تعالى : "فَالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً"** .والتقدير : أنْ يكونَ

جـ- لام التوكيد (الزائدة). ومما أضمرت فيه (أنْ) جوازاً بعدها قوله تعالى : "إنما يريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ"*** . والتقدير : أنْ يذهبَ.

(٢) بعد (أو، الواو، الفاء، ثم).

وهذه الحروف كلها حروف عطف وتضمر(أنْ) بعدها جوازاً إذا كان العطف بها على اسم صريح، أي ليس في تأويل الفعل.

---

(١) انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ٧٩، الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٢٤٣-٢٤٤، السيوطي (الهمع). ج٢ ص١٧ (مطبعة السعادة).

* سورة الأنعام آية (٧١).

** سورة القصص آية (٨).

*** سورة الأحزاب آية (٣٣).

ومن إضمار (أنْ) جوازاً بعد (أو) قوله تعالى : "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللـهُ إلاَّ وَحْياً أو مِنْ وراءِ حجابٍ أو يُرْسِلَ رسولاً"* .أي : أنْ يرسلَ.

ومثله بعد (الواو) قول ميسون الكلابية :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشفوفِ(١) .

أي : وأنْ تَقَرَ.

ومثله بعد (الفاء) قول الشاعر :

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً على تَرَبِ(٢) .

أي : أنْ أُرْضِيَهُ.

ومثله بعد (ثم) قول الشاعر :

إنِّي وَقَتْلي سُليكاً ثم أعْقِلَهُ ... كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لمَّا عافَتِ البقرُ(٣) .

أي : ثم أنْ أعقلَه.

(٣) وتضمر أنْ جوازاً بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة الشرط أو بعدهما، أو بعد حصر بـ (إنما) اختياراً، أو بعد الحصر بـ(إلا) والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً(٤).

فمثال إضمار (أنْ) جوازاً بعد الواو الواقعة بين مجزومي أداة الشرط قول الشاعر :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعْ نُؤْوِهِ ... ولا يَخْشَ ظُلماً ما أقام ولا هَضْمَا(٥) .

أي : أنْ يخضعَ.

ومثله بعد الفاء قول الشاعر :

ومَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً ... فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ(٦) .

أي : أنْ يُثْبِتَها.

---

* سورة الشورى آية (٥١).

(١) وهو من شواهد : ابن السراج (الأصول). ج٢ ص١٥٠. ابن هشام (شرح قطر الندى). ص٦٤.

(٢) وهو من شواهد : السيوطي (الهمع). ج٢ ص١٧ (مطبعة السعادة)، الشنقيطي (الدرر). ج٢ ص١١.

(٣) وهو من شواهد : (شرح شذور الذهب). ص٣١٦ (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، السيوطي (الهمع). ج٢ ص١٧، (مطبعة السعادة) ، و (المطالع السعيدة). ص٣٨٦.

(٤) انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص٢٣٢، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٤٥، السليلي (شفاء العليل). ج٢ ص٩٣٤.

(٥) وهو من شواهد : ابن مالك (عمدة الحافظ). ص٢٥١، السليلي (شفاء العليل). ج٢ ص٩٣٤.

(٦) وهو من شواهد : المبرد (المقتضب). ج٢ ص٢٣، ابن مالك (عمدة الحافظ). ص٢٥١، السليلي (شفاء العليل). ج٢ ص٩٣٥.

ومثال الثاني – أي بعد فعلي الشرط – قوله تعالى :"وإن تُبْدُوا ما في أَنْفُسِكُمْ أو تُخْفُوهُ يحاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ"* . فـ (يغفر) هنا نصبت بإضمار (أنْ)(١) .

ومن الثالث – وهو الحصر اختياراً بـ (إنما) –قوله تعالى : "إنَّمَا أَمْرُهُ إذا أرادَ شيئاً أنْ يقولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"** .

ومن الرابع – الحصر بـ (إلا) – قولك : ما أنت إلا تأتينا فتحدثَنا.

ومن الخامس – وهو الخبر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً قول الشاعر :

سـأتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِـي تميمٍ وألحقَ بالحجازِ فأسْتَرِيحَا(٢) .

أي : أنْ أستريحَا.

وأجرى بعض النحاة (أو) مجرى الفاء والواو الواقعتين بين مجزومي أداة الشرط(٣)، وأجرى الكوفيون(٤) المقرون بـ (ثم) مجرى المقرون بالفاء والواو في مثل هذا الموضع، نحو قولك : إنْ تأتني ثم تحدثَني أحدثك.

ب- إضمار (أنْ) وجوباً .

تضمر (أنْ) وجوباً بعد خمسة حروف، وهي نوعان :-

١- بعد حرفي الجر اللام وحتى.

- إضمار (أنْ) وجوباً بعد لام الجحود.

تضمر (أنْ) وجوباً بعد لام الجحود إذا سبقت بكون ناقص ماضٍ منفي بـ (ما) أو (لم) دون غيرهما من أدوات النفي، وهذا مذهب البصريين(٥) ،على حين ذهب الكوفيون(٦) إلى أن اللام نفسها هي الناصبة للمضارع بعدها، وأما ثعلب(٥) ، فقد ذهب إلى أنَّ هذه اللام هي الناصبة لقيامها مقام (أنْ).

---

* سورة البقرة آية (٢٨٤).

(١) انظر : أبا حيان (البحر المحيط). ج٢ ص٣٧٦.

** سورة يس آية (٨٢).

(٢) وهو من شواهد : سيبويه (الكتاب). ج٣ ص٢٩ (هارون) ، المبرد (المقتضب). ج٢ ص٢٤، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٤٥.

(٣) انظر : السيوطي (الهمع). ج٢ ص١٥ (مطبعة السعادة).

(٤) انظر : ابن مالك (عمدة الحافظ). ص٢٥١، الكنغراوي (الموفي). ص١١٦، ١١٧.

(٥) انظر : الأعلم الشنتمري (النكت). ج١ ص٦٩٣، الأنباري (الإنصاف) مسألة٨٢ ، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٤٠.

(٦) انظر : السيوطي (الهمع). ج٢ ص٧ (مطبعة السعادة)، حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج٣ ص٢٩٢.

ومثال إضمار أنْ وجوباً بعد لام الجحود قوله تعالى : "وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأنتَ فِيهِمْ"*.

- إضمار (أنْ) بعد (حتى).

اختلف النحاة حول (حتى) الداخلة على الفعل المضارع، هل هي الناصبة له بنفسها أم بإضمار (أنْ) بعدها؟ وذهبوا في هذه المسألة عدة مذاهب(١) . وما له علاقة بموضوعنا من آرائهم رأي البصريين، وهو أن (حتى) حرف جر، وإذا نصب المضارع بعدها، فعلى إضمار (أنْ) وجوباً، وذلك لأنها (أي حتى) عندهم حرف مختص بالأسماء، فلا يجوز أن يعمل في الأفعال، وإلا زال اختصاصه، ولا ينصب المضارع بعد (حتى) إلا إذا كان مستقبلاً، ومنه قوله تعالى : "لن نبرحَ عليه عاكفينَ حتّى يَرْجِعَ إلينا موسَى"** . أما إذا كان الفعل الواقع بعد (حتى) دالاً على الحال أو مؤولاً به رفع(٢) .

(٢) إضمار (أنْ) وجوباً بعد حروف العطف (أو، فاء السببية وواو المعية).

- إضمار (أنْ) وجوباً بعد (أو).

ذهب النحاة في نصب المضارع بعدها عدة مذاهب(٣) منها : رأي البصريين(٤) ، بأن المضارع المنصوب بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوباً، وذلك إذا كان معناها (إلا أنْ) ، أو (حتى أنْ) أو (إلى أنْ)، ومنه قول الشاعر :

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أو تَسْتَقِيمَا(٥) .

أي : أو أنْ تَسْتَقِيمَا. وهنا (أو) بمعنى (إلا أنْ).

- إضمار (أنْ) وجوباً بعد (فاء) السببية.

تضمر أنْ وجوباً بعدها إذا كانت جواباً لنفي محض، نحو قوله تعالى :"لا يُقْضَى عليهم فَيَمُوتُوا"*** . أو جواباً لطلب محض، والطلب يشمل (أمراً ونهياً ودعاءً واستفهاماً وعَرْضاً وتحضيضاً وتمنياً)، ومنه في جواب الأمر قول الشاعر :

---

* سورة الأنفال آية (٣٣).

(١) ولمزيد من التفصيل حول آراء النحاة في هذه المسألة انظر: الأنباري (الإنصاف) مسألة ٨٣، السيوطي (الهمع). ج٢ ص٨ (مطبعة السعادة).

** سورة طه آية (٩١).

(٢) انظر : السليلي (شفاء العليل). ج٢ ص٩٤١-٩٤٢، السيوطي (الهمع). ج٢ ص٩ (مطبعة السعادة).

(٣) ولمزيد من التفصيل انظر : ابن مالك (عمدة الحافظ). ص٢٢٩، المالقي (رصف المباني في شرح حروف المعاني) تحقيق (أحمد الخراط)، (ب.ط)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م. ص١٣٣-١٣٤، السيوطي (الهمع). ج٢ ص١٠ (مطبعة السعادة).

(٤) انظر : سيبويه (الكتاب). ج٣ ص١٨٦ (هارون) ، المبرد (المقتضب). ج٢ ص٢٨.

(٥) وهو من شواهد : حاشية الخضري. ج٢ ص١١٣، الشنقيطي (الدرر). ج٢ ص٧.

*** سورة فاطر آية (٣٦).

يَا نـاقُ سِيري عَنقاً فَسيحاً إلــى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَـا(١) .

وهذا مذهب البصريين وهو ما يهمنا من أقوال النحاة العديدة(٢) .

- إضمار (أنْ) وجوباً بعد (واو) المعية.

ينصب المضارع بعد واو المعية بأنْ مضمرة وجوباً في نفس المواضع التي ينصب فيها بعد فاء السببية، أي إذا كانت جواباً لنفي محض، نحو قوله تعالى : "وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصابرينَ"* . أو جواباً لطلب محض، ومنه في جواب الأمر قول الشاعر :

فقلتُ ادْعي وأدعوَ إنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أن ينادِيَ داعيانِ(٣) .

وهذا رأي البصريين(٤) ، في حين ذهب الكوفيون(٥) ،إلى أن ناصب المضارع بعد واو المعية الصرف (أي المخالفة)، وذهب الجرمي(٦) إلى أن الفعل ينتصب بواو المعية نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

(٢) حذف (أنْ).

وقد تحذف (أنْ) الناصبة للمضارع مع بقاء عملها في غير ما مر من مواضع، أي من غير بدل يدل عليها(٧) ، وتقسم هذه المواضع إلى قسمين :-

أ- أن يكون في الكلام ما يدل عليها، أو أن يكون مثلها. وقيل : هنا يحسن حذفها(٨) .ومنه قولهم: "تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه"(٩) . أي : أنْ تسمعَ. وحسن هنا حذف (أنْ) من تسمع لذكرها في (أنْ تراه).

---

(١) وهو من شواهد : سيبويه (الكتاب). ج٣ ص٣٥ الفراء (معاني القرآن). ج٢ ص٧٩.

(٢) ولمزيد من التفصيل انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة ٧٦ ، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٤١، حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج٣ ص٣٠٥.

* سورة آل عمران آية (١٤٢).

(٣) وهو من شواهد : سيبويه (الكتاب). ج٣ ص٤٥ (هارون) ، ابن السراج (الأصول). ج٢ ص٢٦.

(٤) انظر : سيبويه (الكتاب). ج٣ ص٤١ (هارون).

(٥) انظر : الفراء (معاني القرآن). ج١ ص٣٣،٣٤ ، شرح الرضي على الكافيه. ج٢ ص٢٤١، الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٢٣٨.

(٦) انظر : شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٤١.

(٧) وقد اختلف النحاة في هذه المسألة ولمزيد من التفصيل انظر : الأنباري (الإنصاف) مسألة (٧٧) ، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٥١، السيوطي (الهمع). ج٢ ص١٣ (مطبعة السعادة).

(٨) انظر : الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٢٤٥.

(٩) الميداني : (مجمع الأمثال). ج١ ص١٢٩، رقم (٩٥٥)، وجاء مروياً بالرفع، ويروى (لان تسمعَ) و(تسمع بالمعيدي لا أن تراه).

ومنه قول طرفة بن العبد :

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوغى وأنْ أَشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخلدي(١).

أي : أنْ أحضرَ.

ب- لا يكون في الكلام مثلها، ومنه قولهم : "خذ اللص قبل يأخذَكَ"(٢) . أي : قبل أنْ يأخذَكَ.

والذي حمل النحاة على القول بإضمار (أنْ) في كل المواضع السابقة، وجود الفعل المضارع المنصوب بدون أن يسبقه أي ناصب من النواصب المعروفة عند جمهور النحاة (أنْ، لنْ، كي، إذن) ، أي وجد الأثر ولم يوجد المؤثر، وهذا لا يجوز عندهم، وقد خصوا (أنْ) من جميع أخواتها؛ لأنها أم الباب، ويجوز فيها ما لا يجوز في أخواتها.

ومن أجل هذا كله، عَدَدْنا إضمار (أنْ) في المواضع السابقة صورة من صور التقدير الذي جاء لتصحيح الإعراب ليس غير.

٤- حذف الجملة .

أ- حذف جملة القسم

تحذف جملة القسم إذا توافر الدليل على المحذوف، وعند حذفها يستغنى بالجواب كثيراً عنها(٣) ، وهذا النوع من الحذف كثير جداً(٤) ، وقد لجأ إليه أهل اللغة للتخفيف(٥) .

ويكثر حذف جملة القسم جوازاً قبل "لأفعلنَّ" ، نحو قوله تعالى :"لَأُعَذِّبَنَّهُ عذاباً شديداً"* ، أو قبل (لقد فعل) ، نحو قوله تعالى : "ولقد صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ"** ، أو قبل (لئن فعل) ، نحو قوله تعالى: "وَلَئِنْ أَتَيْتَ الذينَ أُوتُوا الكتابَ بِكُلِّ آيةٍ ما تبعُوا قِبْلَتَكَ"*** ، فإذا جاءت هذه الصيغ الثلاث، ولم يتقدمها جملة قسم، فثم جملة قسم مقدرة(٦) .

---

(١) وهو من شواهد : الأنباري (الإنصاف) مسألة ٧٧ . ج٢ ص٥٦٠، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٥١.

(٢) الميداني : (مجمع الامثال). ج١ ص٢٦٢، وروايته فيه (خذ اللصّ قبل أن يأخذَكَ).

(٣) انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص٣٥٤.

(٤) انظر : ابن هشام (المغني). ج٢ ص٨٤٦، (تحقيق مازن المبارك وزميله).

(٥) انظر : ابن يعيش (شرح المفصل). ج٩ ص٩٣-٩٤ .

* سورة النمل آية (٢١).

** سورة آل عمران آية (١٥٢).

*** سورة البقرة آية (١٤٥).

(٦) انظر : ابن هشام (المغني). ج٢ ص٨٤٦، (تحقيق مازن المبارك وزميله)، ابن الحاج (المحذوفات) تحقيق (أحمد الكرتي)، (ب.ط)، مطابع سجل العرب، (ب.م)، ١٩٨٥م. ص٨٤.

هذه أشهر المواضع التي تحذف منها جملة القسم(١) .

ب- حذف جواب القسم .

يحذف جواب جملة القسم إذا تقدم عليها أو اكتنفها ما يغني عن الجواب(٢) ، نحو قوله تعالى : "لن نُؤْثِرَكَ على ما جَاءَنَا من البيناتِ والذي فَطَرَنَا"* ،فقوله " والذي فطرنا" في موضع جر على القسم وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه(٣) . ويحذف جواب القسم إذا تقدم عليه شرط نحو قولك : إن جاءني زيد والله أكرمته. فحذف هنا جواب القسم لتقدم الشرط عليه، إذ أغنى عن الجواب المحذوف. ومما حذف منه جواب القسم لوقوع جملة القسم متوسطة أو معترضة قولك : عمرو والله شجاع.

وحذف جملة القسم أو حذف جوابه من تقرير الإعراب؛ لأنه من قوانين الصناعة لابد لكل قسم من جواب، ولكل جواب من قسم، فإذا غاب أحدهما عن السطح لجأ النحوي إلى تقدير الغائب منهما.

جـ- حذف جملة الشرط.

يكثر حذف جملة الشرط -الأداة مع الفعل- في جواب الطلب، وقد اختلف النحاة في العامل في هذا الجواب، ويهمنا هنا الرأي القائل بأن الشرط المقدر هو العامل في جواب الطلب(٤)، نحو قولك : ادرسْ تنجحْ. أي : ادرسْ، إنْ تدرسْ تنجحْ.

د- حذف جواب الشرط.

يحذف جواب الشرط جوازاً ووجوباً.

- يحذف جواب الشرط جوازاً لعدة أسباب منها(٥) :-

---

(١) انظر : الحموز (التأويل النحوي في القرآن الكريم)، ط١ ، مكتبة الرشد، الرياض ، ١٩٨٤م. ج١ ص٦٦٣-٦٨٠.

(٢) انظر : ابن الحاجب (الكافية). ص٢٧، ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص٥٣٠، و(المقرب). ج١ ص٢٠٧-٢٠٨.

* سورة طه آية (٧٢).

(٣) انظر : الأنباري (البيان). ج٢ ص١٤٩، الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٩٢.

(٤) انظر : ابن يعيش (شرح المفصل). ج٧ ص٤٧.

(٥) انظر : التفتازاني (شروح التلخيص : وهي مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح للمحقق ابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص الفتاح للإمام السبكي) ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، (١٣١٧-١٣١٨هـ)، (١٨٩٩-١٩٠٠م). ج٣ ص١٩٣-١٩٤، السيوطي (عقود الجمان في علم المعاني والبيان)، (ب.ط)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٩م. ص٧٠.

أ- لمجرد الاقتصار، نحو قوله تعالى : "وإذا قيلَ لهم اتَّقُوا ما بين أيديكم وما خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"* . أي : أعرضوا. وحذف جواب الشرط هنا للاختصار (الحذف لدليل)(١) والاقتصار (الحذف لغير دليل).(١) .

ب- أو للدلالة على أن جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع في تصوّره كل مذهب ممكن، نحو قوله تعالى : "ولو تَرى إذْ وُقِفُوا على النارِ"** فحذف جواب الشرط هنا للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن.

- يحذف جواب الشرط وجوباً في عدة مواضع منها :-

١- إذا كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى دون الصناعة، نحو قولك : أنت ظالم إن فعلت. أي : فأنت ظالم.

فحذف هنا الجواب لدلالة المتقدم عليه، وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أن المتقدم هو الجواب(٢) .

٢- إذا ما اكتنفه ما يدل على الجواب، أي أن يسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط(٣) ، نحو قولك: هو، إن فعل،ظالم.

٣- أن يتقدم على الشرط قسم، نحو: والله إنْ جاءني لأكرمنَّه. فإن قولك : "لأكرمنَّه" جواب القسم، فهو في نية التقديم إلى جانبه، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه.

هـ- اجتماع الشرط والقسم .

إذا اجتمع شرط امتناعي - وأدواته؛ لو و لولا ولوما(٤) - وقسم، فالجواب للشرط، سواء أكان الشرط متقدما، نحو : "لولا رحمة بعباده، والله لأهلكُهُمْ بذنوبهم"، أو متأخراً، نحو : "والله لولا الله ما اهتدينا"، وسواء أتقدم ذو خبر عليهما، نحو : "زيدٌ لو قام والله أقمْ"، أو لم يتقدم، نحو :"لولا زيدٌ والله لضربْتُك"(٥) .

---

* سورة يس آية (٤٥).

(١) الكفوي : (الكليات). ص١٥٩.

** سورة الأنعام آية (٢٧).

(٢) انظر : ابن مالك (عمدة الحافظ). ص٢٥٦، ابن هشام (شرح شذور الذهب). ص٤٥٠ ، ٤٥١.

(٣) انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص٢٣٩، السليلي (شفاء العليل). ج٣ ص٩٦٢.

(٤) انظر : عباس حسن (النحو الوافي)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م. ج٤ ص٣٦٣.

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٣٩٢، السليلي(شفاء العليل). ج٢ ص٦٩٧، عباس حسن (النحو الوافي). ج٤ ص٣٦٦.

أما إذا كان الشرط غير امتناعي واجتمع مع القسم ولم يتقدم عليها ذو خبر، كان الجواب للمتقدم منها، نحو قولك : "إنْ قام زيد والله أقمْ"، "والله إن قام زيد لأقومنّ". ففي الجملة الأولى، تقدم الشرط على القسم، فجاء الجواب للشرط، ودل عليه جزم الجواب، وفي الثانية تقدم القسم على الشرط، فلذلك جاء الجواب للقسم، ودل عليه اقتران الجواب باللام ونون التوكيد الثقيلة.

أما إذا تقدم عليهما ذو خبر، فالنحاة يرجحون أن يكون الجواب في هذه الحالة للشرط تقدم أم تأخر(١) ، ومنه قولك : "زيدٌ إنْ قامَ واللهِ أكْرِمْهُ"، "زيدٌ واللهِ إنْ قام أُكْرِمْهُ". وهنا رجح النحاة في كلتا الجملتين أن يكون الجواب للشرط، مع أن الشرط تقدم في الجملة الأولى على القسم، وتأخر عنه في الجملة الثانية.

ونخلص إلى أن حذف جملة الشرط -إذا كان العامل في جواب الطلب الشرط المحذوف-، وحذف جملة جواب الشرط، وحذف جواب أي من الشرط أو القسم عند اجتماعهما أمورٌ يقتضيها تقدير الإعراب؛ لأن شروط الصناعة النحوية لا تسمح بأن تجد شرطاً بدون جواب، أو جواباً بدون شرط، أو قسماً بدون جواب، أو جواباً بدون قسم.

ونخرج من هذا كله إلى أن "تقدير الإعراب"، هو تلك المعالجات النحوية التي تتحدث عن تقدير عامل محذوف لو ظهر لما تغير المظهر الخارجي الإعرابي للجملة، وهو تقدير لازم في كثير من الحالات لوجود أثر إعرابي لا مُحْدِثَ ظاهراً له؛ ولأن القرائن السياقية تدل على المحذوف وتعينه، وبدون هذا التقدير، لا تكتمل العناصر التركيبية للجملة.

والجدير بالذكر أن معظم تقديرات النحاة الواقعة في هذا الفصل ما هي إلا نتيجة لنظرية العامل التي تفرض عاملاً لكل معمول، وإذا سقط هذا العامل من اللفظ، فلابد من البحث عنه وتقديره، ولهذا جاءت معظم هذه التقديرات من تقديرات الصناعة التي لا تخدم المعنى، ولا تفيد الطالب الناشئ شيئاً، وإنما تقتصر الإفادة منها على المتخصصين.

وفي الوقت نفسه، لا ننكر أن هناك بعض التقديرات التي يلح في طلبها واقع اللغة، وسوف نتحدث عنها فيما بعد.

---

(١) انظر : ابن عقيل (شرح ابن عقيل). ج٢ ص٣٠٠، الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٢٥٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج٤ ص٢٩.

الفصل الثالث

" تقدير المعنى "

المعنى

تعريف المعنى.

كان المعنى عند الدارسين القدماء يطلق على عدة أشكال، فتارة يراد به المقام أو الموقف أو السياق، وتارة يراد به المعنى الدلالي، وأخرى يراد به المعنى المعجمي، وأحياناً يراد به الوظائف النحوية – كما تسمى في العصر الحديث – ولكي نوضح أشكال المعنى هذه، سنتناول أقدم من درسه، وهو الجرجاني.

فالمعنى اللغوي عنده : هو ما يعبر به القائلون من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم، وهو : حسن الدلالة وتمامها فيما كانت له دلالة(١) .

ويقوم هذا المعنى عند الجرجاني على أسس ثلاثة :-

أ- المعنى المعجمي : وهو معنى الكلمة المفردة كما جاءت في المعجم(٢) ، وقد يكون لها أكثر من معنى واحد(٣) .

ب- المعنى النحوي أي طرق التعلق بين الكلم وربطها. والمقصود بهذا معاني البنية الشكلية، وهي تلك المعاني التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية في مقابل المعاني المعجمية(٤) .

ويطلق تمام حسان على هذا المعنى اسم " المعنى الوظيفي " ، ويقصد به أن لكل كلمة في السياق وظيفة معينة، وتأتي وظيفتها هذه من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي(٥) .

وهو يقول في موضع آخر : "إن جميع ما نسميه بالمعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق"(٦) .

---

(١) انظر :الجرجاني (دلائل الاعجاز)، قرأه وعلق عليه(أبو فهر محمود محمد شاكر)،(ب.ط)،مكتبة الخانجي، القاهرة، (ب.س).ص٤٣.

(٢) انظر : تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها)، (ب.ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (ب.س). ص١٨٢، أحمد مختار عمر (علم الدلالة)، ط١، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م. ص١٤.

(٣) انظر: علي زوين(منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث)،ط١، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، ١٩٨٦م.ص١٦٨.

(٤) انظر: الدراوي زهران (عالم اللغة عبد القادر الجرجاني – المُغْنِ في العربية ونحوها–)، ط٢، دار المعارف، القاهرة،١٩٨١م. ص١٧٨.

(٥) انظر : تمام حسان (مناهج البحث في اللغة)، (ب.ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٥م. ص١٩٣.

(٦) تمام حسان : (اللغة العربية معناها ومبناها). ص١٧٩.

حـ – المعنى الدلالي : هو المعنى الذي يأتي من مجموع المعنيين : الوظيفي والمعجمي مضافاً إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى، أي "المقام" عند البلاغيين[١] .

ومن هذه الأسس الثلاثة مجتمعة يأتي المعنى اللغوي.

أما المعنى عند البلاغيين، ومنهم حازم القرطاجني، فهو "الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان"[٢] .

أهمية المعنى .

كان منهاج معظم النحاة في القديم ينصرف إلى الاهتمام بالإعراب، وبيان الأوجه الممكنة للفظ من رفع ونصب وجر وجزم، من غير أن يوجهوا عنايتهم إلى المعنى، وقليل من النحاة من راعى المعنى واهتم به، ومن هؤلاء ابن جني الذي كان يهتم بفهم معنى الجملة قبل أن يبدأ بإعرابها فيقول : "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشِذّ شيء منها عليك"[٣] .

وممن اهتم بالمعنى الجرجاني، فقد أشار إلى أن كل تركيب في الأسلوب إنما يتبع المعنى، ويتغير تبعاً لتغيره، وكل زيادة على جزئي الجملة يتغير معنى الجملة بها[٤] .

وقد نظم نظريته في النظم على أساس المعنى، وقال : إنّ سر إعجاز القرآن الكريم إنما يكمن في المعنى، وانتقد هؤلاء الذين اهتموا بالإعراب، وبالغوا في الاهتمام به على حساب المعنى، مما أدى إلى اتساع مجال التأويل والتفسير، وصاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير، وتعدى ذلك إلى القرآن الكريم، ففسروا بعض آيه تفسيرا بعيداً عن الحق والصواب، مما ورطهم في الهلكة، وأوقعهم في مزالق الضلال[٥] .

وأشار ابن هشام[٦] إلى أنه لا بد للمعرب أن يفهم معنى ما يعرب، مفرداً كان أو مركباً قبل أن يبدأ بالإعراب.

فالمعنى إذا مهم جداً في الدراسات اللغوية والنحوية والبلاغية والدينية.

---

(١) انظر : تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها). ص١٨٢.

(٢) علي زوين : (منهج البحث اللغوي). ص١٤١.

(٣) ابن جني : (الخصائص). ج١ ص٢٨٣-٢٨٤.

(٤) انظر : الجرجاني (أسرار البلاغة)، شرح وتعليق (محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف)، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م. ص١٣.

(٥) انظر : الجرجاني : (دلائل الاعجاز). ص٣٧٤ (مكتبة الخانجي).

(٦) انظر : ابن هشام (المغني). ج٢ ص١١٩ (المطبعة الأزهرية المصرية).

والمعنى في اللغة هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية لها، "فبدون المعنى لا يمكن أن تكون هناك لغة"(١) ، بل إنَّ اللغة كما تعرف أحياناً ما هي إلا "معنى موضوع في صوت"(٢) .

وقد أشار اللغوي فيرث إلى أهمية المعنى في الدراسة اللغوية بقوله :"إنَّ المعنى يشكل قلب الدراسة اللغوية باعتبارها نشاطاً ذا معنى"(٣) .

تقدير المعنى .

لا شك أن للمعنى دوراً في تقدير الإعراب وتوجيهه بكل ما يتضمنه من تقدير عوامل محذوفة أو تعيينٍ لوظائف العناصر المكوِّنة للجمل والعبارات. وليس إلى هذا قصدنا في هذا الفصل، بل قصدنا إلى التفريق بين تقدير الإعراب الذي يُعَدُّ في صميم النحو (أي يدخل في الإعراب الفني) وتفسيرٍ لمعنى الجمل والعبارات والتراكيب لا يمكن أن يندرج في معظمه في الإعراب الفني المتداول وإن اقتضى بدوره تقديراً لعوامل أو عناصر محذوفة.

إنه تقدير محذوف يتم به المعنى لا التركيب النحوي، فالجملة تكون تامة العناصر، ولكنْ، لو أُخذت على ظاهرها لخالفت في معناها ما هو معهود في طبائع الأشياء. ويقع معظم هذا التقدير في التراكيب المجازية، وفي نطاق إشكالية المعنى، وتفسير الغموض.

ولا يتم هذا التقدير لاستقامة التركيب وفق مقتضيات نظرية العوامل والمعمولات، بل يتم لاستقامة المعنى.

فلو أخذنا قوله تعالي : "واسألِ القريةَ"* لوجدنا أن هذا التركيب مستقيم نحوياً، وأنه تام، مؤلف من فعل وفاعل مضمر ومفعول به هو "القرية"، لكن طبائع الأشياء وقوانين الكون تقتضي أن يكون المسؤول مما يقدر على الجواب، و(القرية) بأحجارها وأبنيتها وشوارعها غير قادرة على الإجابة، لأنها جماد، فلابد إذا أن يكون السؤال موجهاً إلى أهلها لا إليها بصفتها بيوتاً

---

(١) أحمد مختار عمر (علم الدلالة). ص٥. (طبعة الكويت).

(٢) أحمد مختار عمر (علم الدلالة). ص٥. (طبعة الكويت).

(٣) أحمد مختار عمر (علم الدلالة)، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م. ص٢٤.

* سورة يوسف آية (٨٢).

وأحجاراً. فيقدر شيء محذوف هو "أهلَ القريةِ". والذي حملنا على التقدير في هذا الموضع هو أمر معنوي خالص لا نحوي، والدليل على ذلك أنه لو ظهر المقدر بهذه الطريقة لكان الناتج "واسأل أهلَ القريةِ" ولأصبحت القرية مجرورة لا منصوبة، أي تغير الشكل الخارجي للجملة.

ولو أخذنا قول الشاعر : "علفتها تبناً وماءً بارداً"(١) فالعبارة مستقيمة نحوياً ولا غبار عليها، وكل عناصرها موجودة، ففيها فعل "علف" وفاعل "التاء" ومفعول به أول "ها" ومفعول به ثانٍ "تبناً" ، و "ماءً" معطوفة على "تبناً" و "بارداً" صفة لـ "ماءً".

ولكنْ، مقتضيات المعنى المعجمي وطبائع الأمور لا تسمح هنا بعطف مفرد على مفرد، أي "ماءً" على "تبناً"، بل تحتم تقدير محذوف يستقيم به المعنى لا التركيب؛ لأن الماء لا يعلف، فيقدر الفعل "سقيتها". فهذا تقدير المعنى.

ولكنْ، قد يكون تقدير المحذوف أو معناه لأسباب نحوية خالصة، وإن كان التركيب الظاهر مستقيماً من حيث الشكل والعناصر الأساسية اللازمة لاستكمال التعبير، مثل : الليلةَ الهلالُ.(٢)

فيقدر بأن المعنى هو "الليلةَ طلوعُ الهلالِ"؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة.

ويلجأ النحاة إلى تقدير المعنى في تأويل بعض النصوص من أجل توجيه الإعراب، خاصة في الجمل التي تحتمل أعاريب متعددة، ولتفسير الشذوذ في تطبيق القاعدة، ولمقتضيات معنوية معجمية دلالية.

ولتقدير المعنى صورتان :-

أ- تقدير محذوف، لو ظهر لأدى إلى تغيير الشكل الخارجي الإعرابي للجملة.

ب- تقدير محذوف، لو ظهر لبقي الشكل الخارجي الإعرابي على حاله دون تغيير. وفي كلتا الصورتين يجري تقدير محذوف في جمل مستقيمة نحوياً وتامّة تركيبياً.

ولكل صورة من الصورتين السابقتين مسائل نحوية تنتمي إليها، وفي هذا الفصل، سنعرض أشهر المسائل النحوية التابعة لكل صورة منهما.

١- المسائل النحوية التي تتعلق بتقدير المعنى الذي لو ظهر فيه المقدر لتغير الشكل الإعرابي الخارجي للجملة.

---

(١) هذا صدر بيت عجزه : "حتى شتتْ هَمّالةً عيناها". وهو من شواهد : المكودي (شرح المكودي على الألفية). ص٨٠، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص٢٧٦، السيوطي (الهمع). ج١ ص١٣٠ (مطبعة السعادة).

(٢) انظر :الأنباري (أسرار العربية). ص٧٥، ابن الحاجب(الإيضاح). ج١ ص١٨٩،حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج١ ص٢٠٣.

أ- الحذف في الاسم .

١- حذف المضاف .

حذف المضاف ضرب من ضروب الاتساع التي تكثر في لغتنا العربية؛ لأنها تميل للإيجاز والاختصار، وينشأ عن ضروب الاتساع المتعددة نوع من المجاز، بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها الى حكم ليس في حقيقته فيها، والسؤال هنا : هل حذف المضاف من المجاز أم من الحقيقة ؟؟

قال ابن عطية[١] في تفسير سورة يوسف : حذف المضاف هو عين المجاز أو معظمه.

ووافقه على هذا القرافي[٢]، إذ أشار إلى حذف المضاف في قوله تعالى : "واسأل القريةَ*". أي : أهلَها، إذ لا يصح إسناد السؤال إليها، فحذف المضاف عنده في هذه الآية نوع من المجاز.

وذهب الزنجاني[٣] في "المعيار" إلى أن الحذف يكون مجازاً، إذا تغير بسببه حكم، وحذف المضاف يتغير بسببه الحكم. فالحكم الذي يجب للقرية في الآية السابقة في الحقيقة قبل الحذف هو الجر، فتغير إلى النصب بسبب حذف المضاف، أي أن إعراب القرية تغير بسبب هذا الحذف، فهي مجاز[٤] .

وينبه سيبويه[٥] في صدد التوسع على أن الفعل قد استعمل في اللفظ لا في المعنى، أي أن (القرية) مفعول به لفظاً، وقد نصبت بالفعل (اسأل) ولكن المفعول به الحقيقي هو المضاف المحذوف (أهل)، أي أن حذف المضاف عند سيبويه في هذه الآية نوع من المجاز[٦] .

وما قيل عن هذه الآية يقال عن قول سيبويه "بنو فلان يطؤهم الطريقُ"[٧]، ويشير ابن جني إلى أن الحذف في هذه الجملة من المجاز بقوله :"ألا ترى أنك إذا قلت : بنو فلان يطؤهم الطريق، ففيه من السعة إخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه. فتقول على هذا : أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق ... ووجه التشبيه إخبارك عن

---

(١) انظر : الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٠٣، السيوطي (الاتقان). ج٢ ص٥٣.

(٢) انظر : السيوطي (الإتقان). ج٢ ص٥٣.

* سورة يوسف آية (٨٢).

(٣) انظر : الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٠٣-١٠٤، السيوطي (الإتقان). ج٢ ص٥٣.

(٤) انظر : السيوطي (عقود الجمان). ص١٠٠، ١٠١، السيوطي (الإتقان). ج٢ ص٥٣.

(٥) انظر : سيبويه (الكتاب). ج١ ص٢١٣ (هارون).

(٦) انظر : الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٠٣.

(٧) سيبويه : (الكتاب). ج١ ص٢١٣ (هارون).

الطريق بما تخبر به عن سالكيه فشبَّهته بهم، إذ كان هو المؤدّي لهم،فكأنه هم. وأما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم.وذلك أن الطريق مقيم ملازم،فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه"(١).

ويتضح لنا من كلام ابن جني أن حذف المضاف من قولهم : "بنو فلان يطؤهم الطريقُ" مجاز؛ لأنه أخبر عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه.

وهذا النوع من الحذف المجازي يجعل التعبير أكثر قوة وبلاغة.

ويرد حذف المضاف على نوعين :-

١- أن يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب، وهو أكثر النوعين وروداً في اللغة.

٢- أن يحذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه، أي مع بقاء الأثر الإعرابي الدال عليه.

وفي هذا الموضع، سنقصر حديثنا على النوع الأول، الذي يدخل في إطار هذا الفصل.

ويقسم المضاف في حالة قيام المضاف إليه مقامه في الإعراب إلى قسمين :-

أ- سماعي : وهو استبداد القائم مقام المضاف في الإعراب بالمعنى.(٢)

ومنه قول الشاعر :

لا تَلُمني عتيقُ حَسْبي الذي بي ... إنّ بي يا عتيقُ ما قد كَفاني(٣) .

أي : يا ابنَ عتيقٍ(٤) ، وقيل تقديره : يا ابنَ أبي عتيق(٥) .

والسماعي كما هو معروف يقتصر على الضرورة، ولا يجوز القياس عليه.

ب- قياسي : وهو أن يستبد القائم مقام المضاف في الإعراب بالمعنى.(٢)

وهو إما "فاعل"، "نحو قوله تعالى :"وجاءَ ربُّكَ"* . أي : أمرُ ربِّكَ.

---

(١) ابن جني : (الخصائص). ج٢ ص٤٤٦.

(٢) انظر : ابن مالك (تسهيل الفوائد). ص١٦٠، الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٥٥، السيوطي (الهمع). ج١ ص٥١ (مطبعة السعادة).

(٣) وهو من شواهد : السليلي (شفاء العليل). ج٢ ص٧٢٢، الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٥٥.

(٤) انظر : السليلي (شفاء العليل). ج٢ ص٧٢٢.

(٥) انظر : الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٥٥.

* سورة الفجر آية (٢٢). وانظر مثلها آية (٤٦) من سبأ ،وآية (١١٢) من المائدة.

أو "نائب فاعل"، نحو قوله تعالى : "ونُزِّلَ الملائكةُ تنزيلاً"* . أي : نزولُ الملائكةِ(١) .

أو "مبتدأ" ، نحو قوله تعالى : "الحجُ أشهرٌ معلوماتٌ"** . أي : أشهرُ الحجِ أشهرٌ معلوماتٌ(٢) ، أو الحجُ حجُ أشهرٍ (٣) ، وعلى التقدير الثاني، يكون المضاف الخبر هو المحذوف، وهناك من قدر الآية بـ (وقتُ الحجِ أشهرٌ معلوماتٌ)(٤) ، وهو من باب حذف المضاف إذا كان مبتدأ.

أو "خبر عن المبتدأ" ، نحو قول الشاعر :

شرُّ المنايا مَيِّتٌ بين أهلِهِ ... كَهُلْكِ الفتى قد أسلَمَ الحيَّ حاضِرُهْ.(٥)

أي : منيةُ ميتٍ.

ومنه قولهم : "راكبُ الناقةِ طليحان"(٦) . أي : راكبُ الناقةِ أحدُ طليحين.

أو "مفعول بـه"، نحو قوله تعالى : "واسألِ القريةَ"*** . أي : أهلَهَا، ومثله قوله تعالى:"وَأُشْرِبُوا في قُلُوبِهِمُ العِجْلَ"**** . أي : حُبَّ العجلِ.

أو "مفعول مطلق"، نحو قول الأعشى :

ألم تَغْتَمِض عيناكَ لَيْلَةَ أرمدَا ... وبِتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدَا.(٧)

أي : اغتماضَ ليلة أرمد.

---

* سورة الفرقان آية (٢٥). وانظر مثلها آية (٣) من المائدة.

(١) انظر : ابن جني (المحتسب). ج٢ ص١٢٠-١٢٢.

** سورة البقرة آية (١٩٧). وانظر مثلها آية (١٧٧) من نفس السورة.

(٢) انظر : النحاس (إعراب القرآن). ج١ ص١٢٣، الأنباري (البيان). ج١ ص١٤٦.

(٣) انظر : الأنباري (البيان). ج١ ص١٤٦، الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٤٨.

(٤) ابن قتيبة: (تأويل مشكل القرآن)، إعداد ودراسة (عمر محمد سعيد عبد العزيز)، إشراف ومراجعة(عبد الصبور شاهين)، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٩م. ص١٤٢.

(٥) وهو من شواهد : سيبويه (الكتاب). ج١ ص٢١٥ (هارون)، الأزهري(شرح التصريح). ج٢ ص٥٥.

(٦) قول عربي يستشهد به النحاة على اختلاف الخبر عن المبتدأ في الإفراد أو التثنية. ولهذا نجد أن النحاة خرجوه عدة تخريجات منها ما نحن بصدده من حذف المضاف، أي على تقدير (راكبُ الناقةِ أحدُ طليحين) أو على تقدير حذف المعطوف (محمد أو الناقة) وراكب الناقة طليحان، ومنها على تقدير حذف خبر الأول ومبتدأ الثاني إذا التقدير : راكب الناقة طليح وهما طليحان، ومنهم من قدر هذا القول بـ(راكب الناقة والناقة طليحان). ولمزيد من التفصيل انظر : ابن جني (الخصائص). ج١ ص٢٩٠-٢٩٤، ابن معطي (شرح ألفيه ابن معطي). ج٢ ص٨٢٨، السيوطي (الأشباه والنظائر). ج١ ص٥٩ ، و(الهمع). ج١ ص١٠٨ (مطبعة السعادة).

*** سورة يوسف آية (٨٢).

**** سورة البقرة آية (٩٣).

(٧) وهو من شواهد : ابن جني (المحتسب) ج٢ ص١٢١، ابن هشام (المغني). ج٢ ص١٦٤،١٦٥ (المطبعة الأزهرية المصرية).

أو "مفعول فيه"، نحو قولهم : "أتينا طلوعَ الشمسِ". أي : وقتَ طلوعِ الشمسِ، وقال ابن هشام[١] في هذا الموضع :"وليس من ذلك جئتك مقدمَ الحاج خلافاً للزمخشري بل المقدم اسم لزمن القدوم" . أي أن هذا الموضع ناب فيه المصدر عن اسم الزمان.

أو "مفعول له"، "نحو قولك : "جئت زيداً فضلَه" . أي : ابتغاءَ فضلِه، وقيل : إن ابن الخباز[٢] هو الذي قاله.

أو "مفعول معه" ، نحو قولك : "جاء بكر والشمسَ". أي: وطلوعَ الشمسِ.

أو "حال"، نحو قولهم: "تفرقوا أيادِيَ سبأ[٣] ". أي: مثلَ أيادي سبأ.

أو " مجرور بالحرف " ، نحو قوله تعالى :"كالذي يُغْشَى عليه من الموتِ"* . أي: كدورانِ عين الذي يغشى عليه من الموت.[٤]

أو "بالإضافة" ، نحو قوله تعالى : "إذاً لأذقناكَ ضِعْفَ الحياةِ وضعفَ الممات"** . أي : ضعفَ عذابِ الحياة وضعفَ عذابِ الممات.[٥]

وهذا التقسيم في حذف المضاف إلى سماعي وقياسي تقسيم معظم النحاة[٦] ، إذ لم يجوزوا القياس على المضاف المحذوف إلا إذا علم مع أمن اللبس، أمّا إذا كان الموضع الذي حذف منه المضاف ملبساً لم يجوزوا القياس عليه، واقتصروا فيه على السماع، على حين جوز ابن جني[٧] القياس مطلقاً، وأجاز أن يكون المضاف محذوفاً في مثل قولك : "جلستُ زيداً" على تقدير : "جلوسَ زيدٍ".

على حين منع الأخفش[٨] القياس على حذف المضاف، ورده بكثرة المجاز في اللغة، وحذف المضاف مجاز، أي أنه ليس حذف عامل على الحقيقة.

---

(١) ابن هشام : (المغني). ج٢ ص١٦٥ (المطبعة الأزهرية المصرية).

(٢) انظر: الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص٥٥.

(٣) الميداني: (مجمع الأمثال). ج١ ص٢٧٥، رقم (١٤٥٤).

* سورة الأحزاب آية (١٩).

(٤) انظر : الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٥٢.

** سورة الإسراء آية (٧٥).

(٥) انظر : ابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن). ص١٤٢، الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٤٧.

(٦) انظر : الزمخشري (المفصل). ص١٢٨، ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص٤٢٤، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص٢٩١.

(٧) انظر : السيوطي (الهمع). ج٢ ص٥١ (مطبعة السعادة).

(٨) انظر : الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٤٦.

والمضاف المحذوف يأتي تارة مطروحاً غير ملتفت إليه، أي يأتي بدون ضمير أو دليل يدل عليه، وتارة يأتي ملتفتاً إليه، أي يوجد ما يدلنا على المضاف المحذوف من ضمير أو دليل. وقد جمعت آية من سورة الأعراف بين المضاف المطروح والمضاف الملتفت إليه، وهي قوله تعالى : "وكم من قريةٍ أَهْلَكْنَاها فجاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أو هم قائلونَ"* . أي أهلكنا أهلَهَا.

وقوله عز وجل : "أهلكناها" و "جاءها" أنث الضمير لإعادته على القرية المؤنثة، وكأن المضاف المحذوف غير موجود، أي مطروح لا يوجد ما يدل عليه.

وعند قوله عز وجل : "هم قائلون" فأتى بضمير للعاقل (هم) يعود على أهل القرية، وهنا وجد ضمير أو دليل يدل على المضاف المحذوف.(١)

وكما يقوم المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، فهو يقوم مقامه أيضاً في أحكام أخرى من تذكير وتأنيث وإفراد وجمع، وغيرها من الأحكام التي يحل فيها المضاف إليه محل المضاف.

ومنه قول الشاعر :

يَسقُونَ مَنْ وَرَدَ البريصَ عليهم بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرحيقِ السلسلِ .(١)

أي : ماءَ بردى. وهنا قام المضاف إليه مقام المضاف في التذكير.

- ويُقَدَّرُ حذف المضاف إذا أخبر بظرف الزمان عن اسم عين (ذات أو جثة).

اسم الزمان يخبر به عن أسماء الأحداث (المعاني)، أما أن يخبر به عن أسماء الأعيان، فهذا ما اختلف فيه النحاة وذهبوا فيه عدة مذاهب :-

١- ذهب جمهور البصرة(٣) إلى منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة مطلقاً، لعدم الفائدة من هذا الإخبار، وكل ما جاء على هذه الصورة أولوه بتقدير مضاف محذوف.

نحو قولهم : "الليلةَ الهلالُ". أي : " الليلةَ طلوعُ الهلالِ " أو" حدوثُ الهلالِ ".

ومنه قولهم : "اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ"(٤) . أي : اليومَ شربُ خمرٍ، وغداً حدوثُ أمرٍ.

ومثله : "الوردُ في أيار" و "الرطبُ شهري ربيع".

---

* سورة الأعراف آية (٤).

(١) انظر : الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٥١.

(٢) وهو من شواهد : الزمخشري (المفصل) ص١٣٠، ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص٤٢٥، شرح الرضي على الكافية ج١ ص٢٦٢، السيوطي (الهمع). ج١ ص٥١ (المطبعة السعادة) و (المطالع السعيدة). ص٤٣٠.

(٣) انظر الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص١٦٧، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص٩٥، حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج١ ص٢٠٣، السجاعي (حاشية فتح الجليل). ص٨٤. حاشية الخضري. ج١ ص٩٧.

(٤) الميداني: (مجمع الأمثال). ج٢ ص٤١٧، رقم (٤٦٨٤).

أي : "خروجُ الوردِ في أيار" و "وجودُ الرطبِ شهري الربيع".

فالإخبار في كل ما سبق عند البصريين،هو في الحقيقة إخبار عن اسم معنى لا اسم ذات.

٢- وذهب قوم إلى جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، إذا كان فيه معنى الشرط، نحو : الرطبُ إذا جاء الحر.(١)

٣- وذهب بعض المتأخرين ومنهم ابن مالك(٢) إلى جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بشرط الفائدة* ، وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت، نحو: الليلةَ الهلالُ، والبلحُ شهرين. أو مضافاً إليه اسم معنى عام نحو : أكلَّ يومٍ ثوبٌ تلبسه. أي : أكل يوم تَجَدُّدُ ثوبٍ. ومنه قول الشاعر :

أكلَّ عامٍ نعمٌ تحْوُونَه يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتُنْتِجُونَه(٣) .

أي: أكلَّ عامٍ إحرازُ نعمٍ.

والإخبار بظرف الزمان عن اسم العين عند الرضي الأستربادي نوعان فيما نقله الأزهري عن اللقاني قال : "اعلم أن الرضي جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعاً يشبه المعنى في تجدده وقتاً دون وقت، ونوعاً يقطع فيه بتقدير المضاف، فالأول كالورد، والثاني كقولهم : "اليوم خمرٌ"، وقضيته أن الأول لا ضرورة إلى تقدير مضاف"(٤) .

وقيل : إن التفصيل في حصول الفائدة وعدم حصولها هو اختيار ابن الطراوة، وجماعة ووافقهم ابن مالك.(٥)

- ويقدر النحاة المضاف محذوفاً إذا جاءت الحال مصدراً.

يشترط النحاة أن الحال يجب أن تكون وصفاً مشتقاً غالباً، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وإذا جاءت الحال على غير هذا، كأن تأتي مصدراً، أوّلَهُ النحاة عدة تأويلات منها(٦) : ذهاب سيبويه والجمهور إلىأن المصدر الواقع حالاً يؤول بالوصف، وذهاب الأخفش

---

(١) انظر : ابن معطي (شرح ألفيه ابن معطي). ج٢ ص٨٣٤، السيوطي (الهمع). ج١ ص٩٩ (مطبعة السعادة).

(٢) انظر : ابن مالك (التسهيل). ص٤٩، السليلي (شفاء العليل). ج١ ص٢٩٤.

* تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن الجثة بأمور ثلاث: أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة مع حره بغي، أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، أن تكون الذات مشبهة المعنى في تجددها وقتاً فوقتاً. انظر ابن عقيل (شرح ابن عقيل). ج١ ص١٨٣-١٨٤، حاشية الصبان على شرح الاشموني. ج١ ص٢٠٣.

(٣) وهو من شواهد : ابن معطي (شرح ألفيه ابن معطي). ج٢ ص٨٣٤، ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص١٨٩.

(٤) الأزهري : (شرح التصريح). ج١ ص١٦٧.

(٥) انظر : الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص١٦٨.

(٦) انظر : الأشموني (منهج السالك). ج١ ص٢٤٥. ولمزيد من التأويلات الأخرى انظر الفصل السابق "تقدير الإعراب". ص٤٤ .

والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية والعامل فعل محذوف، وذهاب الكوفيين إلى أن الحال هنا منصوبة على المصدرية والعامل هو الفعل المذكور. وقال آخرون : هي مصادر على حذف مصادر. وقيل : هي مصادر على حذف مضاف.

وما يهمنا في هذا الموضع هو الرأي الأخير القائل بأن الحال المصدر هنا مؤول على حذف المضاف.

نحو قولك : طلعَ زيدٌ بغتةً. أي : ذا بغتةٍ.

ومنه قوله عليه السلام : "إذا أتاني يمشي أتيتُه هرولةً"(١) .

أي : " ماشي هرولةٍ ".(٢)

وقيل : إن الخليل بن أحمد(٣) جوز نصب هذه المصادر على الحال.

- إذا ناب المصدر عن الظرف.

تكثر نيابة المصدر عن ظرف الزمان، نحو قولك : جئتك طلوعَ الشمسِ. أي : وقتَ طلوعِها. ومثله : جئتك خفوقَ النجمِ. أي : وقتَ خفوقِ النجمِ.

ومنه قوله تعالى :"وإدبارَ النجومِ"*. أي : وقتَ إدبارِها.(٤)

ومنه قوله عليه السلام : "من قاتل في سبيل الله مِنْ رجلٍ فُوَاقَ ناقةٍ وجبت له الجنة".(٥)

أي : "من قاتل زمنَ فُواقِ ناقة وجبت له الجنة"(٦) .

وقلت نيابة المصدر عن ظرف المكان. ومنه قولك : مشيتُ غلوةَ سهمٍ. أي : مسافةَ غلوةِ سهمٍ(٧) .

ومنه قولك : جلستُ قربَ زيدٍ. أي مكانَ قربِه(٨) .

---

(١) النووي: (منهل الواردين شرح رياض الصالحين)،ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠م. ج١ ص١١٧.

(٢) أحمد فليح: (الحذف في الحديث النبوي الشريف من كتاب "رياض الصالحين" للامام النووي)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٨٧م. ص٤٦.

(٣) انظر : شرح الرضي على الكافية. ج١ ص٢١٠.

* سورة الطور آية (٤٩) .

(٤) انظر : الأنباري (البيان). ج٢ ص٣٩٦.

(٥) النووي : (منهل الواردين شرح رياض الصالحين). ج٢ ص٧١٩-٧٢٠، رقم (١٢٩٥).

(٦) أحمد فليح: (الحذف في الحديث النبوي). ص٢١٣.

(٧) انظر : شرح الرضي على الكافية ج١ ص١٩٠.

(٨) انظر : السيوطي (الهمع). ج٣ ص١٧٠ (طبعة الكويت).

- يُقَدَّر حذف المضاف إذا أخبر بالمصدر عن الذات.

ومنه قوله عليه السلام : "اثنتان في الناس هما بِهِمْ كُفْرٌ"(١) . أي : "هما بهم ذوو كفرٍ"(٢) .

ومثله قوله الشاعر :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادّكرتْ فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ(٣) .

أي ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ.

ومثله قولهم : "أنت مرةً عيشٌ ومرةً جيشٌ"(٤) . أي : أنت ذو عيشٍ مرة وذو جيشٍ أخرى.

واختلف النحاة في هذه المسالة وذهبوا فيها عدة مذاهب منها (٥):-

١- أن يكون في الكلام حذف مضاف. وهذا ما يتعلق بموضوعنا.

٢- أن يكون المصدر مؤولاً بمشتق.

٣- أن يكون من باب المبالغة.

والناظر إلى الجملة التي يُقَدَّرُ فيها حذف المضاف يجد أن عناصرها التركيبية مكتملة، ولكنّ تصحيح المعنى هو الذي دعا إلى مثل هذا التقدير.

فمن ذلك قوله تعالى : "وجاءَ رَبُّكَ"* وبما أن مجيء البارئ يستحيل عقلاً، فلذلك قدر المضاف وهو " جاءَ أمرُ ربِّكَ "(٦) ، ومثله قوله تعالى : "إنّما حَرَّمَ عليكُمُ المَيْتَةَ"** وبما أن الذات لا تتصف بالحل والحرمة شرعاً، إنما هي من صفات الأفعال الواقعة على الذوات، فعلم أن المحذوف التناول(٧) .

---

(١) النووي: (منهل الواردين في شرح رياض الصالحين). ج٢ ص٩١٢. رقم (٢٩٥).

(٢) أحمد فليح: (الحذف في الحديث النبوي). ص٢١٢.

(٣) وهو من شواهد: المبرد (الكامل) تحقيق (محمد أحمد الدالي)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م. ج١ ص٣٧٤، ابن جني (المحتسب). ج٢ ص٤٣، الأنباري (البيان). ج١ ص١٤٧، ج٢ ص١٥٠.

(٤) الميداني : (مجمع الأمثال). ج١ ص٤٧. رقم (١٨٢).

(٥) الحموز : (الحذف في المثل العربي)، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٨٤م. ص١٢٤.

* سورة الفجر آية (٢٢).

(٦) انظر: الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٠٩.

** سورة النحل آية (١١٥).

(٧) انظر الزركشي (البرهان). ج٣ ص١٠٩ ولمزيد من الأمثلة انظر نفس الجزء من (البرهان). ص١٠٨-١١٠.

ومن هذا، نخرج بأن حذف المضاف مجاز، وليس حذف عامل على الحقيقة، فلهذا تحدثنا عنه في هذا الفصل؛ لأنه لو ظهر المقدر لتغير الحكم الإعرابي الخارجي للجملة، أي لو ظهر المضاف في كل المواضع السابقة لتحول المضاف إليه من حالته الإعرابية التي هو عليها إلى اسم مجرور، وهذا التقدير اقتضاه المعنى لا الإعراب. والدليل على ذلك أن هذا المُقَدَّر لا يدخل في الإعراب.

٢- حذف المستثنى منه .

يحذف المستثنى منه في الاستثناء المفرغ، حيث يكون الاستثناء فيه من عام محذوف، ويعرب المستثنى هنا حسب ما يقتضيه العامل الذي قبله من رفع أو نصب أو جر بحرفه، لتفريغه له، ووجود إلا هنا كسقوطها(١).

في حين جوز الفراء(٢) النصب هنا على الاستثناء نظراً إلى المقدر استدلالاً بقوله :

يُطَالِبُنِي عَمِّي ثَمَانِيْنَ نَاقَةً وَمَالِيَ يَا عَفْرَاءُ إلاَّ ثَمَانِيَا(٣) .

أي : ومالي نوقٌ إلا ثمانيا.

ولا يكون الاستثناء المفرغ إلا في الكلام غير الموجب في النفي الصريح أو المؤول، وفي الاستفهام والنهي.

ويأتي التفريغ في كل المعمولات إلا في المصدر المؤكد، فإنه لا يكون فيه(٤) ،وذكر الرضي(٥) أن التفريغ يصح في كل معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر إلا في المفعول المطلق المؤكد والمفعول معه وعطف النسق.

وليس قصدنا هنا بيان الأحكام الخاصة بالاستثناء المفرغ، بل أن نجيب عن التساؤل التالي: هل يؤدي ظهور المقدر وهو المستثنى منه في هذا الموضع إلى تغيير الشكل الخارجي للتركيب؟

فالصحيح أن المستثنى منه المقدر لو ظهر لأدى إلى اختلاف الشكل الإعرابي الخارجي، وإلى تحويل الجملة من جملة منفية غير تامة إلى جملة منفية تامة، وهذا تحول جذري في بنية النص على النحو الآتي : قولنا :" ما قامَ إلا زيدٌ". جملة تامة فـ "زيدٌ" هنا فاعل لقام. ولو ظهر

---

(١) انظر : السيوطي (الهمع). ج٣ ص٢٥٠ (طبعة الكويت)، و (المطالع السعيدة). ص٣٤٠، الكنغراوي (الموفي). ص٧٠، ٧١.

(٢) انظر : شرح الرضي على الكافية. ج١ ص٢٣٧، الكنغراوي (الموفي). ص٧١.

(٣) وهو من شواهد : ابن معطى (شرح ألفية ابن معطى). ج١ ص٥٩٩، شرح الرضى على الكافية. ج١ ص٢٣٧.

(٤) انظر : الأشموني (منهج السالك). ج١ ص٢٣١، السيوطي (الهمع). ج٣ ص٢٥١ (طبعة الكويت).

(٥) انظر : شرح الرضي على الكافية.ج١ ص٢٣٥، ٢٣٦.

المقدر لقلنا : "ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ أو زيداً". فبظهوره يجوز لنا أن نرفع "زيدٌ" أو ننصب "زيداً"، فالرفع على أنه بدل من "أحد" ، والنصب على الاستثناء.

ومن أجل هذا، عَدَدْنَا تقدير المستثنى منه في هذا المقام من تقدير المعنى لا تقدير الإعراب. إذ لو أدخلنا المُقَدَّر المحذوف في الإعراب لجاز قولنا : ما قام إلا زيداً، كالذي ذهب إليه الفراء في قول الشاعر : ومالي يا عفراء إلا ثمانيا. ولما لم يجز ذلك وكان البيت الذي استشهد به الفراء شاذاً دلَّ على أن تقدير المستثنى منه في الاستثناء المفرغ هو تقدير معنى لا تقدير إعراب.

ب- حذف الفعل .

من الأساليب التي يُقَدَّرُ فيها حذف الفعل النداء، والاستغاثة والندبة.

١- النداء .

اختلف النحاة في العامل في نصب المنادى. وذهبوا فيه عدة مذاهب [١] :-

١- فذهب سيبويه [٢] إلى أن الناصب للمنادى فعل واجب الإضمار تقديره "أنادي" أو "أدعو" أو نحو ذلك، ولا يجوز إظهار هذا الفعل؛ لأن "يا" قد نابت منابه.

٢- أما المبرد، فقد أشار إلى أن الناصب للمنادى هو نفس "يا" لنيابتها عن الفعل، ولذلك جازت إمالتها.

٣- وذهب أبو علي الفارسي في بعض كلامه إلى أن "يا" ليست بحرف، بل هي اسم من أسماء الفعل، وهي متحملة لضمير المنادى.

٤- وذهب قوم إلى أن الناصب له معنوي وهو القصد [٣] .

والرأي السائد هو أن الناصب للمنادى فعل مضمر، وهذا الفعل لا يجوز ظهوره، فإذا ظهر تغير الشكل الإعرابي الخارجي للجملة، خاصة إذا كان المنادى مبنيا نحو قولك: "يا عليُّ".

---

(١) انظر: ابن يعيش (شرح المفصل). ج١ ص ١٢٧، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٣١،١٣٢، السهيلي (شفاء العليل). ج٢ ص ٨٠١، السيوطي (الهمع). ج٣ ص ٣٢،٣٣ (طبعة الكويت)، حاشية الصبان على شرح الأشموني. ج٣ ص ١٤١.

(٢) انظر: سيبويه (الكتاب). ج٢ ص ١٨٢ (هارون).

(٣) انظر: السيوطي (الهمع). ج٣ ص ٣١ (طبعة الكويت).

فإذا ظهر تصبح الجملة "أدعو علياً". أما إذا كان المنادى مضافاً أو شبهه وظهر الفعل المُقَدَّر معهما، فلا يتغير الشكل الخارجي لهما، نحو قولك: "يا صاحبَ الدارِ"، و"يا طالعاً جبلاً". أي: "أدعو صاحبَ الدارِ"، و "أدعو طالعاً جبلاً".

ويتغير المقصود من الجملة، إذ تتحول الجملة من كونها إنشائية إلى كونها خبرية، كما أشرنا سابقاً، مما يؤدي إلى ضياع المقصود من هذه الجملة.

وفي رأينا أن تقدير الفعل أدعو أو أنادي ما هو إلا تفسير لمعنى حرف النداء. زد على ذلك أن النداء من الأساليب أو التعابير التي ينبغي أن نُؤْخَذ على ظاهرها، وألاّ يُلْجَأ إلى تحليل عناصرها الأولية؛ لأن مثل هذا التحليل يخرجها من دائرة التعابير الانفعالية الإنشائية إلى دائرة التعابير الإخبارية التي تحتمل الصدق والكذب، وهذا يُقَوِّي كون التقدير هنا تقدير معنى لا تقدير إعراب.

٢- الاستغاثة .

المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة[١] ، فلذلك يرى النحاة أن العامل فيه هو العامل في المنادى، وهو الفعل المضمر[٢] .

٣- الندبة .

المندوب هو منادى على وجه التفجع[٣] والتوجع ، والعامل فيه عند النحاة كالعامل في المنادى[٤].

ويقال في المستغاث والمندوب ما يقال في المنادى، ولذلك نرى أن تقدير الفعل المحذوف هنا هو تقدير معنى لتوضيح معنى النداء والاستغاثة والندبة، لا تقدير إعراب، والدليل على أنه تقدير معنى أن الفعل المُقَدَّر معناه يناسب معنى النداء والاستغاثة والندبة.

جـ- حذف الحرف .

- حذف حرف الجر.

يحذف حرف الجر في مواضع كثيرة في لغتنا العربية، ويكون حذفه طلباً للسعة والإيجاز، وللاسم الواقع بعده عند حذفه حالتان:-

أ- النصب وهو الشائع.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٣١.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٣١، الأشموني (منهج السالك). ج٢ ص ٤٦١، ابن الحاج (المحذوفات). ص ٣٧.

(٣) انظر:شرح الرضي على الكافية.ج١ ص١٣١، السجاعي(فتح الجليل).ص٢٩٦،حاشية الصبان على شرح الأشموني.ج٣ ص١٦٧.

(٤) انظر: سيبويه (الكتاب). ج٢ ص ٢٢٠-٢٢٩ (هارون)، السيوطي (الهمع). ج٣ ص ٦٦. (طبعة الكويت).

ب- الجر، وقد تحدثنا عنه في الفصل السابق.

وهنا، سنقصر حديثنا على الحالة الأولى التى يحذف فيها حرف الجر ويبقى الاسم بعده منصوبا، ومن أشهر أمثله هذه الحالة:-

١- حذف حرف الجر في حالة تعدية الفعل، وهو علىصورتين:-

أ- في اللازم المتعدي بوساطة حرف الجر. وهو نوعان:-

١- ضرب لا يجوز حذف حرف الجر منه.

نحو قولك: مررت بزيد. إلا عند الضرورة والتخفيف؛ لأنه من وجه كالجزء من الاسم لشدة اتصال الجار بالمجرور، ومن وجه كالجزء من الفعل؛ لأنه به وصل معناه إلى الاسم، فلو حذف لاختل معناه (١) .

ومما حذف منه حرف الجر للضرورة قول جرير:

تَمرُّونَ الدِّيَارَ ولم تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذنٌ حَرَامُ (٢) .

أي: تمرون بالديارِ.

أما ما حذف منه حرف الجر للتخفيف، فهو نوعان: مطرد وغير مطرد، فالمطرد حذف حرف الجر مع (أنَّ) و (أنْ) ، وغير المطرد، وهو المقصورعلى السماع، ولا يجوز القياس عليه، ومنه قولك: "دخلتُ الدارَ" ، "ذهبتُ الشامَ" ، "نزلتُ الخانَ" و "سكنتُ المنزلَ". وهذه الأفعال (ذهب، دخل، سكن، نزل) أفعال لازمة وصلت إلى ما بعدها "الدار، الشام، الخان، المنزل" بدون وساطة حرف الجر، وهذه الأسماء الموصول إليها هنا ظروف مكان مختصة، والعرب لا تجيز وصول هذا النوع من الأفعال إلى ظرف المكان المختص بدون وساطة حرف الجر، فلذلك عد وصولها إليه شاذاً لا يقاس عليه، وذهب إلى هذا سيبويه (٣) ومن تبعه (٤) .

وقد جوز المبرد في هذه الأفعال الأمرين، أي الوصول إلى ما بعدها بوساطة حرف الجر وبدونه، ويتضح هذا من قوله: "تقول: البيت دخلته، فإن قلت: فقد أقول دخلت فيه، قيل: هذا كقولك: عبد الله نصحت له، ونصحته". (٥)

---

(١) انظر: ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج١ ص ٤٨٦.

(٢) وهو من شواهد: ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج١ ص ٤٨٦، ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص ٣٠٦، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص ٢٧٣، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ٣٣٩.

(٣) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٥ (هارون).

(٤) انظر: ابن السراج (الأصول). ج١ ص ١٧٠، الأعلم الشنتمري (النكت). ج١ ص ١٦٨.

(٥) المبرد: (المقتضب). ج٤ ص ٣٣٧،٣٣٨.

أما الرضي[١] ، فيرى أن "دخل" مختص بالتعدي إلى الأمكنة، وأما إلى غيرها فبقي لازماً، نحو قولك: دخلتُ في الأمرِ.

على حين ذهب الأخفش [٢] إلى أن "دخل" متعد بنفسه، وذهب قوم إلى أن قولهم: "ذهبتُ الشامَ" ليس بشاذ، إذا كان معناه "في الشامِ"، واستدلوا على ذلك بأن الشام في معنى شأمة، فكأنك إذا قلت: ذهبتُ الشامَ قد قلت: ذهبت شَأمةً، وذهبت ينبغي أن يصل إلى شأمة بنفسه لإبهامه، فكذلك الشام [٣] .

وقد اختلف في إعراب الاسم المنصوب بعد إسقاط الخافض، وذهبوا في هذه المسألة عدة مذاهب:-

أ- ذهب سيبويه [٤] إلى أنه منصوب على نزع الخافض أو منصوب على الظرفية كما نسبه إليه الرضي [٥] .

ب- وذهب الأخفش [٦] والجرمي [٧] والمبرد [٨] إلى أنه مفعول به.

جـ- وذهب قوم إلى أنه منصوب على التشبيه بالمفعول بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز وإليه ذهب ابن مالك [٩] .

ومن شواهد هذا الضرب من حذف حرف الجر قوله تعالى: "لأقعدنَّ لَهُمْ صراطَكَ المستقيمَ"* . أي: على صراطِكَ [١٠] .

ومثله قول ساعدة بن جؤية:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ [١١] .

أي: عسلَ في الطريقِ.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٨٦.

(٢) انظر: المبرد (المقتضب). ج٤ ص ٦٠، ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص ٣٢٨.

(٣) انظر: ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص ٣٣٠.

(٤) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٥ (هارون).

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٨٦.

(٦) انظر: المبرد (المقتضب). ج٤ ص ٦٠، ابن عصفور (شرح جمل الزجاجي). ج١ ص ٣٢٨.

(٧) انظر: الأنباري (أسرار العربية). ص ١٨١، أمالي ابن الشجري. ج١ ص ٣٦٨، شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ٨٦.

(٨) انظر: المبرد (المقتضب). ج٤ ص ٦٠، ٣٣٧.

(٩) انظر: المكودي (شرح المكودي على الألفية). ص ٧٧.

* سورة الأعراف آية (١٦).

(١٠) انظر: النحاس (إعراب القرآن). ج١ ص ٦٠٢، الأنباري (البيان). ج١ ص ٣٥٦.

(١١) وهو من شواهد: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٦، ٢١٤ (هارون)، ابن سيده (المخصص). ج٤ سفر١٤ ص ٧٦، ٧٨.

٢- ضرب ثان يجوز فيه حذف حرف الجر وإثباته.

والأفعال التي تنتمي لهذا الضرب تتعدى بنفسها تارة، وأخرى بحرف الجر، ومن هذه الأفعال: شكرت، نصحت، زنت، عددت، كلت وجئت [١] .

ومنه قولك: شكرتُ زيداً وشكرتُ لزيدٍ.

ومثله قول الشاعر:

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا رَسُولي ولم تُنْجَحْ لَدَيْهِم وَسائِلي [٢] .

أي: ويجوز أن يقول الشاعر "نصحتُ لبني"

وهناك من صنف حذف حرف الجر إلى ثلاثة أصناف [٣] :

أ- سماعي خاص بالنثر، نحو قولك: نصحته ونصحت له.

ب- سماعي خاص بالشعر، نحو قول الشاعر: عسلَ الطريقَ.

جـ- قياسي في (أنَّ) و (أنْ) و (كي).

ب- في المتعدي إلى مفعولين.

يحذف حرف الجر مع الفعل المتعدي لمفعولين، سواء أكان هذا المفعول المتعدى إليه مفعولاً أول أو مفعولاً ثانياً.

ومثال الأول قوله تعالى: "واختارَ موسَى قومَهُ سبعينَ رجلاً" * .

أي: اختار من قومِهِ [٤] .

ومثله قول المتلمس:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ والحَبُّ يَأْكُلُهُ في القريةِ السوسُ [٥] .

أي: على حبِّ العراقِ.

---

(١) انظر: ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج١ ص ٤٨٧، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ٣١٢.

(٢) وهو من شواهد: ابن سيدة (المخصص). ج٤ سفر ١٤ ص ٧٣، ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج١ ص ٤٨٧.

(٣) انظر: ابن هشام (أوضح المسالك). ج٢ ص ١٥،١٦، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ٣١٢، ٣١٣.

* سورة الأعراف آية (١٥٥).

(٤) انظر: الفراء (معاني القرآن). ج١ ص ٣٩٥، ابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن). ص ١٤١.

(٥) وهو من شواهد: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٨ (هارون)، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص ١٩٧ .

وأمّا الثاني، فقد ذكر سيبويه (١) بعض الأفعال المنتمية إليه منها: "سمّى، كنّى، عرّف، استغفر، أمر، دعا بمعنى (سمّى)" .

ومنه قول عمرو بن معد يكرب:

أمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ فقدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ (٢) .

أي: أمرتُكَ بالخيرِ.

ومثله قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ العِبَادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ (٣) .

أي: من ذنبٍ.

وكما رأيناإنه في حالة تعدية الفعل اللازم أو الفعل المتعدي نحتاج إلى حرف الجر، نحو قولك: دخلتُ في الجامعةِ أو أمرتُكَ بالخيرِ. ولكنّ، ما حصل هنا هو سقوط حرف الجر منهما، فتصبح الجمل السابقة "دخلتُ الجامعةَ وأمرتُكَ الخيرَ"، وبسقوط حرف الجر، تحول الاسم المجرور إلى اسم منصوب، أي تغير الشكل الإعرابي الخارجي للجملة، ولهذا أعرب النحاة المنصوب في هذين الموضعين وأمثالهما بأنه منصوب على نزع الخافض أو مفعول به أو مشبه بالمفعول أو ظرف.

وتعدية الفعل اللازم إلى المفعول بنفسه بدون وساطة تكثر مع بعض الأفعال، أشهرها "ذهب، نزل، سكن، دخل ....الخ" ، وتعدية الفعل المتعدي لمفعول واحد إلى مفعولين تكثر مع بعض الأفعال منها: أمر، استغفر، سمى وغيرها مما مر ذكرها، وهذا يحملنا على القول بأن بعض اللهجات العربية ربما كانت تصل هذه الأفعال بنفسها إلى المفعول به بدون وساطة حرف الجر.

وبما أن الحكم الإعرابي للاسم التالي لحرف الجر بعد حذفه يتغير من الجر إلى النصب، كما ذكرنا، عَدَدْنا هذا الموضع من تقدير المعنى لا الإعراب، خاصة أن عناصر الجملة التركيبية النحوية مكتملة. ولم تعدم لها إعراباً. وكل هذه الأعاريب ممكنة وسائغة إلا اثنين منهما وهما النصب على نزع الخافض والتشبيه بالمفعول به، لأنهما لا يدلان على وظيفتين نحويتين خالصتين. وفي الحق أن هذا الموضوع حائر بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى (أي معنى

---

(١) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٧، ٣٨ (هارون) ، ابن سيده (المخصص). ج٤ سفر ١٤ ص ٧١.

(٢) وهو من شواهد: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٧ (هارون) ، ابن جني (المحتسب). ج١ ص ٥١، الزمخشري (المفصل). ص ٣٤٧.

(٣) وهو من شواهد: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٣٧ (هارون)، المبرد (المقتضب). ج٢ ص ٣٢١، ج٤ ص ٣٣١، ابن السراج (الأصول). ج٣ ص ١٧٨.

حرف الجر المحذوف). بل إنه نوع من الالتفات التاريخي لأصل بعض الأفعال المتعدية بنفسها والنص على أنها كانت متعدية بوساطة حرف الجر. فالتطور جعل هنا الأفعال المحتاجة إلى حروف الجر متعدية بنفسها. وإن الحديث عن حرف جر محذوف لا يفيد الإعراب في شيء الآن، لأننا نتعامل مع حالة جديدة نريد أن نحدّد وظائف لعناصرها الظاهرة، دون اعتبار في الغالب للمح الأصل التاريخي.

٢- فيما ظاهره النصب على الظرفية .

الظرف هو كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد به معنى (في) وليست في لفظه، كقولك: قمتُ اليومَ، وجلستُ مكانَكَ؛ لأن معناه: قمت في اليوم، وجلست في مكانِكَ، فإن ظهرت (في) فَي اللفظ كان ما بعدها اسماً صريحاً [١] مجروراً ليس في عرف النحو ظرفاً.

ومن هذا، يتضح لنا الحد الفاصل بين الظرف وغيره، فظروف الزمان كلها تقبل النصب على الظرفية، أما ظروف المكان فلا ينصب منها على الظرفية إلا نوعان: المبهم، وما صيغ من المصدر [٢].

ومما ورد منتصباً على نزع الخافض وظاهره النصب على الظرفية قولهم: هو مني منزلةَ الشغاف، وهو مني منزلةَ الولد، ومزجرَ الكلب، ومقعدَ القابلة، أو مناطَ الثريا، أو معقدَ الإزار، ومعناها: هو مني بمنزلة الولد...، ولكنه حذف الكلام وجاز ذلك كما جاز دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشامَ؛ لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان [٣] .

أي أن هذه المصادر تدل على المكان فهي منتصبة، ولكنها ليست ظروف مكان، بل هي أسماء مكان دلت على معنى القرب أو البعد حذف منها حرف الجر (في) شذوذاً، حتى يكاد يلحق بالقياسي عند الرضي [٤] .

فهي عند سيبويه منصوبة على نزع الخافض، ولا يجوز القياس عليها، وإنما نقتصر فيها على السماع، حيث قال: "فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا" [٥].

ومثلها: سرقتُ الليلةَ أهل الدار. فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام، وإنما هو "في الليلة"[٦] .

---

(١) انظر: ابن جني (اللمع في العربية) تحقيق (فائز فارس)، (ب.ط)، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م. ص ٥٥.

(٢) انظر: السجاعي (فتح الجليل). ص ١٧٧، ١٧٨، حاشية الخضري. ص ١٩٧-١٩٨.

(٣) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ٤١٢-٤١٣ (هارون)، الأنباري (أسرار العربية). ص ١٨٠.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٨٦.

(٥) سيبويه: (الكتاب). ج١ ص ٤١٤ (هارون).

(٦) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص ١٧٦ (هارون)، الفراء (معاني القرآن). ج٢ ص ٨٠.

وإذا جعلت الأسماء المتمكنة نحو: "يوم الجمعة قمتُهُ" في موضع قمت فيه، والفرسخ سرتُهُ ومكانكم جلستُهُ، وإنما هذا الاتساع على حذف حرف الإضافة (١) .

ومما لا ينتصب ظرفاً المكان المختص، إلا أنه سمع نصب كل مكان مختص مع: دخل، سكن، نزل، ذهب وأمثالها.

ونخرج من هذا كله إلى أن هناك ظروفاً حقيقية وضعت من أول الأمر هكذا، وهناك أسماء زمان أو مكان يتوسع فيها نحوياً فتستخدم استخدام الظروف، والمهم هنا أنه لو ظهرت "في" لانعدم النصب، فالنصب في هذه المواضع يتضمن معنى (في)، ولا يجتمعان، فهذا (أي تقدير (في) في مثل هذه المواضع) تقدير معنى لا تقدير إعراب.

٣- في القسم.

يحذف حرف الجر في القسم، وهو نوعان(٢) :-

أ- أن يحذف حرف الجر فيصل الفعل للاسم المقسم به فينصبه، وهذا هو مجال حديثنا.

ب- أن يضمر حرف الجر ويبقى الاسم المقسم به مجروراً، وقد تحدثنا عنه فيما سبق.

ومن شواهد النوع الأول قول الشاعر:

ألا رُبَّ مَنْ قَلبِيْ له اللهَ ناصحٌ ... وَمَنْ قَلْبُهُ لي في الظباء السّوانحِ (٣)

أي: ألا رب من قلبي له ناصحٌ باللهِ. وهذا هو تقدير لمعنى الباء التي لو ظهرت لتغير إعراب لفظ الجلالة.

٤- في المفعول لأجله.

وشرط نصب المفعول لأجله تقدير اللام، إذ يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له (٤) ، نحو قولك: جئتك إكراماً لك. أي: جئتك للإكرامِ.

ومنه قوله تعالى: "والذينَ ينفقونَ أموالهُمْ رئاءَ الناسِ"*. (رئاءَ) منصوبة؛ لأنها مفعول له، وتقديره "لرئاءِ الناسِ". وهنا حذف حرف الجر فاتصل الفعل به فنصبه (٥) .

---

(١) انظر: المبرد (المقتضب). ج٤ ص ٣٣٠.

(٢) انظر: ابن السراج (الأصول). ج١ ص ٤٣٢، الجرجاني (المقتصد). ج٢ ص ٨٦٦-٨٦٨.

(٣) وهو من الشواهد: ابن السراج (الأصول). ج١ ص ٤٣٢، ابن سيدة (المخصص). ج٤ سفر ١٣ ص ١١١، ابن معطي (شرح ألفية ابن معطي). ج١ ص ٤٢٤.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ١٩٢، الأستراباذي (الوافية في شرح الكافية) تحقيق (عبد الحفيظ شلبي)، (ب.ط)، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، عمان، ١٩٨٣م. ص ١١٨.

* سورة النساء آية (٣٨) .

(٥) انظر: الأنباري (البيان). ج١ ص ٢٥٣.

وتقدير اللام هو تقدير معنى، فلو ظهرت لجر المنصوب، زد على ذلك أن معنى اللام المقدرة هنا هو المعنى الذي يؤديه المصدر المنصوب، فلا يجوز اجتماعهما.

د- الجزم في جواب الطلب.

ومن مسائل "تقدير المعنى" الجزم في جواب الطلب، وقد اختلف النحاة في العامل فيه، وذهبوا فيه عدة مذاهب:-

١- ذهب الخليل إلى أنّ الجازم لجواب الطلب هو الطلب نفسه؛ لأنه تضمن معنى (إنْ) الشرطية[١] ، ووافقه على هذا المبرد[٢] وابن خروف[٣].

٢- أما سيبويه، فقد ذهب إلى أن الجازم لجواب الطلب (إنْ) الشرطية المقدرة مع فعل الشرط[٤]، على حين أشار أبو حيان[٥] إلى أن مذهب الخليل وسيبويه واحد، وهو أن الجازم لجواب الطلب هو الطلب نفسه.

٣- وذهب قوم إلى أن الجازم له لام أمر مقدرة [٦] .

وما يهمنا في هذا الموضع من آراء النحاة السابقة قول الخليل بأن الجازم لجواب الطلب هو الطلب نفسه لتضمنه معنى (إنْ) الشرطية، أي أن العامل في الجواب عنده معنى الطلب لا (إنْ) نفسها، فلذلك عددناه من تقدير المعنى لا الإعراب؛ لأنّ العناصر التركيبية للجملة حسب ظاهرها مكتملة، ولا داعي إلى تقدير شرط محذوف، خاصة أنّ هذه الأشياء غير مفتقرة إلى شرط، والكلام بها تام[٧] .

أما إذا عَدَدْنَا الجازم لجواب الطلب أداة الشرط المُقَدَّرة مع فعل الشرط، فهو من تقدير الإعراب؛ لأنّ من قوانين الصناعة النحوية أنّه لا بد لكل شرط من جواب، ولكل جواب من شرط.

---

(١) انظر: ابن يعيش (شرح المفصل). ج٧ ص ٤٧، ابن الحاجب (الإيضاح). ج٢ ص ٣٦.

(٢) انظر: المبرد (المقتضب). ج٢ ص ٨٢.

(٣) انظر: أبا حيان (البحر المحيط). ج١ ص ٣٣٠.

(٤) انظر: سيبويه(الكتاب). ج١ ص ٤٤٩ (بولاق)، الأعلم الشنتمري(النكت). ج٢ ص ٧٤٧، ابن يعيش(شرح المفصل). ج٧ ص٤٧.

(٥) انظر: أبا حيان (البحر المحيط). ج١ ص ٣٣٠، ٣٣١.

(٦) انظر: المطرزي (المصباح). ص ١٠٤.

(٧) انظر: ابن يعيش (شرح المفصل). ج٧ ص ٤٧.

هـ- (إلا) بمعنى (غير).

ومن تقدير المعنى قولهم في إعراب قوله تعالى: "لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللـهُ لَفَسَدَتَا" * إن إلاّ بمعنى غير. والدليل على أنه تفسير لمعنى (إلاّ) لا تقدير إعراب أننا لو أحللنا (غير) محل (إلاّ) لما بقي لفظ الجلالة مرفوعاً ولصار مجروراً لأن التقدير سيكون حينئذٍ: غيرِ اللهِ.

وقد اختلف النحاة في إعراب "إلا" في الآية السابقة، فذهب فريق إلى أنها تفيد الاستثناء، وما بعدها وهو لفظ الجلالة "بدل" من الآلهة، وقد رد ابن هشام على هذا القول بقوله: "فلا يجوز في "إلا" هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذٍ لو كان فيهما آلهةٌ فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه" (١) .

كما رُدّ إعراب ما بعد (إلا) في الآية السابقة (اللهُ) بدلاً، من عدة وجوه منها:-

أ- أن البدل يكون في النفي ولا يكون في الإثبات، وهذه الآية في حكم الإثبات (٢) . وذلك لان نفي النفي هو إثبات، أي أن البدل لا يكون في (لو) بعد (إلا)؛ لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى الموجب، وهي شرط بمنزلة (إن) (٣) .

ب- أن البدل يوجب إسقاط الأول، وهنا لا يجوز أن تكون (الآلهة) في حكم الساقط؛ لأنك إذا أسقطتها كان بمنزلة قولك: جاءني إلا زيد. وذلك لا يجوز؛ لان المقصود من (إلا) أن تثبت بها ما نفيته، ولو جاز أن يقال: جاءني إلا زيد على إسقاط (إلا) حتى كأنه قيل: جاءني زيد و(إلا) زائدة لاستحال في الآية؛ لأنه كان يصير قولك: (لو كان فيهما إلا الله) بمنزلة (كان فيهما الله لفسدتا). وذلك مستحيل (٤) .

جـ- قول ابن هشام : "إن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم ... واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم" (٥) .

ونسب القول السابق إلى المبرد (٦) ، ولكن ما وجدته أن المبرد اتفق في هذه المسألة مع رأي غالبية النحاة، وهو أن "إلا" هنا وضعت موضع "غير"، وهي وما تلاها وصف لـ (آلهة)

---

* سورة الأنبياء آية (٢٢).

(١) ابن هشام: (المغني). ج١ ص ٩٩-١٠٠ (مازن المبارك وزميله).

(٢) انظر: الجرجاني (المقتصد). ج٢ ص ٧١٢، الأنباري (البيان). ج٢ ص ١٥٩، شرح الرضي على الكافية . ج١ ص ٢٤٧.

(٣) وهذا القول للسيرافي انظر: سيبويه (الكتاب). ج٢ ص ٣٣٢ (هارون)، الأعلم الشنتمري (النكت). ج١ ص ٦٣٥.

(٤) انظر: سيبويه(الكتاب). ج٢ ص ٣٣٢ (هارون)، الجرجاني(المقتصد). ج٢ ص ٧١٢، ٧١٣، الأنباري(البيان). ج٢ ص١٥٩.

(٥) ابن هشام: (المغني). ج٢ ص ١٢٣، ١٢٤ (المطبعة الأزهرية المصرية)

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص ٢٤٧، ابن هشام (المغني). ج٢ ص ١٢٣ (المطبعة الأزهرية المصرية)

وتقديره "غيرُ اللهِ" ، ولهذا أعربت إعراب الاسم المرفوع بعد (إلا) [١] .

على حين ذهب الفراء[٢] إلى أن (إلا) في هذه الآية وضعت في موضع (سوى)، والمعنى: "لو كان فيهما آلهةٌ سوى اللهِ..." .

ومثل هذه الآية ما حكاه سيبويه: "لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لَهَلَكْنا، وأنت تريد الاستثناء قد أَحَلْتَ" [٣] .

ومنه قول عمرو بن معدى كرب:

وَكلُّ أخٍ مفارقُه أخُوهُ لَعَمْرُ أبِيكَ إلا الفَرْقَدَانِ[٤] .

أي: غيرُ الفرقدين .

وغيرها من الأمثلة الكثيرة في كتب النحو[٥] .

وقد عَدَدْنا هذه الأمثلة وأشباهها في هذا الموضع من تقدير المعنى؛ لأنه لو ظهرت (غير) التي جاءت (إلا) بمعناها هنا لتغير الشكل الإعرابي الخارجي للأسماء التالية لها، أي لتحوّلت الأسماء التي كانت مرفوعة بعد (إلا) إلى مجرورة بعد (غير).

(٢) المسائل النحوية التي تتعلق بتقدير المعنى التي لو ظهر فيها المقدر لما تغير الشكل الإعرابي الخارجي للجملة. وهي مسائل مشكلة بين "تقدير الاعراب" و "تقدير المعنى" منها:

أ- حذف كان وحدها .

تحذف كان وحدها دون اسمها وخبرها وجوباً، إذا عوض عنها (ما) بعد (أنْ)، وأشار إلى هذا ابن مالك بقوله: "والتزم حذفها معوضاً منها "ما" بعد "أنْ" كثيرا، وبعد "إنْ" قليلا" [٦] .

ومما حذفت منه (كان) وحدها وجوباً قولك: "أما أنت منطلقاً انطلقتُ"، وأصل هذه العبارة "انطلقت لأن كنت منطلقاً" ثم قدمت لام التعليل وما بعدها على انطلقت للاختصاص وللأهمية، فصارت "لأن كنت منطلقاً انطلقت" ثم حذفت اللام الجارة للاختصار، فصارت "أن كنت منطلقاً

---

(١) انظر: المبرد (المقتضب). ج٤ ص ٤٠٨، النحاس (إعراب القرآن). ج٢ ص ٣٦٩، الأنباري (البيان). ج٢ ص ١٥٩.

(٢) انظر: الفراء (معاني القرآن). ج٢ ص ٢٠٠، النحاس (إعراب القرآن). ج٢ ص ٣٧٠.

(٣) سيبويه: (الكتاب). ج٢ ص ٣٣١ (هارون).

(٤) وهو من شواهد: سيبويه (الكتاب). ج٢ ص ٣٣٤ (هارون)، المبرد (المقتضب). ج٤ ص ٤٠٩، الزمخشري (المفصل). ص ٨٩، ابن الحاجب (الإيضاح). ج١ ص ٣٧١.

(٥) ولمزيد من الأمثلة انظر: ابن هشام (المغني). ج٢ ص ١١٩-١٢٤ (المطبعة الأزهرية المصرية).

(٦) ابن مالك: (تسهيل الفوائد). ص ٥٥، ٥٦.

انطلقت" ثم حذفت (كان) لذلك الاختصار، فانفصل الضمير الذي هو اسم كان، فصارت الجملة "أنْ أنت منطلقاً انطلقت" ثم زيدت (ما) للتعويض من (كان)، حيث لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه، فصارت "أن ما أنت منطلقاً انطلقت" ثم أدغمت النون الساكنة في الميم من (ما) للتقارب في المخرج، فصارت "أما أنت منطلقاً انطلقت" (١) .

ومثله قول عباس بن مرداس السلمي:

أبَا خُراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومِيَ لم تأكُلْهُمُ الضبعُ (٢) .

أي: لأن كنت ذا نفر. وهنا في هذا البيت حذف ما تتعلق به اللام وهو "فخرتُ" أو "افتخرت علي"(٣)

وفي هذه المسألة أقوال أخر، إذ:-

١- زعم قوم أن (كان) المحذوفة التامة والمنصوب حال (٤) .

٢- وذهب أبو علي وابن جني إلى أن (ما) هي الرافعة الناصبة، لكونها عوضاً من الفعل، فنابت منابه في الفعل(٥) ، وزعم أن هذا القول هو مذهب سيبويه(٦) .

٣- وذهب المبرد(٧) إلى أن (ما) زائدة لا عوض، فيجوز إظهار كان معها. ورد السيوطي قول المبرد هذا بقوله: "إن هذا الكلام جرى مجرى المثل، فيقال كما سمع ولا يغير".(٨)

وقيل : إن أشهر هذه الأقوال وأصحّها هو القول الأول(٩) وهو ما يهمنا في هذا المقام.

---

(١) انظر:ابن الحاجب(الإيضاح). ج١ ص٣٨٢، الأستراباذي(الوافية).ص١٤٤-١٤٥،الأزهري(شرح التصريح). ج١ ص ١٩٤-١٩٥.

(٢) وهو من شواهد: الزمخشري (المفصل). ص ٩٣، أمالي ابن الشجري. ج١ ص ٣٥، الأنباري (الإنصاف). ج١ ص ٧٠.

(٣) انظر: ابن الدهان (الفصول في العربية) تحقيق (فائز فارس)، ط١، دار الأمل، مؤسسة الرسالة، إربد ١٩٨٨م. ص ٤٢، ابن هشام (شرح شذور الذهب). ص ٢٤٣ (عبد الغني الدقر)، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ١٩٥.

(٤) انظر: السيوطي (الهمع). ج١ ص ١٢٢ (مطبعة السعادة).

(٥) انظر: المكودي (شرح المكودي على الألفية)ص٤٠، الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ١٩٥، السيوطي(الهمع). ج١ ص١٢٢ (مطبعة السعادة).

(٦) انظر: الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ١٩٥.

(٧) انظر: شرح الرضي على الكافية. ج١ ص٢٥٣، السيوطي(الهمع). ج١ ص١٢٢ (مطبعة السعادة)،حاشية الخضري. ج١ ص١١٨.

(٨) السيوطي: (الهمع). ج١ ص ١٢٢ (مطبعة السعادة).

(٩) انظر: الأزهري (شرح التصريح). ج١ ص ١٩٥، السيوطي(الهمع). ج١ ص ١٢٢ (مطبعة السعادة).

وقد عَدَدْنا هذه المسألة من تقدير الإعراب والمعنى معاً؛ لأن المعرب يقدر (كان) لمجيء الاسم بعد ضمير الفصل منصوباً، وهو (منطلقاً) في المثال السابق، و (ذا) في البيت الشعري، ولتعليل نصب هذه الأسماء، قدر النحاة ناصباً لها هو "كان"، ولعلنا نسأل أنفسنا سؤالاً: لماذا قدروا (كان) ولم يقدروا ناصباً آخر؟؟

فنجيب: إن المعنى هو الذي دعاهم لاختياره؛ لأنه يستقيم به، ولا يتعارض مع الصناعة الإعرابية.

ب- ومن المسائل المشكلة التي تقع بين "تقدير الاعراب" و "تقدير معنى" عطف جملة حذف عاملها على جملة أخرى عاملها موجود فيها، ولكنْ، لا يصح أن يعمل هذا العامل الموجود في الجملة الثانية عند بعض النحاة.

ومنه قوله تعالى: "والذين تبوَّءُوا الدارَ والإيمانَ"* .

أي: اعتقدوا الإيمان [1] أو ألفوه، إذ لا يجوز أن يكون العامل في نصب الإيمان الفعل (تَبَوَّؤوا)؛ لأن التبوؤ للمنزل لا للإيمان، ولو أعملنا "التبوؤ" في الإيمان لفسد المعنى، لأن "التبوؤ" هو التهيؤ [2] .

ومثله قوله تعالى: "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ"** .

أي: أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم [3] .

ومنه قول الشاعر:

إذا ما الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً ... فَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونَا [4] .

أي: وكَحَّلْنَ العيونَ.

وقول ثان:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً بارداً ... حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا [5] .

---

* سورة الحشر آية (٩).

(١) انظر: الزركشي (البرهان). ج٣ ص ١٢٤.

(٢) انظر: الأزهري (شرح التصريح). ج٢ ص ١٥٤، السيوطي (البهجة المرضية) ص ٩٩-١٠٠، حاشية الخضري. ج٢ ص ٦٧.

** سورة يونس آية (٧١). وانظر مثلها آية (١٢) من الفرقان وآية (٤٠) من الحج وآية (١٧) من الواقعة.

(٣) ولمزيد من التفصيل حول وجوه إعراب الآية انظر: الفراء (معاني القرآن). ج١ ص٤٧٣، الأنباري(البيان). ج١ ص ٤١٧-٤١٨.

(٤) وهو من شواهد: الفراء (معاني القرآن). ج٣ ص ١٢٣، ١٩٠، ابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن). ص ١٤٥، ابن جني(الخصائص) ج٢ ص ٤٣٢.

(٥) انظر: (تقدير المعنى). ص٧٢.

اي: وَسَقَيْتُهَا ماءً.

وقول آخر:

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سيفاً وَرُمْحَاً [١] .

أي: وحاملاً رمحاً.

ومثله أيضاً قول الشاعر:

تراه كأنَّ اللهَ يجدعُ أنفَهُ وَعَيْنَيْهِ إن مَوْلاهُ ثاب له وفْرُ [٢] .

أي: ويفقأ عينيه.

وقد اختلف النحاة في تقدير العامل في الاسم المنصوب بعد الواو، وذهبوا في هذه المسألة مذاهب عدة [٣] :-

١- فذهب فريق إلى إضمار عامل ملائم لما بعد الواو ناصب له، أي أن النحاة هنا قدروا عاملاً ملائماً يكون هو العامل فيما بعد الواو، وعلى هذا يكون العطف بعد الإضمار من باب عطف الجمل. ونسب هذا المذهب للفراء وابن فارس ومن تبعهما. وقيل: هو مذهب الجمهور [٤] . وهذا القول هو ما يهمنا.

٢- ذهب قوم إلى تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما، أي ضمنوا العامل الأول معنى يتسلط به عليهما، وهنا عطفوا مفرداً على مفرد، وهذا مذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي.

٣- وذهب ابن مالك مذهباً ثالثاً يجمع بين المذهبين السابقين،وقد أشار إلى هذا أبو حيان[٤]، وهو أن ابن مالك كان يعطف عاملاً حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد، نحو قوله تعالى: "تبوؤا الدار والإيمان". أي: اعتقدوا الإيمان إذ التبوأ[... هنا بياض في الأصل]، فاستغنى بمفعوله عنه؛ لأن فيه وفي تبوؤا معنى لازموا وألفوا [٥] .

---

(١) وهو من شواهد: المبرد (الكامل). ج٢ ص ٨٣٦، الجرجاني (المقتصد). ج١ ص ٦٦٢.

(٢) وهو من شواهد: ابن قتيبة (تأويل مشكل القرآن).ص ١٤٤، ابن جني (الخصائص). ج٢ ص ٤٣١، الشنقيطي(الدرر). ج٢ ص١٦٩.

(٣) انظر: الأشموني (منهج السالك). ج١ ص٢٢٦، الأزهري(شرح التصريح). ج١ ص٣٣٦، السيوطي (الهمع). ج١ ص١٣٠ (مطبعة السعادة).

(٤) انظر: السيوطي (الهمع). ج٢ ص ١٣٠ (مطبعة السعادة)، و(المطالع السعيدة) ج٢ ص ٢٣٤.

(٥) انظر: السيوطي (الهمع). ج٢ ص ١٣٠ (مطبعة السعادة).

٤- بينما ذهب أبو حيان[١] إلى ترجيح الإضمار تارة، والتضمين تارة أخرى معتمداً على صحة نسبة العامل الظاهر لما يليه، فإذا صحت نسبة العامل الظاهر لما يليه حقيقة تعين في الثاني الإضمار؛ لأنه أكثر من التضمين، نحو "يجدع الله أنفه وعينيه". أي: ويفقأ عينيه، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقية وإن لم تصح نسبته إليه حقيقة، رجح التضمين لتعذر الإضمار، نحو "علفتُ الدابةَ تبناً وماءً" . أي: أطعمتُها أو غذوتُها.

وقد راعى النحاة في هذه الشواهد المعنى والإعراب، فالإعراب في تقدير عامل نصب لما بعد الواو؛ لأنه لا يجوز عندهم وجود منصوب بدون ناصب، والمعنى بأنهم اختاروا عاملاً ملائماً له، حتى تصح الجملة من ناحية المعنى، خاصة أن الواو تفيد معنى التشريك، فمن غير المعقول مثلاً اشتراك الماء والتبن بالفعل "علف"؛ لأن العلف للتبن لا للماء، فالماء يسقى ولا يعلف. وكذلك تقول في "زَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونَا"، إذ إنه لا يمكن أن تشترك العيون مع الحواجب في التزجيج؛ لأن العيون لا تزجج وإنما تكحل، وما قيل عن هذين المثالين يقال عن غيرهما، فلهذا أضمر النحاة فعلاً ملائماً يصح من جهة الإعراب، ومن جهة المعنى.

وهكذا نكون قد رأينا أن تقدير المعنى لا يكون في غالبه عن نقص في عناصر الجملة، بل يجري لنكتة معنوية، أي أنه ضروري لاستقامة المعنى لا اللفظ؛ وإذا اجتمع الأمران، فهو تقدير إعراب ومعنى معاً، مثل "زَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونَا"، "عَلَفْتُهَا تِبْنَاً وماءً بارداً"، "يَجْدَعُ أنفَهُ وعينيه" وغيرها.

وبذلك، يتضح لنا الفرق بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى، فتقدير الإعراب هو تقدير عامل محذوف على الأكثر بدليل:-

أ- عدم اكتمال العناصر المركبة للجملة (عناصر الإسناد وغيرها) أي اختفاء عنصر من عناصر التركيب في العبارات والجمل التي يجري فيها تقدير الإعراب.

ب- بقاء أثر العامل المحذوف في كثير من الأحيان في عنصر آخر من عناصر الجملة.

ولو ظهر العامل المحذوف على السطح، لما تغير المظهر الخارجي الإعرابي للجملة، بل تتم عناصر التركيب النحوي ويستقيم الإعراب.

ويجري حذف العامل الذي يمكن تقصّي أثره الإعرابي فيما بعده أو في العناصر الباقية في التركيب النحوي، لأسباب كثيرة منها:-

---

(١) انظر: الزركشي (البرهان). ج٣ ص ١٢٥، السيوطي (الهمع). ج٢ ص ١٣٠ (مطبعة السعادة).

١- الضرورة الشعرية التي تؤدي إلى حذف عنصر من عناصر التركيب مع بقاء أثره في غيره.

٢- مقتضيات المقام، كما في حالة التحذير: الغزالَ الغزالَ.

٣- للتقليل من العبء التركيبي للجملة: وظاهرة التخفيف الأسلوبية هنا تجري للتوصل إلى قيم جمالية لا تتم إلا بها، فمعروف أن للإيجاز عند البلاغيين قيمة كبيرة، وهذا شائع في أساليب كثيرة، كالاختصاص، والمدح، والذم.

وبعض هذه التراكيب التي مرت بنا سماعي وبعضها أسلوبي اختياري.

وتقدير المعنى هو تقدير عنصر محذوف يتم به المعنى ويستقيم، ويُفسر الغموض، وترفع به إشكالية المعنى. ولكن هذا العنصر المحذوف لا يدخل في الإعراب الفني بدليل:

أ- اكتمال العناصر المكونة للجملة؛ إذ إن تقدير المعنى يجري غالباً في تعابير سائغة نحواً وتركيباً.

ب- وتغير النسق الإعرابي للجملة لو ظهر المحذوف المُقَدَّر[1] .

---

(١) يُستثنى من ذلك بعض الحالات التي يلتبس فيها تقدير المعنى بتقدير الإعراب.

الفصل الرابع

" رأيي في التأويل "

لقد دخل النحو العربي ما ليس منه عندما اختلط بعلم الكلام، فبعد أن كانت اللغة نقلاً ورواية، صارت جدلاً ومنطقاً، وبعد أن كان النحو يطلب من أجل الحفاظ على كيان اللغة، أصبح يطلب لذاته، ولهذا أغرم النحاة بالعلل، وتباهوا بالمنطق، وتباروا في الأقيسة[١] ، مما أدى إلى صبغ النحو بالصبغة العقلية المنطقية الجدلية القائمة على العلل. والأقيسة، هذه الصبغة التي جعلت اللغوي لا يتوقف عند ظواهر اللغة توقف الوصف المباشر، بل يتعداه إلى تفسير الظواهر تفسيراً عقلياً يوصله إلى القوانين المطردة التي برونها فيما وراء الاستعمال اللغوي، بالإضافة إلى ما خلفته من آثار متعددة أهمها نظرية العوامل والمعمولات، وما صاحبها من ظواهر نحوية، كالتأويل والحذف والتقدير، وكان لهذا كله دور كبير في زيادة صعوبة النحو، وتشعب مسائله. وكثرت خلافات النحاة حول التأويل ومظاهره، هل يجوز في النحو أو لا يجوز؟ وذهب النحاة واللغويون المحدثون في موقفهم منه ثلاثة مذاهب هي:-

١- المذهب الأول: المعارض للتأويل.

دعا أتباع هذا المذهب إلى الوقوف على ظاهر النص والبعد عن التأويل بمظاهره المختلفة، وجاء موقفهم هذا رد فعل على إيغال النحاة في التأويل الذي لا داعي له.

ومن أتباع هذا المذهب :-

أ- من النحاة الأوائل:-

١- ابن ولاد "أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد المصري". ت(٣٣٢هـ)

وهو من النحاة الأوائل الذين هاجموا الإيغال في التأويل، وصرف الكلام عن ظاهره في كتابه "الانتصار لسيبويه من المبرد"، فلهذا نراه يخالف المبرد في تقدير فاعل "بدا" من قوله تعالى: "ثم بَدَا لَهُم مِن بعدِ ما رأوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حينٍ"*. فهو عند المبرد[٢] مصدر مقدر وتقديره: "ثم بدا لهم بدوٌ" ثم حذف "بدوٌ" من الكلام لدلالة "بدا" عليه.

بينما يقول فيه ابن ولاد: "ليس الأمر كذلك؛ لأن ليسجننه جملة في موضع الفاعل... وأما قوله: إنه يضمر في البدو، فإنا إنما نضمر إذا كان الكلام محتاجاً إلى الإضمار ناقصاً عن التمام، فأما إذا كان الكلام مفيداً... فلا حاجة بنا إلى الإضمار"[٣] .

---

(١) انظر: عبدالعال سالم أبو المكارم (النحو العربي والتجديد)، البيان، الكويت، حزيران، ع٥١، س٥، ١٩٧٠م. ص٢٠

* سورة يوسف آية (٣٥).

(٢) انظر: مكي القيسي (مشكل إعراب القرآن). ج١ ص٣٨٧، أحمد مختار عمر (دعوات الإصلاح في النحو العربي قبل ابن مضاء)، مجلة الأزهر، ج١، مج(٣٩)، نوفمبر، ١٩٦٧م. ص٥١٧، و (الانتصار لسيبويه من المبرد – لابن ولاد)، مجلة كلية المعلمين، الجامعة الليبية، ع١، ١٩٧٠م. ص ٩٠.

(٣) أحمد مختار عمر: (دعوات الإصلاح في النحو العربي قبل ابن مضاء). ص٥١٧، و (الانتصار لسيبويه من المبرد). ص ١٩٠.

ومن كلام ابن ولاد السابق، يتضح لنا أنه ضد التكلف في تأويل المحذوف وإضماره، إذا كان معنى الكلام تاماً، أمّا إذا كان الكلام ناقصاً ومحتاجاً إلى الإضمار، فهو يضمر.

٢- أبو العلاء المعري "أحمد بن عبدالله بن سليمان". ت(٤٤٩هـ).

وقد أبدى المعري امتعاضه وضيقه من تأويلات النحاة وتقديراتهم المتكلفة في غير موضع في مؤلفاته المتعددة، منها: نقده لسيبويه حينما منع وقوع معمول الخبر بعد كان، وإذا جاء ظاهره ما يوهم بذلك، عمل سيبويه على تأويله لتطرد قاعدته وتستقيم، ومنه قول الشاعر:

فَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[١] .

ويعلق المعري على تأويل سيبويه لهذا البيت بقوله:"المتقدمون يرون أن في كان ضميراً يفرون من أن يلي كان ما انتصب بغيرها، والأشبه بمذاهب العرب أن يكون "عطية" مرفوعاً بكان وإياهم منصوباً بعوّد والذي يكره من التقديم والتأخير في هذا البيت ما هو أشد منه مما يلبس على السامع وهو كثير"[٢] .

وغير ذلك من المواضع التي انتقد فيها المعري سيبويه[٣] وغيره[٤] ، وتذمر من تأويلاتهم المتكلفة المتعسفة، التي تتعارض مع الغريزة والطبع، اللذين كان المعري يحتكم إليهما في مذهبه النحوي.[٥]

٣- ابن حزم الأندلسي "أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري". ت(٤٥٦هـ)

كان ابن حزم من أئمة المذهب الظاهري الذي يقدس النص، ويقف أمامه ولا يتجاوزه. ويهتم بمدلولات الألفاظ في المقام الأول؛ لأن بناءه يقوم على تلك الدلالات، وقد نشأ هذا المذهب ردّ فعل للشطط الذي ارتكبته جماعة تهاونوا ببعض النصوص، إذا ساقهم القياس إلى خلافها

---

(١) وهو من شواهد: ابن هشام (أوضح المسالك). ج١ ص١٧٥، الشنقيطي (الدرر). ج١ ص٨٧، الأشموني (منهج السالك). ج١ ص١١٦،١١٧.

(٢) أبو العلاء المعري: (عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد الطائي)، صحح ألفاظه وأوضح غوامضه وأضاف إليه أبحاثا (محمد عبدالله المدني)، (ب.ط)، الناشر: أسعد الطرابزوني المدني، دمشق، ١٩٣٦م. ص٨٠.

(٣) انظر: المعري (عبث الوليد). ص٧٩، ٨٠، و (رسالة الغفران) تحقيق (بنت الشاطىء)، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٥٠م. ص١٩١، ٢١١، ٢١٨، ٣٣٦.

(٤) انظر: المعري (رسالة الغفران)، (ب.ط)، دار صادر، بيروت، (ب.س). ص١١٠، ١١١، أحمد مختار عمر(أبو العلاء المعري والنحو)، تربية الفاتح، ع٣، ١٩٧٢م. ص٧٥، و (دعوات الإصلاح). ص٥١٩.

(٥) انظر: المعري (عبث الوليد). ص٨٠.

تأولوها وأخرجوها عما وضعت له، فقام المذهب الظاهري ليرد إلى كل حرف من هذه النصوص اعتباره، ويقف عندها ولا يتعداها يمنة ولا يسرة[١] .

فلهذا كان ابن حزم الظاهري المذهب ضد التأويل وإخراج النص عن ظاهره، ورفض كذلك القول بالسببية[٢]، والبحث عن العلل والتعليل في النصوص[٣] ، واتهم علل النحاة بالفساد[٤]، ودعا دارس النحو أن يأخذ منه ما يحتاج إليه في الخطاب، وما يساعده على القراءة في الكتب المجموعة في العلوم، ولا يزيد على ذلك؛ لأن التعمق في هذا العلم ما هو إلا مضيعة للوقت لا منفعة، فيقول: "... وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها بل هي مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم، وإنما هي تكاذيب فما وجه الشغل بما هذه صفته؟ وأما الغرض من هذا العلم فهي المخاطبة، وما بالمرء حاجة إليه في قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط"[٥] .

ومع أنّ ابن حزم ظاهري المذهب، فإنّا نراه يوظف الحذف في تعرضه للحديث عن الأحكام في بعض الآيات منها قوله تعالى: "وإن كُنتُم مَرْضَى أو على سفرٍ أو جاءَ أحدٌ مِنكُم مِنَ الغائطِ ... صَعِيداً طَيِّباً". فيقول: "فلا شك عند السامع لهذه الآية، إذا كان له أدنى فهم للسان العربي، وأقل معرفة بالملة الإسلامية أن هناك معنى بنا إليه ضرورة وقد حذف من اللفظ اكتفاء بأنه لا يخفى ذلك أصلاً وهي "فأحدثتم" ومكان معنى هذه اللفظة بين (سفر) وبين (أو جاء)..."[٦].

٤- ابن مضاء القرطبي "أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم ابن مضاء اللخمي القرطبي الجياني". ت (٥٩٢هـ).

كان ابن مضاء من أتباع المذهب الظاهري الذي نادى به ابن حزم الأندلسي، كما أشرنا سابقاً، ولهذا نراه يرفض القول بالتأويل ومظاهره المختلفة، من تقدير وحذف واستتار وإضمار؛

---

(١) انظر: سعيد الأفغاني (نظرات في اللغة عند ابن حزم)، (ب.ط)، مطبعة جامعة دمشق، دمشق ١٩٦٣م. ص٢٢.

(٢) انظر: ابن حزم (الأحكام في أصول الأحكام)، عني بتصحيحه (أحمد محمد شاكر)، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٢٥م. ج٨ ص١٠٣.

(٣) انظر: المصدر السابق. ج٨ ص٩٨.

(٤) انظر: ابن حزم (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية) تحقيق (إحسان عباس)، (ب.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م. ص١٦٨، ٢٠٢، سعيد الأفغاني(نظرات في اللغة). ص٣٢.

(٥) ابن حزم: (رسائل ابن حزم – مراتب العلوم) تحقيق (إحسان عباس)، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م. ج٤ ص ٦٦، ٦٧.

سورة النساء آية (٤٣)، وسورة المائدة آية (٦).

(٦) ابن حزم: (التقريب لحد المنطق). ص١٤٢، وانظر كذلك: محمود سليمان ياقوت (قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين)، (ب.ط)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م. ص٤٥.

لأن كل هذه المظاهر تؤدي إلى زيادة في النص بدون مسوّغ أو دليل، ولا تجوز بأي شكل من الأشكال خاصة في نصوص القرآن الكريم[١] .

ولم يتحدث ابن مضاء عن التأويل حديثاً صريحاً في كتابه "الرد على النحاة"، ولكن المتمعن فيه يستطيع أن يكوّن فكرة واضحة عنه من موقفه من مظاهره، وهي عنده الحذف والاستتار والتعلق، وسنتحدث عن رأيه في كل منها ليصبح موقفه من التأويل واضحاً لدينا.

أ- الحذف: قسم ابن مضاء المحذوفات إلى ثلاثة أنواع هي:-

النوع الأول: محذوف لا يتم الكلام إلا به، وإنما حذف لعلم المخاطب به، وهذا النوع يقره ابن مضاء بقوله: "والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أُظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أبلغ وأوجز"[٢] .

النوع الثاني: محذوف لا حاجة للقول به، فالنص تام بدونه، وقال ابن مضاء عنه:"والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيباً"[٣] .

النوع الثالث: هو ما لاحاجة إليه، وإذا ظهر هذاالمحذوف تغير الكلام عن مقصده فيه، ويقول فيه ابن مضاء: "وأما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره"[٤] .

ومن النوع الثالث من المحذوفات عنده إضمار (أنْ) الناصبة للمضارع بعد الواو والفاء، ويرى أن النحاة بعملهم هذا يعطفون مصدراً على مصدر، ولكن معنى الجملة يختلف قبل المصدر عنه بعد المصدر، ويقول في هذا: "وكذلك النصب بالفاء والواو: ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأنْ، ويقدرون (أنْ) مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا ذلك كله لم يُرُدْ معنى اللفظ الأول"[٥].

---

(١) انظر: ابن مضاء (الرد على النحاة) تحقيق (شوقي ضيف)، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧م. ص٩٢،٩٣.

(٢) ابن مضاء: (الرد على النحاة). ص٧٩ (ط٢).

(٣) المصدر السابق. ص٧٩ (ط٢).

(٤) المصدر السابق. ص ٧٩ (ط٢).

(٥) المصدر السابق. ص ٨٠ (ط٢).

ب- التعلق .

ذهب ابن مضاء إلى أنه لا ضرورة تدعو إلى تقدير متعلق لشبه الجملة الذي في موضع النعت أو الحال أو الخبر أو الصلة، معللاً هذا بقوله: "وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدّعي هذا الإضمار"(١) .

جـ- الاستتار في الأسماء أو الصفات المشتقة والأفعال.

ذهب النحاة إلى تقدير فاعل مستتر للصفات المشتقة، وقدم ابن مضاء حلاً لمثل هذا التكلف في التقدير، هو أنّ الصفات المشتقة تدل على الصفات وعلى أصحابها(٢) ، أو على الأحداث وفاعليها(٣) ، فيقول: "وإذا كان (ضارب) موضوعاً لمعنيين: ليدل على الضرب، وعلى فاعل الضرب، غيرمصرح به، (فإذا قلنا زيد ضارب عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه، فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد، لو ظهر لكان فضلاً؟"(٤) .

وكما قدّم الحل في استتار فاعل الصفات المشتقة، قدّم الحل في استتار فاعل الفعل، فهو يرى أن دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية(٥) لا لزومية(٦) كما يرى النحاة.

ونخرج من هذا كله إلى أنّ ابن مضاء كان ضد التأويل ومظاهره المختلفة، فهو يكتفي بالأخذ بظاهر النص دون أن يلجأ إلى البحث عن المحذوف أو المستتر أو المضمر أو المُتَعلّق به، وعلى الرغم من رفضه لمظاهر التأويل المختلفة، فإنّه يناقض نفسه، ويلجأ إلى القول بالمحذوف في النوع الأول من المحذوفات التي لا يتم الكلام إلا بها، وبعمله هذا، يخرج عن أهم مبادئ المدرسة الوصفية الآخذة بظاهر النص، والتي عدّ ابن مضاء مؤسسها عند أنيس فريحة(٧).

ب- اللغويون المحدثون الذين رفضوا القول بالتأويل ومظاهره.

اللغويون المحدثون الذين دعوا إلى الأخذ بظاهر النص والبعد عن التأويل كثيرون، وسنقصر حديثنا على أشهرهم:

---

(١) ابن مضاء: (الرد على النحاة). ص ٨٧ (ط٢).

(٢) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٢٠٤، ٢٢٧.

(٣) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٢٢٧.

(٤) ابن مضاء: (الرد على النحاة). ص٨٨ (ط٢)، وانظر كذلك: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٢٠٤.

(٥) انظر: ابن مضاء (الرد على النحاة). ص٩٢ (ط٢)، محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٢٠٦،٢٢٨.

(٦) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٢٠٦.

(٧) انظر: أنيس فريحة (تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس حديدة)، (ب.ط)، (ب.ن)، بيروت، ١٩٥٩م. ص٤٠-٤١.

١- إبراهيم مصطفى.

اقتفى أثر ابن مضاء في هجر القول بالعامل، وما نجم عنه من القول بالتأويل والحذف والتقدير، والناظر في كتابه "إحياء النحو" يرى مدى تذمره من تأويلات النحاة وتقديراتهم المتعسفة، فيقول في باب الاشتغال: "وقد اضطرب النحاة أمام الآيات الكريمة: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا"* و "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ"** وذلك أن الفعل للطلب، والمختار في الاسم قبله النصب على مذهب النحاة، وقد ورد مرفوعاً في الآيتين. واتفق القراء السبعة على القراءة بالرفع، فذهب النحاة يتأوّلون ويختلفون في التأويل والتوجيه من غير أن يبدلوا حكمهم، ثم ذهب ابن السيد وابن بابشاذ إلى اختيار الرفع في مثل الآيتين، وهو ما كان الطلب فيه عاماً غير خاص. مع اختيار النصب في الخاص مثل "زيداً اضربه" وهذا الرأي هو الحق عندنا... وإنما صيغ الخبر بصيغة الأمر لنوع من التشديد والحث على التنفيذ، وهو أسلوب عربي شائع سائغ"(١) .

ويقول في موضع آخر معلقاً على نصب الاسم في الاختصاص والتحذير والمصدر وغيرها: "وتعرف تعسفهم في إعراب "عَمْرَك اللهَ" و "تحن العربَ" و "إيَّاكَ والأسَدَ" و "إيَّاكَ الأسدَ"... وإعراب ذلك كله، وسواهُ مما يحتد فيه الخلاف ويكثر فيه التقدير والإضمار، أمر قريب واضح؛ فإنها كلمات لا يتحدث عنها فترفع، ولا هي مضاف إليه فتجر، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو النصب"(٢) .

٢- إبراهيم السامرائي.

كان صريحاً عندما أعلن منهجه اللغوي الذي اتبعه في دراسة الظواهر اللغوية، وهو المنهج الوصفي فيقول: "... ليفهم أهل هذا العصر ولا سيما الناشئة منهم علم النحو، فعلينا أن نتخذ منهجاً جديداً في دراسته قائماً على وصف الظواهر اللغوية. وإذا قلنا: إن المنهج يقوم على وصف الظواهر اللغوية، فإن ذلك يعني العزوف عن كل ما يبتعد عن الوصف من التأويل والتعليل والتأمل. وينبغي على هذا أن نبطل مسألة العلة والعامل، كما فعل نفرٌ من قدامى النحويين..."(٣) . ومن قوله هذا، يتضح لنا أنه كان ضد التأويل ومظاهره المختلفة، ودعا إلى إبطال القول بالعلة والعامل، مقتدياً ببعض النحويين القدامى.

---

* سورة المائدة آية (٣٨).

** سورة النور آية (٢).

(١) إبراهيم مصطفى: (إحياء النحو). ص١٥٤، ١٥٥.

(٢) المصدر السابق. ص ٩٩، ١٠٠ .

(٣) إبراهيم السامرائي: (النحو العربي نقد وبناء)، (ب.ط)، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م. ص٨.

ويعلق في موضع آخر على تكلف البصريين في إعرابهم "أحدٌ" من قوله تعالى: "وإنْ أحدٌ من المشركينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ"* فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر المذكور "استجارك" فيقول: ولو أنهم جعلوا الجملة الفعلية ما كان فيها "المسند" فعلاً، حيثما كان موضعه، لتخلصوا من هذه الأشتات الملفقة، التي أفقدت النحو العربي طبيعته اللغوية"(١) .

ومع ذلك، نلاحظ أن السامرائي خرج عن منهجه الوصفي حينما قال بإسقاط الجار في الأفعال المتعدية إلى مفعولين، نحو قولك: أعطيتُ زيداً درهماً. فالتقدير: أعطيتُ إلى زيدٍ درهماً(٢).

٣- تمام حسان.

كان ضد تقدير النحاة وتأويلاتهم البعيدة، ويظهر هذا من تعليقه على النحاة، وأنهم لا يهتمون بجوهر الكلمة، "بل انساقوا أيضاً إلى التفكير في جوهر الجملة، فاخترعوا فكرة تقدير ما غاب من هذا الجوهر، والتقدير بلية فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابْتُلِي بها النحو العربي ولا يزال يبتلى"(٣) . ومن هذا، نرى أن تمام حسان دعا إلى البعد عن التأويل، والاكتفاء بظاهر النص عند إعراب الجملة.

٤- عبد الرحمن أيوب.

رفض القول بالتاويل عادّاً ذلك أثراً من آثار الفلسفة، وما يؤوله النحاة ويقدرونه غير موجود، إلا في الخيال، فلهذا رفض نظرية التقدير بقوله: "... والتقدير ولا شك أمرٌ غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة، فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة. ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه، فالكلمة التي يلحظها النحوي - أو يقدرها - ليست بكلمة على الإطلاق ... والحق أن ما دعا النحاة للتقدير ليس أمر لغوياً لفظياً، بل دلالياً. ولا بأس لدينا عند دراسة دلالة اللفظ ... من ملاحظة الاعتبارات المختلفة التي تؤدي بالنحاة للتقدير. هذا هو السبب الفلسفي الذي من أجله رفضنا نظرية التقدير".(٤)

---

* سورة التوبة آية (٦).

(١) إبراهيم السامرائي: (هل من نحو جديد؟)، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج٣، ع١، ذي القعدة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م. ص٥٩.

(٢) انظر: إبراهيم السامرائي (الفعل زمانه وأبنيته)، (ب.ط)، مطبعة المعاني، بغداد، ١٩٦٦م. ص٨٧.

(٣) تمام حسان: (مناهج البحث في اللغة). ص٢٧.

(٤) عبد الرحمن أيوب: (دراسات نقدية في النحو العربي)، (ب.ط)، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٥٧م. ص٥٢، ٥٣.

٥- شوقي ضيف .

من اطلاعنا على مؤلفاته، نلاحظ أنه دعا إلى تيسير النحو التعليمي للناشئة، بالبعد عن التأويل والتقدير، وما يجلبانه من تعقيد وصعوبة للنحو العربي، فلهذا نرى دعوته إلى إسقاط أبواب وإلغاء أخرى من أبواب النحو؛ لأنها من صنع النحاة، ومليئة بتأويلاتهم المتعسفة، ومن هذه الأبواب التي دعا إلى إلغائها إعراب "أنْ" المخففة من الثقيلة، إذ كان نحاة البصرة يعملونها ويقولون: إن اسمها ضمير الشأن المحذوف، فيقول في هذا: ".... وهو تأويل بعيد لا ضرورة لأن تخفف (أنّ) هذا التخفيف، ولا ضرورة لأن يحذف اسمها ويقدر ضمير شأن محذوف..."(١). وهي عنده أداة ربط(٢) .

ويتفق مع ابن مضاء القرطبي في إلغاء متعلقات شبه الجملة، إذا وقعت خبراً أو حالاً أو صلة أو صفة، ويقول فيها: "... وهو تكلف، بل بعدٌ في التكلف، وحق لابن مضاء أن يهاجم النحاة فيه وأن يقول إنّ الظرف والجار والمجرور أنفسهما اللذان يقعان خبراً أو نعتاً أو حالاً"(٣). وغيرها من المواضع التي تذمر فيها شوقي ضيف من تكلف النحاة في التأويل والتقدير(٤).

وعلى الرغم من موقفه هذا من التأويل، فإنّه أقر بالحذف، وهو أحد مظاهر التأويل في مواضع أخرى، كما هو في باب "الذكر والحذف" في مؤلفاته المختلفة(٥) .

بالإضافة إلى من ذكرنا من اللغويين المحدثين الذين دعوا إلى أخذ النص على ظاهره، وترك التأويل، هناك العديد أمثالهم، مثل مهدي المخزومي(٦) ومحمد عيد(٧) وعفيف دمشقية(٨)

---

(١) شوقي ضيف: (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده)، (ب.ط)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م. ص١٠٣، و (تجديد النحو)، (ب.ط)، دار المعارف، القاهرة، (ب.س). ص٢٦، ٢٧، و (مقدمة الرد على النحاة). ص٦٦ (ط٢).

(٢) انظر: شوقي ضيف (تيسير النحو التعليمي). ص ٦٠، ١٠٣.

(٣) شوقي ضيف: (تيسير النحو التعليمي). ص٥٧، و (تجديد النحو). ص٢٤، ٢٥.

(٤) انظر: شوقي ضيف (تيسير النحو التعليمي). ص١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٤٨.

(٥) انظر: شوقي ضيف (تجديد النحو). ص٢٣٥، و (تيسير النحو التعليمي). ص١٨٩.

(٦) انظر: مهدي المخزومي (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، ط١، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٦م. ص١٢٩، ١٨٢، ٢١٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤.

(٧) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص ٢١٤-٢١٦.

(٨) انظر: عفيف دمشقية (المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي)، معهد الانماء العربي، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م. ص١٨، ١٨٣.

ومحمد برانق[١] وأحمد عبد الستار الجواري[٢] وعلي أبو المكارم[٣] وآخرين، ويضيق المقام بحصرهم.

هؤلاء هم أبرز من وقفت على آرائهم من النحاة الأوائل واللغويين المحدثين الذين طالبوا بتيسير النحو، وذلك بالبعد عن التأويل ومظاهره المختلفة، والوقوف على ظاهر النص.

- المنهج الوصفي .

ومن أهم سمات هذا المنهج ما يلي :-

١- أنه منهج يتناول الأشكال اللغوية كما تبدو، ويدرسها بصورتها التي هي عليها، بعيداً عن التصورات الذهنية والفلسفية[٤] ، التي تخرج النص عن ظاهره، وتحمل دارس اللغة على التأويل والتقدير.

٢- يدرس هذا المنهج الظاهرة اللغوية على أساس ارتباطها بالظواهر الأخرى، وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه، ويترتب على هذا أن النحو الوصفي ركز اهتمامه على درس الأشكال اللغوية، باعتبارها أنماطاً يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات[٥] .

٣- يشترط هذا المنهج على دارس اللغة أن يحدد البيئة المكانية، والفترة الزمانية للغة موضوع الدراسة الوصفية[٦] .

٤- المنهج الوصفي للغة يدرسها من مختلف جوانبها، وعلى مختلف مستوياتها الصوتية Phonology والشكلية Morphology والتركيبية Syntax، ويوضح ما بينها من علاقات، وما لها من خصائص ومميزات[٧] .

---

(١) انظر: محمد أحمد برانق (النحو المنهجي)، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربي، (ب.م)، ١٩٥٩م. ص٤٩-٥٠.

(٢) انظر: محمد حسين علي الصغير (نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري)، (ب.ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٩٩٠م. ص٧٩، ٨٢.

(٣) انظر:علي أبو المكارم (التأويل في النحو العربي-أهدافه ووسائله)، مجلة كلية التربية، الجامعة الليبية، ع٢، ١٩٧١م.ص ٤٦، ٣٠٥.

(٤) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٢٣، عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث)، (ب.ط)، دار النهضة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م. ص٤٦.

(٥) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٢١٤، عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص٤٦.

(٦) انظر: محمود سليمان ياقوت (قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين). ص١٤١.

(٧) انظر: معاذ السرطاوي (ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية)، ط١، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م. ص١٦٥.

٥- لا يهتم الوصفيون بالمعنى، ولكنهم في الوقت نفسه لا يهملونه إهمالاً تاماً[١] .

٦- يرفض هذا المنهج التقنين في اللغة، وتجميدها في قوالب وقواعد ثابتة لا تتغير[٢] .

٧- يدرس اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية، وهي بهذا المفهوم ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الظواهر الاجتماعية، إذ يمكن أن تخضع للوصف، وأن تلاحظ وتستقرى ويقرر واقعها دون وجوب أو جواز، وليس من حقنا أن نحكم عليها بالصواب أو بالخطأ؛ لأن هذا من سلطة العرف الاجتماعي بين من ينطقونها، فواجبنا هو الوصف، والقاعدة التي يصل إليها النحوي قاعدة عرفية تتفق مع الاستعمال، وليست قاعدة للتحكم في سلوك اللغة[٣] .

وقد جوّز الوصفيون الغربيون بعض أنواع التقدير في الجملة، في حين رفض الوصفيون من العرب القول بالتقدير[٤] ؛ لأنه يخرج النص عن مقصده.

٣- المذهب الثاني: المؤيد للتأويل.

وخير من يمثل هذا المذهب مدرسة البصرة التي امتازت بالقياس والتعليل والتأويل البعيد وإخضاع النصوص للقواعد التي وضعوها، ولا يقيس أتباعها على الشاذ والنادر، بل يقيسون على الشائع والمشهور، فهم لذلك أصحاب فلسفة ومنطق، ويلجأون إلى ليّ عنق النص، إذا ما خالف قاعدة من قواعدهم لتستقيم قواعدهم وتطرد. وفي هذا يقول طه الراوي: "وأجلى ما يمتاز به مذهب البصرية ابتناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب، وتحكيم المقاييس العقلية في كثير من شؤونه، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسماع غير مشهور، فزع إلى التأويل والتوجيه، أو رمي المسموع بالشذوذ أو بالندور، بل بالتخطئة أحياناً..."[٥] .

ومن أتباع هذا المذهب :-

أ- من النحاة الأوائل:-

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي. ت (١٧٠هـ) تقريبا.

كان الخليل من النحاة التقليديين أصحاب المنهج المعياري، الذي يضع القاعدة ويعدّ الخروج عنها خطأ لا يجوز، ويلجأ أتباع هذا المذهب إلى التأويل والتقدير من أجل استقامة قواعدهم التي وضعوها، ولهذا كان الخليل من دعاة التأويل والتقدير، فنراه يقدر المحذوف في

---

(١) انظر: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص٤١.

(٢) انظر: معاذ السرطاوي (ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية). ص١٦٥.

(٣) انظر: محمد عيد (أصول النحو العربي). ص٦٩، تمام حسان (اللغة بين المعيارية والوصفية). ص١٨، ٢٠.

(٤) انظر: محمود سليمان ياقوت (قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين). ص١٦٦.

(٥) طه الراوي: (نظرة في اللغة والنحو)، ط١، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦٢م. ص١١، وانظر كذلك: مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٨م. ص٣٥٠.

عدة مواضع من كتاب سيبويه منها: إضمار (أنْ) بعد (إذن) في حين ذهب الجمهور إلى أن (إذن) تنصب المضارع بنفسها، إذا كانت مصدرة،وذهب الخليل إلى أن الناصب للمضارع بعدها (أنْ) مضمرة في أحد قوليه وهما: أنه لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن إما ظاهرة أو مضمرة، والقول الآخر موافق فيه للجمهور(١) .

٢- سيبويه "أبو بشر عمرو بن قنبر" . ت(١٨٠هـ).

كان سيبويه يلجأ إلى التأويل ويتعسف فيه، إذا ما اصطدم النص بأصل من أصول النحو، فها هو ذا شوقي ضيف يشير إلى أن سيبويه يكثر القول بالحذف فيقول: "ويخيل لمن يتابع سيبويه أن ليس في اللغة معمول لا يحذف، وحتى الجملة تحذف... وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب..."(٢) .

ومن المواضع التي لجأ فيها سيبويه إلى القول بالتأويل إعرابه لقوله تعالى: "والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيْدِيَهُمَا"* . فيقول: إنّ "السارق" مبتدأ وخبره محذوف تقديره "فيما فرض الله عليكم" أو "فيما فرض عليكم"(٣) .

ومنها أيضاً قوله بحذف المبتدأ في المضارع المرفوع المسبوق بالفاء الواقعة في جواب الشرط، نحو قوله تعالى: "وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ"** . أي: فهو ينتقمُ منه(٤) . وغيرها من المواضع التي تملأ كتابه.

٣- الأخفش الأوسط "أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي المصري". ت(٢١٥هـ).

اتبع الأخفش طريقة البصريين في معالجة النصوص القائمة على القياس والتعليل والتأويل، ويشير الجاحظ إلى لجوء الأخفش إلى تعقيد النحو فيقول: "قلت لأبي الحسن: أنت أعلم الناس بالنحو فَلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من

---

(١) انظر: سيبويه (الكتاب). ج٣ ص١٦ (هارون)، النحاس(إعراب القرآن). ج١ ص٤٢٥،٤٢٦، شرح الرضي على الكافية. ج٢ ص٢٣٨.

(٢) شوقي ضيف: (المدارس النحوية)، (ب.ط)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م. ص٧٥.

* سورة المائدة آية (٣٨).

(٣) انظر: سيبويه (الكتاب). ج١ ص١٤٣ (هارون).

** سورة المائدة آية (٩٥).

(٤) انظر: سيبويه (الكتاب). ج٣ ص٦٩ (هارون).

كتب الدين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه، قلت حاجاتهم إليّ فيها... وإنما قد كسبت في هذا التدبير؛ إذ كنت إلى التكسب ذهبت"(١) .

ويلجأ الأخفش إلى القول بالتأويل ومظاهره المختلفة، شأنه في هذا شان أتباع مدرسته، ومن المواضع التي قال فيها بالتأويل إضماره لـ (أنْ) بعد "حتى" في قوله تعالى: "حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللهِ"* و"حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ"** . فيقول: "إنما هو (حتى أنْ يأتيَ) و (حتى أنْ تتبعَ) وكذلك جميع ما في القرآن من (حتى)"(٢) . وغيرها من المواضع(٣) .

ولكن الأخفش لم يكن متشدداً في التأويل بقدر تشدد أتباع مدرسته، فأحياناً لا يقول بالتأويل في مواضع نادى البصريون بالتأويل فيها، كقبوله بمجيء الاسم بعد أداة الشرط "إنْ" كما في قوله تعالى: "وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فَأَجِرْهُ"*** . فـ "أحدٌ" عنده مبتدأ لا فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، كما هو عند بقية البصريين(٤) . وكذلك تجويزه لوقوع الاسم بعد"لو"(٥) ، و "إذا" الشرطتين(٦) ، في حين منع البصريون ذلك.

٤- المبرد "أبو العباس محمد بن يزيد المبرد". ت (٢٨٥هـ).

كان المبرد من أشهر نحاة البصرة الذين يلجأون إلى التأويل، إذا ما اصطدم النص بقاعدة من قواعدهم، ومن المواضع التي تعسف فيها المبرد بالقول بالتأويل إضماره للفاعل في قوله تعالى: "ثم بدا لهم من بعد حين لَيَسْجُنُنَّهُ"**** . ففاعل (بدا) عنده مصدر مقدر، وتقديره: "ثم بدا لهم بدوٌ"، ثم حذف (بدوٌ) من الكلام لدلالة (بدا) عليه، وقد أشرنا إلى هذا فيما سبق.

ومنها أيضاً إعرابه للاسم الواقع بعد "إذا" و "إن" الشرطتين فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، شأنه في هذا شأن البصريين، فيقول: "ولو رفع هذا على غير الفعل، لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال"(٧) .

---

(١) الجاحظ: (الحيوان) تحقيق (عبد السلام هارون)،(ب.ط)،مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٣٨-١٩٤٥م. ج١،ص٩١.

* سورة الرعد آية (٣١).

** سورة البقرة آية (١٢٠).

(٢) الأخفش: (معاني القرآن) تحقيق (فائز فارس)، ط١، (ب.ن) ، (ب.م)، ١٩٧٩م. ج١ ص١٢٠.

(٣) انظر الأخفش: (معاني القرآن). ج١ ص٧٦،١٣٦ ، ج٢ ص٢٩٥.

*** سورة التوبة آية (٦).

(٤) ولمزيد من التفصيل انظر: الفصل الثاني من هذا البحث (تقدير الإعراب). ص٤٠ ، ٤١ .

(٥) انظر: الفصل الثاني (تقدير الإعراب). ص٣٨ ، ٢٩ .

(٦) انظر: الفصل الثاني (تقدير الإعراب). ص٤٠ .

**** سورة يوسف آية (٣٥).

(٧) المبرد: (المقتضب). ج٢ ص٧٥.

٥- ابن السّرّاج "أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي". ت(٣١٦هـ).

نادى ابن السراج بالتأويل في مواضع متعددة منها: إضمار الفعل الناصب للمنادى، إذ قال: "وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب. من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي فلاناً..."[١] . وغيرها من ا لمواضع[٢] .

٦- الجرجاني" أبو بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني". ت(٤٧١هـ).

وهو من المؤيدين للتأويل، إذ يمنع أخذ الكلام على ظاهره لغرضين: إما لغرض المتكلم نفسه، وإما لغرض الكلام[٣].

ويقول في الغرض الثاني: "أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: "فصبرٌ جميلٌ"* ... لا بد من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواء أكان في التنزيل أو في غيره... وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف ههنا هو أن الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، وجميل صفة للصبر... فتجد هذا الإضمار واجباً؛ لأن الاسم الواحد لا يفيد..."[٤] . ونفهم من هذا أن الجرجاني يحث على تقدير المحذوف في هذا الموضع.

والجدير ذكره أن الجرجاني كان يميل إلى تقدير المحذوف الضروري، الذي تفتقر إليه الجملة[٥] ، ويعارض التعسف في التأويل الذي يؤدي في نظره إلى التهلكة[٦] .

هؤلاء هم أبرز النحاة القدماء الذين نادوا بالتأويل والتقدير وعدم حمل النص على ظاهره، وأمثالهم كثيرون كشرّاح الألفية، وشرّاح شروحها، ومعربي القرآن ومفسريه، والبلاغيين وغيرهم، وهنا قصرنا حديثنا على أشهرهم.

---

(١) ابن السراج: (الأصول). ج١ ص ٣٣٣.

(٢) انظر: ابن السراج(الأصول). ج٢ ص١٦١-١٦٢.

(٣) انظر: الجرجاني (أسرار البلاغة). ص٣٧٢.

* سورة يوسف الآية (١٨) والآية (٨٣).

(٤) الجرجاني: (أسرار البلاغة). ص٣٧٢-٣٧٣.

(٥) انظر: الجرجاني (دلائل الإعجاز). ص٢٤ (مكتبة القاهرة).

(٦) انظر: المصدر السابق. ص٢٤٣ (مكتبة القاهرة).

ب- اللغويون المحدثون الذين نادوا بالتأويل.

ومن أشهرهم:-

١- علي النجدي ناصف.

لقد انبرى للدفاع عن فكرة التأويل والتقدير في اللغة والنحو في العصر الحديث، وكان يؤكد أن التأويل والتقدير كليهما ضرورة استوجبتها اللغة فيقول: "... ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله، محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المميزة"(١) .

ويرد على الذين ثاروا على التأويل والتقدير بقوله: "... وما أرى أن على اللغة منهما بأساً، ولا أن العلماء قد تكلفوا بهما عسراً أو ركبوا شططاً"(٢) .

ومنكر التأويل في نظر النجدي أحد رجلين(٣) :-

١- رجل لم يعرف اللغة حق معرفتها، فهو عنها غريب أو كالغريب.

٢- ورجل عرفها وتجرد لدراستها، ولكنه لم ينضج، أو نضج، ولكنه يطلب نوعاً من الزعامة، يرى نفسه أهلاً له وكافياً فيه، فهذا الرجل يتعجل الاجتهاد ويتكلف الإمامة قبل الأوان.

ويستمر في دفاعه عنهما، ويرى أن النحاة لم يصطنعوا التأويل ولم يتكلفوه، وإنما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النظير على النظير، والاستدلال بالحاضر على الغائب؛ تهديهم رواية واسعة وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة، وحس لغوي غير مدخول(٤) ، ولم تكن هذه الظاهرة تخرص متخرصين، ولا تخيل مخبولين، كما قد يفهم من لجاجة الخائضين فيها وتلاغط اللاغطين عن قصد أو غير قصد(٥) .

٢- عبده الراجحي.

كان من المؤيدين لنظرية العامل إذ يقول: "... والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن

---

(١) علي النجدي ناصف: (من قضايا اللغة والنحو)، (ب.ط)، مكتبة النهضة، مصر، (ب.س). ص٨٨.

(٢) المصدر السابق. ص٨٩.

(٣) انظر: علي النجدي ناصف (من قضايا اللغة والنحو). ص٨٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ٩٢،٩٣، السيد أحمد عبد الغفار(ظاهرة التأويل وصلتها باللغة)، (ب.ط)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (ب.س). ص٥٩، ٦٠.

(٥) انظر: علي النجدي ناصف (من قضايا اللغة والنحو). ص١١٢.

الصورة التي جاءت في النحو العربي"[١] . وبما أنه مع العامل، فهو أيضاً مع الظواهر النحوية الناجمة عنه، كالتأويل والتقدير والحذف، ويظهر هذا من قوله: "وقضية العامل تقودنا إلى قضية التقدير التي لقيت نقداً عنيفاً من الوصفيين، ثم عادت الآن لتكون شيئاً مقرراً أو مؤكداً في التحليل النحوي عند التحويليين، بل إنهم يرون أن هناك قواعد نظمية كلية "Universals" يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات، ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك"[٢] .

٣- السيد أحمد علي محمد.

يدافع عن المذهب المعياري، وما ترتب عليه من القول بالتأويل والتقدير والحذف، والقول بالمحذوف في نظره لم يكن تعسفاً أو افتراضاً عقيماً؛ لأنه يخضع لهذا المنهج المبني على إدراك الاستعمال العربي[٣] .

ومما يؤكد أن السيد أحمد علي محمد من دعاة التأويل قوله: "أغلب ظني أن قبول النحوي بجملة ما لا يتوقف عند الأداء (الشكل)، بل يجب أن يذهب إلى أبعد من ذلك، إلى طبيعة الإنسان وإلى النظام العميق الذي يمتلكه المتكلم. وقد فهم النحويون الأقدمون ذلك العمق في الطبيعة البشرية: فلم يقفوا أمام الشكل، وما المنهج المعياري وما ترتب على الأخذ به من التأويل والتقدير والحذف... إلا انعكاس لتلك البنية التحتية التي دعا تشومسكي إلى الأخذ بها"[٤] .

والجدير بالذكر أن معظم النحاة التقليديين واللغويين المحدثين من غير الوصفيين يقولون بالتأويل ومظاهره المختلفة.

- المنهج التوليدي التحويلي .

ومن الأسباب التي دعتنا إلى تناول هذا المنهج:-

١- ما له من علاقة وثيقة بالمنهج المعياري الذي يعدّ أساساً مهماً في المنهج التحويلي[٥] .

٢- وأنّ معظم اللغويين المحدثين القائلين بالتأويل من أتباعه.

---

(١) عبده الراجحي: (النحو العربي والدرس الحديث). ص١٤٨.

(٢) عبده الراجحي: (النحو العربي والدرس الحديث). ص١٤٩، وانظر كذلك: محمود سليمان ياقوت (قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين). ص١٩٠.

(٣) انظر: السيد أحمد علي محمد (تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي)، ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١م. ص١١٦.

(٤) السيد أحمد على محمد: (تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي). ص٦٧، ٦٨.

(٥) انظر: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص١٥٦.

إذن، ما النحو التحويلي؟ هو النحو "الذي يهتم بالقوانين التي تحدد البنية التحتية وتربطها ببنية السطح"(١) .

ومن أهم سمات هذا المنهج :-

١- استناده على أساسين في التنظير هما: التوليد* والتحويل** ، ومنهما جاءت القواعد التوليدية التحويلية(٢) .

٢- ينظر هذا المنهج إلى الجمل باعتبارين هما: مبنى ظاهري للجمل، أي البنية السطحية، ومبنى باطني، أي البنية التحتية(٣) .

٣- يعنى بالداخل أو بالبنية العميقة للغة، ويقول عبده الراجحي في هذا: "... إن وصف البنية السطحية لا يقدم شيئاً بل لا يعتبر علماً؛ لأنه لا يفسر شيئاً، ولكن الأهم هو الوصول إلى البنية التحتية أو العميقة لتقف على قوانين الطبيعة البشرية"(٤) .

وذلك لما تلعبه من دور كبير في تحديد المعنى الذي اهتموا به اهتماماً كبيراً، لما له من دور في استنباط القواعد اللغوية، وهذا ما استبعده الوصفيون؛ لأنه ليس من اختصاص أهل اللغة في نظرهم(٥) .

٤- ويرى التحويليون بعض الجوانب أصيلة في الدرس النحوي، في حين يراها الوصفيون نقاط ضعف وينتقدونها، ومنها:-

(١) قضية الأصلية والفرعية(٢) العامل(٣) قواعد الحذف(٤) قواعد الزيادة والإقحام

---

(١) عبده الراجحي: (النحو العربي والدرس الحديث). ص١٢٤.

* التوليد: هو مفهوم أخذ من معنى الكلمة: يولد أو يخلق (Generate). وهو مفهوم يرتبط في ذهن تشومسكي بالتوليد الرياضي متأثراً بالعلوم الرياضية، أي قابلية المعادلات الرياضية من توليد قيم لا نهاية لها، بينما التوليد في الدراسات اللغوية يعني توليد جمل لا حصر لها من عناصر لغوية محدودة، وهذه الجمل مضبوطة بقوانين تسمى بالقواعد التوليدية. انظر: على زوين (منهج البحث اللغوي). ص٤٥، عبدالراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص١١٧، خليل عمايرة (النظرية التوليدية وأصولها في النحو العربي)، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، مج٤، ع١، أغسطس ١٩٨٥م. ص٣٧.

** التحويل: هو مفهوم يطلق على تحويل البنية العميقة إلى البنية الخارجية التي يلفظها المتكلم، ويسمعها المستمع نتيجة تطبيق قواعد لغوية تسمى بالقواعد التحويلية. انظر: داود عبده (التقدير وظاهر اللفظ)، الفكر العربي، بيروت، ع(٨-٩) مارس، س١، ١٩٧٩م. ص٧.

(٢) انظر: على زوين (منهج البحث اللغوي). ص٤٤.

(٣) انظر: على زوين (منهج البحث اللغوي). ص٤٥، خليل عمايرة (النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي). ص٣٦،٣٨،٣٩.

(٤) عبده الراجحي: (النحو العربي والدرس الحديث). ص١١٢-١١٣.

(٥) انظر: زين مهيدات (قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف). ص٦٤.

(٥) قواعد إعادة الترتيب. وهذه هي أهم الجوانب التحويلية في النحو العربي[١] .

٥- يعتمد هذا المنهج بالدرجة الأولى على العقل لتأثره منهج ديكارت العقلاني[٢] .

ولا بد من الإشارة هنا إلى ما يراه عبده الراجحي من أن الجوانب التحويلية تغلب على النحو العربي، لما بينهما من أصول مشتركة[٣] ، في حين يرى محمد الخولي أن القواعد التحويلية هي مكملة للقواعد التقليدية الموجودة عند النحاة القدماء[٤] .

ومما سبق يتضح لنا أن هذا المنهج يقر بالتأويل وحمل النص على غير ظاهره، بل إنَّ الوقوف على السطح عند أتباعه لا يفيد شيئاً، ولا بد من الغوص في أعماق النص لتحقيق الفائدة، وفهم معنى النص.

٣- المذهب الثالث: الوسط بين المؤيد والمعارض للتأويل.

يقف أتباع هذا المذهب من التأويل موقفاً وسطاً، فتارة يلجأون إليه، وتارة أخرى يفرون منه، ويمثله كثير من النحاة الأوائل واللغويين المحدثين، وسنقصر حديثنا على أشهرهم:-

أ- من النحاة الأوائل :-

١- الكسائي "أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي". ت(١٨٩هـ).

يُعدُّ مؤسس مدرسة الكوفة[٥] ، التي يعنى أتباعها بالنقل والرواية، والبعد عن القياس البعيد، والتوجيه المفتعل، والتأويلات المتعسفة، والإمعان المنطقي، كما أنهم يلجأون إلى تعديل القواعد النحوية، حتى تتلاقى مع المسموع، ويفسرون النصوص اللغوية والقرآنية تفسيراً لا يكاد يخالف الظاهر في الغالب[٦] ، فلهذا عُدَّ منهج المدرسة الكوفية منهجاً وصفياً[٧] ، وقيل: إنَّ أتباع هذه المدرسة من أصحاب المنهج الظاهري، إذ يحتكمون إلى السماع ويقفون عند حدود المروي،

---

(١) انظر: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص١٤٣-١٥٦، علي زوين (منهج البحث اللغوي). ص٤٧-٤٨.

(٢) انظر: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص١٢٦، على زوين (منهج البحث اللغوي). ص٤٧.

(٣) انظر: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص١٤٣.

(٤) انظر: محمد الخولي (قواعد تحويلية للغة العربية)، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م. ص٢١٥.

(٥) انظر: مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة). ص٣٥٧، كمال إبراهيم (الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية)، مجلة الاستاذ، جامعة بغداد، بغداد، مج ١٤، ع(١-٢)، (١٩٦٦-١٩٦٧م). ص١٥ وما بعدها.

(٦) انظر: مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة)٣٥٢، محمود حسين آل ياسين (في المدارس النحوية)، المورد، ج٣ ، ع٤، ١٩٧٤م. ص٦٧.

(٧) انظر: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص٥٨.

٣- أبو جعفر النحاس "أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يوسف المرادي النحوي المصري". ت(٣٣٨هـ).

اتبع النحاس المنهج الجامع أو الانتقائي[١] في معالجته للقضايا النحوية، فلهذا نراه تارة مع البصريين، وأخرى مع الكوفيين، وثالثة مساوياً بينهما، ورابعة يترك المسألة دون تفضيل رأي أحدهما. فلذلك جاء موقفه متأرجحاً بين التأويل وعدمه، فها هو ذا يتجنب القول به في كتابه "التفاحة"، حيث كان النحاس صاحب منهج وصفي في تقعيده لقواعده[٢] . ومن المسائل التي أخذ فيها النحاس بالظاهر ولم يقل فيها بالتأويل إعرابه "محمدٌ" في قولك: "محمدٌ قامَ" أو "قامَ محمدٌ" فاعلاً بغض النظر عن تقدمه أو تأخره[٣] . وكذلك نراه يبعد عن التأويل وينصب المضارع بلام الجحود، ولام كي، وبالواو دون إضمار "أنْ" بعدها، فيقول: "أتيتك لتحسن إليَّ. نصبت تحسن بلام كي. وما كان عبدالله ليشتمك. نصبت بلام الجحود. وتقول: لا تضرب زيداً وتأخذ ماله. نصب بواو الصرف"[٤] .

وأحياناً، نراه غارقاً في التأويل متبعاً لطريقة البصريين، ومنه ما قاله في قوله تعالى: "والمقيمينَ الصلاةَ"* ، فهو يعرض في كتابه "إعراب القرآن" لستة من آراء النحاة في هذه المسألة، من بينها رأي سيبويه، وهو أن "مقيمينَ" منصوبة على المدح، أي: "أعني المقيمينَ" وهو ما ذهب النحاس إلى تأييده بقوله: "وهذا أصح ما قيل في المقيمين"[٥] .

٤- ابن جني "أبو الفتح عثمان بن جني" ت. (٣٩٢هـ).

عدَّ عددٌ من المحدثين ابن جني رائداً للمدرسة الوصفية[٦] ، وذلك لتناوله الظواهر اللغوية على أساس شكلي[٧]، ويقف ابن جني مع المسموع والمنطوق به من العرب وإن كان مخالفاً للقياس[٨]. ومن المواضع التي وقف فيها ابن جني أمام النص ولم يتأوله تجويزه وقوع المصدر المؤول ظرفاً من غير تقدير مضاف، نحو قوله تعالى: "ولا أخافُ ما تُشْرِكُونَ بِهِ إلا أنْ يشاءَ

---

(١) انظر: زهير غازي زاهد (أبو جعفر النحاس ومنهجه في النحو)، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ع١٧، ١٩٨١م. ص٣٤.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر (دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء). ص٥١٧.

(٣) انظر: النحاس (التفاحة في النحو) تحقيق (كوركيس عواد)، (ب.ط)، مطبعة العاني، (ب.م)، ١٩٦٥م. ص١٧.

(٤) النحاس : (التفاحة في النحو). ص١٩.

* سورة النساء، آية (١٦٢).

(٥) النحاس: (إعراب القرآن). ج١ ص٤٧١.

(٦) انظر: أنيس فريحة (تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة). ص٤٠.

(٧) انظر: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص٦٠.

(٨) انظر: معاذ السرطاوي (ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية). ص١٣٩.

ربِّي شيئاً"*. وهنا أجاز ابن جني نصب المصدر المؤول من(أنْ) وما بعدها على الظرفية من غير تأويل(١) .

وعلى الرغم من هذا الجانب الوصفي في مذهب ابن جني النحوي، نراه في معظم الأحيان ينتصر لمنهج البصريين ويتأول ويقدر، شأنه في هذا شأنهم.

ومن المواضع التي أوّل فيها، قوله بإضمار (أنْ) بعد الفاء والواو وأو ولام الجر وحتى: "وتضمر أنْ بعد خمسة أحرف وهي: الفاء والواو وأو ولام الجر وحتى"(٢) . وغير ذلك من المواضع التي نجدها مبثوثة في مؤلفاته المتعددة(٣) .

٥- الزمخشري "أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري". ت (٥٣٨هـ).

كان الزمخشري من أتباع المذهب الاعتزالي الذي يلجأ غالباً إلى التأويل بالخروج عن ظاهر النص، والغوص في أعماقه، وذلك حتى يتناسب النص مع مبادئه، ولهذا نجد الزمخشري أحياناً يلجأ للتأويل والتقدير ويعتسف فيهما بدون داعٍ إليهما، وقد اتبع الزمخشري منهج البصريين أيضاً في مواضع متعددة منها: تقديره لحرف الجر المحذوف في قوله تعالى: "واختارَ موسى قومَهُ سبعينَ رجلاً"** ، حيث أشار إلى أنّ حرف الجر حذف من هذه الآية، فتعدى لذلك الفعل بنفسه إلى المفعول(٤) ، واتبعهم في عدم جواز وقوع الاسم بعد "إذا" الشرطية كما هو في قوله تعالى: "إذا الشمسُ كُوِّرَتْ"***. فـ "الشمسُ" اسم مرفوع عنده على الفاعلية؛ لأن إذا يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط(٥) .

وعلى الرغم من انغماس الزمخشري في تأويل بعض النصوص، والخروج عن ظاهر النص، نجده في بعض الأحيان يقف أمام النص دون حراك، أي أنه يأخذ النص على ظاهره دون تأويل، وأشار الحموز إلى هذا في مواضع متعددة من كتابه "التأويل النحوي في القرآن الكريم" منها: تفريغ المفعول المطلق المؤكد لعامله(٦) في نحو قوله تعالى: "إن نُظنُّ إلا ظَنّاً"* ، إذ جوز الزمخشري تفريغ المفعول المطلق والمؤكد لعامله في هذه الآية دون اللجوء إلى التأويل بقوله:

---

* سورة الأنعام آية (٨٠).

(١) انظر: الحموز (التأويل النحوي في القرآن الكريم). ج١ ص٨٩، ٣٧٧.

(٢) ابن جني: (اللمع). ص١٢٧.

(٣) انظر: ابن جن: (المحتسب). ج١ ص١٦٢، ٢٦٤، (الخصائص). ج١ ص٢٨٤.

** سورة الأعراف آية (١٥٥).

(٤) انظر: الزمخشري (المفصل). ص٣٤٦.

*** سورة التكوير آية (١).

(٥) انظر: الزمخشري (الكشاف). ج٤ ص٧٠٧.

(٦) انظر: الحموز (التأويل النحوي في القرآن الكريم). ج١ ص٩٣.

* سورة الجاثية آية (٣٢).

"فإن قلت: ما معنى: "إن نظن إلا ظنا" قلت: أصله: نظن ظناً، ومعناه إثبات الظن فحسب، فأدخل حرف النفي والاستثناء ليفاد الظن مع نفي ما سواه..."[١] . وهذا ما منعه النحاة إذ لم يجوزوا تفريغ المفعول المطلق المؤكد لعامله.

ونخلص إلى أنّ موقف هؤلاء النحاة القدماء من التأويل كان "بين بين"، أي موقفاً وسطاً بين الرفض والتأييد.

ب- اللغويون المحدثون الذين كانوا مع التأويل في مواضع وضده في مواضع أخرى.

ومن هؤلاء اللغويين المحدثين الذين تأرجح موقفهم من التأويل:-

١- داود عبده .

وقف داود عبده من التأويل موقفاً معتدلاً، فتارة يقرّ به ويرى أنه ضرورة لا بد منها، وأخرى يمنعه، ويرى أنه تكلف لا حاجة لنا به، وفي هذا المقام، سوف نعرض لبعض المسائل التي رفض فيها داود عبده التأويل، وأخرى أوّل فيها.

- النوع الأول: المسائل التي رفض التأويل فيها، إذ يقول: "ولست أنكر أنّ كثيراً من تقديرات النحاة لا سند لها لغوياً، وقد لجأوا إليها لتبرير حركة إعراب أو للحفاظ على قاعدة تبنوها ولم يشاءوا تغييرها".[٢]

وتنحصر مسائل هذا النوع بالشواهد الافتراضية التالية[٣] :-

١- إنّ حراسنا أسداً.
٢- إنّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ.
٣- الرجلُ ذهبَ.
٤- إذا السماءُ انشقتْ.
٥- هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ .
٦- مررت بزيد الفاضلُ.
٧- "والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما"* .

---

(١) الزمخشري: (الكشاف). ج٤ ص٢٩٣.

(٢) داود عبده: (أبحاث في اللغة العربية). ص٢١.

(٣) انظر: داود عبده (أبحاث في اللغة العربية). ص٢١-٢٣، محمود سليمان ياقوت (قضايا التقدير النحوي). ص١٩٥.

* سورة المائدة آية (٣٨).

- النوع الثاني: المسائل التي جوز فيها التأويل، إذ يقول: "غير أن هذا لا يعني أنَّ كل تقديرات النحاة يجب أن ترفض،فالأخذ بواقع اللغة يتطلب التقدير في كثير من الأحيان"(١).

وتنحصر مسائل هذا النوع بالعبارات التالية(٢) :-

١- ما كلٌّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً.

٢- اذهبْ إلى بَيْتِكَ.

٣- ادرسْ تَنْجَحْ.

٤- لا تهملْ تنجحْ.

٥- كتابُ الأستاذِ الجديدِ.

٦- جاء الذيْ وصلَ أمسِ.

٧- ما أخذها غيرُكَ.

ويعلل قبوله للتقدير في هذه العبارات بعدة أسباب منها: تجنب التكرار، أو مراعاة التركيب اللغوي الذي لا يستقيم أحياناً بدون تقدير للمحذوف، أو وجود أكثر من معنى لبعض العبارات، ولفهم المعنى المقصود من العبارة لا بد من تأويلها لمعرفة أصلها عنده(٣) .

والتقدير المقبول عند داود عبده هو التقدير الذي "ليست غايته تبرير حركات أواخر الكلمات التي شذت عن قواعد النحو، وإنما تفسير التراكيب التي خرجت عن أنماط اللغة. وذلك أنك تستطيع تقدير كلمات مختلفة لتبرير حركة إعراب معينة دون أن يؤثر ذلك على معنى الجملة الأمر الذي لا تستطيع أن تفعله بالنسبة لتركيب العبارة أو الجملة. فتقدير الفاعل "أنت" لفعل الأمر "اكتبْ"، مثلاً، أمر مختلف كلياً عن تقدير كلمة "هو" لتبرير قراءة "رَبُّ" في "الحمد لله ربُّ العالمين"* بالرفع، أو تقدير كلمة "أعني" أو "أمدح" لتبرير قراءتها بالنصب، فتركيب الجملة لا يستدعي تقدير أي من الكلمتين، على عكس تقدير "أنت" في الحالة الأولى"(٤) .

---

(١) داود عبده: (أبحاث في اللغة العربية). ص٢٣.

(٢) انظر: داود عبده (أبحاث في اللغة العربية). ص٢٣-٢٥، محمود سليمان ياقوت (قضايا التقدير النحوي). ص١٩٥.

(٣) انظر: داود عبده (أبحاث في اللغة). ص٢٣،٢٤، محمود سليمان ياقوت (قضايا التقدير النحوي). ص١٩٦-١٩٧.

* سورة الفاتحة آية (٢).

(٤) داود عبده: (أبحاث في اللغة). ص٢٦، وانظر كذلك: محمود سليمان ياقوت (قضايا التقدير النحوي). ص١٩٧.

٢- السيد أحمد عبد الغفار.

كان هذا اللغوي المحدث مؤيداً للتأويل في بعض المواضع ورافضاً له في مواضع أخرى، ويتضح هذا من قوله: "يمكن القول بأن التأويل بالتقدير؛ ضرورة يحتاج إليها علم اللغة في بعض أبوابه، وقد يكون ذلك مفيداً كما هو الحال في مثل: (لعلّي أبلغُ الأسبابَ" ... بضرورة تقدير العامل لفائدة التفصيل بعد الإجمال). فالتأويل في درس النحو يستلزم التقدير، ويعوّل عليه أكثر الأحوال، فقد لا يتم المعنى، ولا تتضح إشاراته إلا بذكر المحذوف، ورد الأسلوب إلى نظمه، ولن يحدث هذا إلا عن طريق التقدير. وربما لا يُحتاج إلى التأويل في أبواب أخرى يكون فيها مؤدياً إلى غموض قد يضر أكثر مما ينفع"(١).

٣- عباس حسن.

كان عباس حسن من اللغويين المحدثين الذين وقفوا على ظاهر النص، وابتعدوا عن التأويل والتخريج اللذين لا داعي لهما في كثير من الأحيان، ويقول في هذا: "... والوسيلة الصحيحة لذلك أن ندع كل تأويل وتخريج على الطراز المعيب... وأن نجري الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة كما رويت إلينا... ونغير من القواعد النحوية ما يحرم هذا أو يعارضه..."(٢).

وهذه هي الطريقة التي يقترحها عباس حسن لتيسير النحو، كما أنه يؤيد فكرة العامل باعتباره وسيلة يحتاج إليها الناشئ لضبط كلماته وألفاظه في سهولة وخفة(٣)، إلا أن هذا العامل خرج عن دائرته المحمودة، وأصبح يتحكم في الألفاظ والتراكيب، فبدلاً من أن يكون وسيلة لتيسير اللغة على المتعلمين، أصبح سبباً من أسباب الإساءة إلى اللغة وتعسيرها على المتعلمين والراغبين فيها والناطقين بها(٤)، فلهذا كله نادى عباس حسن بتطهير النحو العربي من فكرة العامل وآثارها، بقوله: "... ولا مناص من تطهيره منها إن أردنا له إصلاحاً، وللغتنا تيسيراً..."(٥).

** سورة غافر آية (٣٦).

(١) السيد أحمد عبد الغفار: (ظاهرة التأويل وصلتها باللغة). ص٦٠.

(٢) عباس حسن: (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، (ب.ط)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م. ص٢٠٥.

(٣) انظر: عباس حسن (اللغة والنحو بين القديم والحديث). ص١٩٠، السيد أحمد على محمد (تسايط العامل وأثره في الدرس النحوي). ص٦٥.

(٤) انظر: عباس حسن (اللغة والنحو بين القديم والحديث). ص٢٠٤-٢٠٥.

(٥) عباس حسن: (اللغة والنحو بين القديم والحديث). ص٢٠٥.

وعلى الرغم من ثورته على العامل وما نجم عنه من تكلف في تقدير المحذوف، يرى أن هناك مواضع لا بد فيها من القول بالمحذوف، ويشير إلى هذا بقوله: "...اللهم إلا فيما لا غنى عنه، ولا ضرر فيه كحذف المبتدأ؛ أو الخبر حين يسأل السائل: من سافر؟ فتجيب علي ... وأمثال هذا مما لا بد منه، ولا بأس به"(١) .

ونخلص من ذلك كله إلى أنَّ موقف عباس حسن من التأويل كان "بين بين" يرفضه إذا كان يعسر اللغة والنحو على المتعلمين، ويبيحه إذا كان تقدير المحذوف لا ينجم عنه ضرر.

- موقف الباحثة من التأويل ومظاهره المختلفة.

تأخذ الباحثة بالمذهب الثالث الذي يبيح التأويل في مواضع، ويرفضه في مواضع أخرى حسب ما يتفق مع واقع اللغة. وبهذا جاء موقفها من المسائل النحوية في نوعين:-

أ- النوع الأول: تختار الباحثة فيه الوقوف على ظاهر النص وترك التأويل؛ لأنه لا حاجة لنا به، ومن مسائل هذا النوع ما يلي:-

١- المنصوب على نزع الخافض.

نحو قولك: دخلتُ المنزلَ. فـ "المنزلَ" عند جمهور النحاة منصوب على نزع الخافض؛ لأن الفعل "دخل" لازم، وإذا أردنا تعديته، فنحن بحاجة إلى وساطة حرف الجر، وهنا، جاء الفعل متعدياً بنفسه بدون وساطة. والسؤال هنا: ما الفائدة التي يجنيها النحاة من قولهم السابق؟؟

ترى الباحثة أن نؤخذ هذه الجملة وأمثالها على ظاهرها دون اللجوء إلى القول بالنصب على نزع الخافض، خاصة أن القول به لا يدل على وظيفة نحوية محددة كالفاعلية، والمفعولية...الخ، وما النصب على نزع الخافض إلا مظهر من مظاهر الانتقال من حالة اللزوم إلى حالة التعدي، أو أنه مظهر من مظاهر الاختلافات اللهجية، بل هو في بعض الأحيان للضرورة الشعرية.

٢- العامل في المنادى.

اعتاد الجمهور إعراب المنادى مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره "أدعو" أو "أنادي" وهو تكلف واضح في تقدير المحذوف، فهل جملة النداء قبل تقدير الناصب للمنادى تحمل نفس المعنى بعد تقديره؟؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تأتي بالنفي، وذلك لوجود فرق كبير بينهما، ويتضح هذا من قولك: "يا زيدُ" و "أدعو زيداً". ففي الحالة الأولى، تكون جملة النداء قبل تقدير

---

(١) عباس حسن: (اللغة والنحو بين القديم والحديث). ص٢٠٧.

الناصب للمنادى إنشائية انفعالية شعورية، وفي الحالة الثانية بعد التقدير، تحولت الجملة إلى خبرية.

وجملة النداء بوصفها جملة إنشائية لا ينطبق عليها التحليل اللغوي الذي تخضع له الجملة الخبرية، وقد أدت بتركيبها المعهود المعنى المقصود، بدون الحاجة إلى القول بالمحذوف، فلا داعي -في نظر الباحثة- إلى التعسف في تقدير المحذوف، ما دام المعنى واضحاً ومفهوماً.

٣- الاشتغال.

يتكلف عددٌ من النحاة في تقدير المحذوف في بعض صور الاشتغال نحو قولك: زيداً ضربتُه. فـ "زيداً" مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، وتقديره "ضربت"، فتصبح الجملة بهذا التقدير "ضربت زيداً ضربته".

ولكن السؤال هو: هل هذه الصورة الأخيرة الركيكة للجملة بعد التقدير مستعملة في لغتنا الفصيحة؟؟

إنَّ الباحثة تأخذ في هذه المسألة برأي الكوفيين[١] القائل إن العامل في الاسم المشغول عنه هو الفعل المتأخر.

٤- الاسم المرفوع بعد بعض أدوات الشرط "إنْ، إذا، لو".

منع جمهور البصريين وقوع الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات، وذلك لاختصاصها بالدخول على الأفعال، فلهذا عملوا على تقدير فعل يكون هو الرافع للاسم التالي لها، نحو قوله تعالى: "وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فأجره"، وقوله: "إذا الشمسُ كورتْ"، وقولهم: "لو ذاتُ سوارٍ لطمتني"، وتقدير هذه العبارات عندهم على التوالي هي: "وإنْ استجارَكَ أحدٌ" و "إذا كورتْ الشمسُ" و "ولو لطمتني ذاتُ سوارٍ".

وترى الباحثة أن هذا تعسف ومبالغة في تقدير المحذوف، وتذهب مع الكوفيين والأخفش[٢] إلى أن "أحدٌ" و "الشمسُ" و "ذاتُ" مبتدآت وما بعدها أخبار عنها.

٥- في الاستثناء المفرغ.

يتعسف بعض النحاة في تقدير المحذوف في هذا النوع من الاستثناء، نحو قولك: ما جاء إلا زيدٌ، فقد ذهب معظم النحاة إلى أن المستثنى منه محذوف، وهو اسم عام تقديره "أحدٌ".

---

(١) انظر: الفصل الثاني (تقدير الإعراب). ص ٤٣ .

(٢) انظر: الفصل الثاني (تقدير الإعراب). ص ٣٩ و ٤٠/ ٤١ .

إن هذا التقدير في نظر الباحثة لا يخدم الإعراب الوصفي الوظيفي التعليمي الذي يحتاج إليه الناشئ، فلهذا علينا أن نأخذ بظاهر النص دون القول بالمحذوف، وأن نعد (زيد) فاعلاً لـ (جاء) في هذا التركيب الذي جيء به للتأكيد لا للاستثناء.

٦- وقد بالغ عدد من النحاة في تقدير المحذوف في نحو قولك: زيدٌ قام. فـ "زيدٌ" له إعرابان عندهم:-

أ- مبتدأ والجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل المستتر فيها العائد على "زيد" خبر المبتدأ.

ب- فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر عنه.

وقد جاء تقدير النحاة على هذا النحو، لتستقيم قاعدتهم النحوية، التي تمنع أن يتقدم الفاعل على الفعل.

وترى الباحثة أنه لا حاجة تدعونا لمثل هذا التقدير، ما دام المعنى يدلنا على أن "زيدٌ" هو الفاعل، تقدم على الفعل أو تأخر عنه، آخذة برأي النحاس في كتابه " التفاحة" كما مر بنا.

٧- جميع تقديرات النحاة في أبواب الندبة والاستغاثة والقسم والمدح والذم وأسماء الأفعال والأصوات والمصادر المثناة والمفردة المضافة مثل "سعديك، لبيك، حنانيك، معاذ الله، سبحان الله وغيرها" إذ لا داعي لها في نظر الباحثة، آخذة برأي جعفر عبابنة القائل بأنها "كلها أساليب انفعالية شعورية، لأنها تستعصي في بعض الأحيان على التحليل اللغوي، ويكثر الخلاف حول عناصرها، وحول سماعية بعضها وقياسيته"[١] .

٨- يكثر حديث النحاة عن تقدير المحذوف في سياق عطفي: -النسق والبيان- والبدل.

وتذهب الباحثة في هذه المسألة مذهب من لا يقدر محذوفاً، خاصة أن حرف العطف يغني عن تكرار العامل، فكأنه هو هو، وأن العامل في المبدل منه هو العامل في البدل أو عطف البيان، على أساس أنهما مقصودان بالحكم، والدليل على ذلك أن البدل يحل محل المبدل منه.

٩- القسم والشرط.

وقد بالغ النحاة مبالغة شديدة في تقديرهم للمحذوف عند حديثهم عن حذف جملة القسم أو جوابه، وجملة الشرط أو جوابه، وذلك لوجود ما ينوب عن المحذوف، ولفهم معنى الجملة بدون هذا التقدير، وتأخذ الباحثة هنا بالطريقة الوصفية التي تتناول هذه الجملة على صورتها التي جاءت عليها ليسهل تعليم النحو للناشئة.

---

(١) انظر: جعفر عبابنة (تأملات في الدرس اللغوي على مستوى الجامعة). ص٦٩.

١٠- إذا جاءت الحال مصدراً.

منع جمهور النحاة مجيء الحال مصدراً، وإذا جاءت مصدراً نحو قولك: جاء زيدٌ ركضاً، عملوا على تأويله بالمشتق، وهنا "ركضاً" مصدر، فعمل النحاة على التفنن في تأويل هذه الجملة، فمنهم من أوّل "ركضاً" بـ "راكضاً"، حتى تستقيم قاعدتهم السابقة، وبعضهم أوّل الجملة بـ "يركض ركضاً"، أي أن "ركضاً" مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره "يركض"، والعامل المحذوف هو الحال.

وتأخذ الباحثة هنا برأي الخليل[١] ، وهو أن "ركضاً" هو الحال بدون تقدير محذوف.

١١- التحذير والإغراء والاختصاص.

جميع هذه الأساليب أساليب انفعالية شعورية، لا ينطبق عليها ما ينطبق على الجمل الإخبارية في التحليل اللغوي، فلهذا ترى الباحثة أنه لا داعي لتقدير المحذوف متفقة مع رأي عبدالمجيد عابدين الذي يقول في هذه المسألة: "وهذه عبارات أكثرها انفعالي إن اخضعناها للمنطق، فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب، وقطعنا الصلة بين معناها وروحها، أو بين منطوقها ونفسية صاحبها"[٢] .

١٢- تقدير المحذوف في بابي المبتدأ والخبر.

يكثر الحذف في هذين البابين كما في قولك: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، فالخبر في هذه الجملة عند جمهور البصريين محذوف وجوباً تقديره "مقترنان"، وترى الباحثة أن الكلام هنا تام لا يحتاج إلى تقدير؛ لأن معنى الجملة "كلُّ رجلٍ مع ضيعتِهِ" آخذة برأي الأخفش[٣] في هذه المسألة.

ومثله قولك: لولا زيدٌ لهلكنا. فالخبر هنا محذوف وجوباً عند جمهور البصريين وتقديره "موجود"، وتأخذ الباحثة هنا بمذهب الفراء[٤] ، القائل بأن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بها، بدلاً من التكلف في تقدير المحذوف الذي لا يفيد شيئاً.

فهذا نمط من الأنماط المكتفية تركيباً الواضحة معنى دون تقدير، مثلها في ذلك مثل: كلُّ شيخٍ وطريقتُهُ، ومثل: لعمري.

---

(١) انظر: الفصل الثالث (تقدير المعنى). ص٧٩.

(٢) عبدالمجيد عابدين: (مدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية)، (ب.ط)، مطبعة الشبكشي، القاهرة، ١٩٥١م. ص٦٢.

(٣) انظر: الفصل الثاني (تقدير الإعراب). ص٣٣ .

(٤) انظر: الفصل الثاني (تقدير الإعراب). ص٣٤، وهذا الفصل ص١١٦ .

١٣- إضمار (أنْ) بعد الحروف الخمسة وجوباً، وهي "اللام وحتى والفاء والواو وأو".

ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع ينصب بـأنْ مضمرة وجوباً بعد هذه الحروف، والذي حملهم على هذا القول فكرة توزيع الاختصاص بين الحروف، فبعضها مختص بالأسماء، وبعضها مختص بالأفعال، فإذا انتقلت حروف الأسماء إلى الأفعال، فلا بد عندئذ من إضمار "أنْ" حتى تطرد القاعدة.

وتأخذ الباحثة في هذا المقام برأي الجرمي الذي أعرب الفعل المضارع المنصوب بعد "الواو[١] والفاء[٢] و أو[٣] " بهذه الحروف نفسها؛ لأنها خرجت من باب العطف.

أما بالنسبة للمضارع المنصوب بعد "حتى[٤] واللام[٥] " فالباحثة ترى أنه منصوب بهما، آخذة برأي الكوفيين؛ لأنهما بمعنى "كي"، وكي تنصب المضارع بدون تقدير.

١٤- تقدير الفعل في نحو"علفتها تبناً وماءً بارداً"و"زَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونَا" وأمثالهما.

ذهب بعض النحاة إلى ضرورة تقدير فعل مناسب من جهة المعنى والإعراب، يكون ناصباً لما بعد الواو؛ لأنه لا يجوز عندهم من جهة الإعراب عطف المفرد "ماء" أو" العيون" على جملة "علفتها تبناً" أو "زججن الحواجبَ"، ولا يجوز من جهة المعنى إعمال الفعل "علف" أو "زجج" بما بعد الواو: "ماء" و "العيون"؛ لأن الماء لا يعلف، والعيون لا تزجج، فلهذا عملوا على إضمار الفعل الملائم لكل منهما، فصار التقدير: "سقيتها ماءً" و "كحلن العيونَا".

وترى الباحثة أنه لا ضرورة لمثل هذا التقدير إذا ضمنا العامل الأول معنى يصح أن يتسلط على المعمولين معا كما في هذين المثالين وأشباههما.

١٥- متعلقات شبه الجملة.

ذهب معظم النحاة إلى أن شبه الجملة الواقعة في موقع الخبر أو الصفة أو الصلة أو الحال لا بد من تعلقها بمحذوف وجوباً تقديره"استقر" أو "مستقر"[٦] .

---

(١) انظر: الفصل الثاني (تقدير الإعراب). ص ٦٣.

(٢) انظر: الأنباري (الإنصاف) مسألة ٧٦.

(٣) انظر: السيوطي (الهمع). ج٢ ص١٠ (مطبعة السعادة).

(٤) انظر: الأنباري (الإنصاف) مسألة (٧٩)، (٨٢)، (٨٣).

(٥) انظر: الفصل الثاني (تقدير الإعراب). ص ٦١ .

(٦) انظر: ابن هشام (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) تحقيق (محمد محي الدين عبدالحميد). ص٤١٠.

وترى الباحثة أنه لا داعي لمثل هذا التكلف والتعسف في التقدير، وأن تعرب شبه الجملة هي نفسها في المواضع السابقة حالاً أو صفةً أو صلةً أو خبراً، اتباعاً للمذهب النحوي الذي لا يقدر محذوفاً.

١٦- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

نحو قوله تعالى: "واسأل القريةَ"* . أي واسأل أهلَ القريةِ.

والباحثة ترى أنه لا فائدة نجنيها من هذا التقدير، فالتقدير هنا يفيد المفسر والبلاغي لا المعرب؛ لأن عناصر هذه الآية الكريمة النحوية مكتملة، ومعناها واضح، فلم التقدير إذن؟!!.

١٧- إعمال صيغ المبالغة الخمس "فَعِيل، فعّال، مِفْعال، فَعُول، فَعِل".

اختلف النحاة في إعمالها، فبعضهم يعملها في الاسم المنصوب بعدها، وبعضهم يمنع إعمالها، ويقدر ناصباً للاسم المنصوب بعدها. وهنا تأخذ الباحثة برأي البصريين الذي يُعْمِلُ هذه الصيغ فيما بعدها بدون تقدير محذوف؛ لأنه أقرب إلى الفطرة والذوق السليم.

١٨- اسم المصدر.

منع البصريون إعمال اسم المصدر فيما بعده، فلهذا عملوا على تقدير عامل محذوف يكون هو الناصب للاسم المنصوب بعده، وتأخذ الباحثة هنا برأي الكوفيين الذي يُعْمِلُ اسم المصدر فيما بعده بدلا من تقدير المحذوف.

ب- النوع الثاني: المسائل النحوية التي تختار الباحثة فيها تقدير محذوف، لأن واقع اللغة يطلبه، والمعنى لا يستقيم بدونه. ومن مسائل هذا النوع ما يلي :-

١- حذف المضاف إليه بعد "قبل" و"بعد" عند ترك التنوين، نحو قولك:من قبلِ ومن بعدِ.

وما نلاحظه هنا أن "قبل" و "بعد" لم ينونا، وذلك يدلنا على أن المضاف إليه قد حذف منهما مع نية ثبوت لفظه، ولو أنه لم ينوَ لنون المضاف، خاصة أنه من شروط المضاف في الإضافة ألا ينون، فلهذا لا بد من تقدير المضاف إليه في هذا الموضع ليستقيم المعنى والاعراب معاً.

٢- تقدير حرف الجر.

ذهب النحاة إلى تقدير حرف الجر عندما يكون الاسم مجروراً بدون جار له، نحو قول رؤبه: خيرٍ إن شاء الله. جواباً لمن سأل: كيف أصبحت؟

---

* سورة يوسف آية (٨٢).

وترى الباحثة ضرورة تقدير حرف الجر في هذا الموضع، وذلك لمجيء الاسم مجروراً بغير جارٍّ، ولعدم وجود ما ينوب عنه، بالإضافة إلى أن المعنى يطلبه ويستقيم بتقديره. هذا في العبارات المسموعة عن العرب بالجرّ.

٣- توجد بعض المواضع التي لا بد فيها من تقدير المحذوف ليناسب قيود التوارد في النحو، منها:-

- قولهم: "خذ اللصَ قبل يأخذَكَ".

وتذهب الباحثة في هذا الموضع مذهب الذين يوجبون تقدير (أنْ) قبل "يأخذك"؛ لأن "قبل" لا تسبق إلا الاسم أو المصدر الصريح أو المؤول، يقول داود عبده في هذا: "إن مثل هذا التقدير ضروري سواء أوردت كلمة "يأخذ" بالنصب أم بالرفع أم بالجزم؛ لأن "قبل" تسبق الاسم أو المصدر أو المصدر المؤول ولكنها لا تسبق الفعل، وتقدير "أنْ" في هذه الحالة يعني أن الأصل وجود مصدر مؤول "أنْ يأخذَكَ" في الجملة السابقة لا فعل مضارع فقط"[١] .

- قولهم: "تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه".

وتأخذ الباحثة في هذا المثل برأي الذين يوجبون تقدير (أنْ) قبل "تسمع".

يقول علي النجدي ناصف في هذا: (والمعنى في المثل على تأويله بسماعك بالمعيدي خير من رؤيته. على أن المثل يروى "أنْ تسمعَ بالمعيدي" بذكر "أنْ"، ويروى "تسمع بالمعيدي لا أن تراه" بعطف مصدر مؤول على تسمع، وكلتا الروايتين ... تقتضي التأويل ... وتدل على نية "أنْ" قبل "تسمع")[٢] .

فقيود التوارد في النحو العربي تمنع عطف المصدر المؤول إلا على اسم أو مصدر، وبما أن "تسمع" فعل فكان لا بد من تقدير "أنْ" قبله ليصح عطف المصدر المؤول عليه. ويقوّي هذا الرأي أن إحدى روايات المثل تظهر فيها "أنْ" قبل "تسمع".

- قولهم: "راكبُ الناقةِ طليحان".

ترى الباحثة أنه لا بد من تقدير المحذوف في هذا المثل ليناسب قيود التوارد التي تتطلب المطابقة بين المبتدأ والخبر، وبما أن هذه المطابقة غير متوافرة هنا، فلا بد من العمل على تأويله.

---

(١) داود عبده: (أبحاث في اللغة العربية). ص٢٨.

(٢) علي النجدي ناصف: (من قضايا اللغة والنحو). ص١٠٦.

وفي هذا يقول طاهر حمودة: "... وبعض تراكيب الأمثال يتحتم معه تقدير عنصر محذوف أو أكثر، ففي قولهم "راكبٌ الناقةِ طليحان" لا بد أن نقدر محذوفاً يتمثل في حرف عطف ومعطوف؛ لأن "طليحان" لا تصلح خبراً عن الراكب وحده لانتفاء المطابقة، فالأصل "راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان" ثم حذف المعطوف وواو العطف اعتماداً على سبق ذكر الكلمة، ولأن الخبر يفهم نية هذا الأصل المقدر"(١) .

والجدير بالذكر أن قضية الحذف قضية بلاغية أسلوبية "تعبيرية"(٢) ونحوية تتصل بنظرية العامل، وتمثل عنصراً مهماً لفهم العلاقات بين الكلمات في العبارات أو الجمل، ولفهم الروابط التي تحكم العلائق بين بعض الكلمات وبعض(٣) . وهي ظاهرة مشتركة بين اللغات الإنسانية، إذ يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة، أو التي يمكن فهمها من السياق(٤) .

ونخلص من هذا كله إلى أن التأويل بمظاهره المختلفة حقيقة واقعة في النحو العربي لا يمكننا إنكارها، ولكن علينا أن نفرق بين نوعين من التقدير، تقدير لا بد منه؛ لأن واقع اللغة يطلبه، وتقدير متكلف متعسف لا يعدو في الحقيقة أكثر من كونه إجراءً أو وسيلة لجبر النقص الذي يشوب ظاهر العبارة، ويلجأ النحاة إليه عندما يتأبى ظاهر النص أو العبارة الخضوع للقواعد المقررة. هذا فيما يخص النحو العلمي.

أما في النحو التعليمي فيحسن الأخذ بالطريقة الوصفية التي تأخذ بظاهر النص ولا تتعداه، عند تعليم النحو للناشئة، وقد ثبت أن هذه الطريقة أنجح وأنجع من طريقة التأويل التي قد تصلح لمرحلة تعليمية متقدمة. وهكذا يصبح التعليم سهلاً جداً، ويُجْعَل النحو أنماطاً تركيبية تحتذى، والأداء النحوي ميكانيكياً وتعبيراً تلقائياً، ليس فيه إضاعة للوقت والجهد.

---

(١) طاهر حمودة: (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي). ص٣٢.

(٢) زين الخويسكي: (ظاهرة الاستغناء في النحو والصرف)، (ب.ط)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥م. ص١٨،٢٣٣.

(٣) انظر: السيد أحمد علي محمد (تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي). ص١١٣.

(٤) انظر: عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ص١٤٩، السيد أحمد علي محمد (تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي). ص١١٤.

المصادر والمراجع

أ- المصادر

ب- المراجع

جـ- الدوريات

د- الرسائل الجامعية

أ- المصادر .

- الأنباري – كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد – (أسرار العربية)، تحقيق (محمد بهجة البيطار)، (ب.ط)، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق، ١٩٥٧م.

- الأنباري – كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد – (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، (ب. ط)، (ب. ن)، (ب. م)، ١٩٨٢م. جزءان.

- الأنباري – كمال الدين أبو بركات عبد الرحمن بن محمد – (البيان في غريب إعراب القرآن)، تحقيق (طه عبد الحميد طه)، مراجعة (مصطفى السقا)، (ب. ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م. جزءان.

- ابن جني – أبو الفتح عثمان – (الخصائص)، تحقيق (محمد علي النجار)، ط٢، دار الهدى، بيروت، لبنان، (ب. س). ثلاثة أجزاء.

- ابن جني – أبو الفتح عثمان – (اللمع في العربية)،تحقيق (فائز فارس)، (ب. ط)، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

- ابن جني – أبو الفتح عثمان – (المحتسب في تبيين شواذ القراءات) تحقيق (علي النجدي ناصف، عبد النجار عبد الفتاح، اسماعيل شلبي، (ب. ط)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ. جزءان.

- ابن الحاج – محمد بن الحاج حسن الكردي السنجوي – (الحذف والتقدير في القرآن الكريم المسمى بالمحذوفات)، تحقيق (محمد أحمد الكزني)، (ب. ط)، مطابع سجل العرب، (ب.م)، ١٩٨٥م.

- ابن الحاجب – جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر – (الإيضاح في شرح المفصل)، (ب. ط)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م. جزءان.

- ابن الحاجب – جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر – (الكافية والإظهار والعوامل في النحو)، (ب.ط)، سلطان محددة كتب خانه، (ب. م) ١٨٦٣م.

- ابن حجر العسقلاني- شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الكناني- (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، ط٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨م. أربعة عشر مجلدا.

- ابن حزم – أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد – (الأحكام في أصول الأحكام)، عني بتصحيحه (أحمد محمد شاكر)، ط.١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٢٥م. ثمانية أجزاء.

- ابن حزم – أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد – (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية)، تحقيق (إحسان عباس)، (ب. ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.

- ابن حزم – أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد – (رسائل ابن حزم الأندلسي – مراتب العلوم)، تحقيق(إحسان عباس)، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.

- ابن الدهان – أبو محمد سعيد بن المبارك – (الفصول في العربية)، تحقيق (فائز فارس)، ط١، دار الأمل، دار الرسالة، إربد، ١٩٨٨م.

- ابن السراج – أبو بكر محمد بن سهل – (الأصول في النحو)، تحقيق (عبد الحسين الفتلي)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م. ثلاثة أجزاء.

- ابن سيدة – أبو الحسن علي بن اسماعيل – (المخصص)، (ب. ط)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (ب. س). خمسة أجزاء.

- ابن الشجري- ضياء الدين أبو السعادات العلوي الحسن – (الأمالي الشجرية)، (ب. ط)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٤٩هـ. جزءان.

- ابن عصفور – علي بن مؤمن – (شرح جمل الزجاجي – الشرح الكبير)، تحقيق (صاحب أبو جناح)، (ب. ط)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، (ب. س). جزءان.

- ابن عصفور – علي بن مؤمن – (المقرب)، تحقيق (أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري)، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م. جزءان.

- ابن عقيل – بهاء الدين عبد الله بن عقيل- (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١، دار الخير، بيروت، دمشق، ١٩٩٠م. جزءان.

- ابن عقيل – بهاء الدين عبد الله بن عقيل- (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١٢، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٦١م. جزءان.

- ابن فارس – أحمد بن فارس بن زكريا – (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها)، (ب. ط)، (ب. ن)، القاهرة، ١٩١٠م.

- ابن فارس – أحمد بن فارس بن زكريا – (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها)، تحقيق (مصطفى الشويمي)، (ب. ط)، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان، ١٩٦٣م.

- ابن قتيبة – أبو محمد عبد الله بن مسلم – (تأويل مشكل القرآن)، إعداد ودراسة (عمر محمد سعيد عبد العزيز)، إشراف ومراجعة (عبد الصبور شاهين)، ط١، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٨٩م.

- ابن مالك – جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله- (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق (محمد كامل بركات)، (ب. ط)، دار الكاتب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٧م.

- ابن مالك – جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله- (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)، تحقيق (عبد المنعم أحمد هريدي)، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٧٥م.

- ابن مضاء القرطبي – أحمد بن عبد الرحمن- (الرد على النحاة)، تحقيق (شوقي ضيف)، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧م.

- ابن مضاء القرطبي – أحمد بن عبد الرحمن- الرد على النحاة)، تحقيق (شوقي ضيف)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

- ابن معطي – أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي- (شرح ألفية ابن معطي)، تحقيق (علي موسى الشوملي)، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م. جزءان.

- ابن منظور- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (لسان العرب)، (ب. ط)، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٩٥٩م. خمسة عشر جزءا.

- ابن منظور- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (لسان العرب)، ط٢، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م. ثمانية عشر جزءا.

- ابن هشام - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف - (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، (ب. ط)، (ب. ن)، (ب.م)، (ب. س). ثلاثة أجزاء.

- ابن هشام - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف - (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط٨، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٠م.

- ابن هشام - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف - (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، رتبه وعلق عليه وشرح شواهده (عبد الغني الدقر)، (ب.ط)، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا، ١٩٨٤م.

- ابن هشام - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف - (شرح قطر الندى وبل الصدى)، تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١٠، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٩م.

- ابن هشام - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف - (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، ط١، المطبعة الأزهرية المصرية، مصر، ١٣١٧هـ. جزءان.

- ابن هشام - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف -(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، تحقيق (مازن المبارك ومحمد علي حمد الله)، مراجعة (سعيد الأفغاني)، ط٣، دار الفكر، (ب. م)، (ب.س). (جزءان).

- ابن يعيش- موفق الدين يعيش بن علي - (شرح المفصل)، (ب. ط)، عالم الكتب، بيروت، (ب.س). عشرة أجزاء.

- أبو جعفر النحاس - أحمد بن محمد بن اسماعيل- (إعراب القرآن)، تحقيق (زهير غازي زاهد)، (ب. ط)، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٧٧م. ثلاثة أجزاء.

- أبو جعفر النحاس - أحمد بن محمد بن اسماعيل- (التفاحة في النحو)، تحقيق (كوركيس عواد)، (ب. ط)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥م.

- أبو حيان الأندلسي- محمد بن يوسف - (البحر المحيط)، تحقيق (عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض)، وشارك في التحقيق (زكريا عبد المجيد النوني، أحمد النجولي الجمل)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م. ثمانية أجزاء.

- أبو حيان التوحيدي - علي بن محمد بن العباس - (الامتاع والمؤانسة) ، تحقيق (أحمد أمين، أحمد الزين)، (ب. ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (ب. س). ثلاثة أجزاء.

- أبو العلاء المعري - أحمد بن عبد الله - (رسالة الغفران)، تحقيق (بنت الشاطىء- عائشة عبد الرحمن-)، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٥٠م.

- أبو العلاء المعري - أحمد بن عبد الله - (رسالة الغفران)، (ب. ط)، دار صادر، بيروت، (ب. س).

- أبو العلاء المعري - أحمد بن عبد الله - (عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري)، تصحيح (محمد عبد الله المدني)، (ب. ط)، أسعد الطرابزوني المدني، دمشق، ١٩٣٦م.

- الأخفش - أبو الحسن سعيد بن مسعدة - (معاني القرآن)، تحقيق (فائز فارس)، ط١، (ب. ن)، (ب. م)، ١٩٧٩م. جزءان.

- الأزهري - أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (تهذيب اللغة).

ج٢: تحقيق (محمد علي النجار)، (ب. ط)، الدار المصرية، القاهرة، (ب. س).

ج٤: تحقيق (عبد الكريم العزباوي)، مراجعة (محمد علي النجار)، (ب. ط)، الدار المصرية، القاهرة، (ب. س). خمسة عشر جزءا.

- الأزهري - خالد بن عبد الله - (شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو)، وبهامشه حاشية الشيخ يس، (ب. ط)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، (ب. س). جزءان.

- الاستراباذي - رضي الدين محمد بن الحسن- (شرح كافية ابن الحاجب)، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م. جزءان.

- الاستراباذي – ركن الدين بن محمد بن شرف العلوي – (الوافية في شرح الكافية)، تحقيق (عبد الحفيظ شلبي)، (ب. ط)، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، عمان، ١٩٨٣م.

- الأشموني – نور الدين أبو الحسن علي بن محمد – (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م. ثلاثة أجزاء.

- الأعلم الشنتمري – أبو الحجاج يوسف بن سليمان – (النكت في تفسير كتاب سيبويه)، تحقيق (زهير عبد المحسن)، ط١، معهد المخطوطات العربية، الكويت،١٩٨٧م. جزءان.

- بطرس البستاني (محيط المحيط)، (ب. ط)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

- التفتازاني – سعد الدين مسعود بن عمر – (شروح التلخيص: وهي مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)، (ب. ط)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، (١٣١٧-١٣١٨)،(١٨٩٩-١٩٠٠م). أربعة أجزاء.

- ثعلب – أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني – (مجالس ثعلب)، شرح وعلق عليه (عبد السلام هارون)، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م. جزءان.

- الجاحظ – أبو عثمان عمرو بن بحر – (الحيوان)، تحقيق (عبد السلام هارون)،(ب. ط)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٤٥م. سبعة أجزاء.

- الخضري – محمد الدمياطي الشافعي– (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك)، الطبعة الأخيرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده، مصر، ١٩٤٠م. جزءان.

- الجرجاني – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد – (أسرار البلاغة) ، شرح وتعليق (عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف)، (ط١)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

- الجرجاني – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد – (دلائل الإعجاز في علم المعاني) ، تحقيق (رضوان الداية وفائز الداية)، ط١، دار قتيبة، ١٩٨٣م.

- الجرجاني – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد – (دلائل الإعجاز في علم المعاني) ، علق عليه (أبو فهر محمود محمد شاكر)، (ب. ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ب. س).

- الجرجاني – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد –(دلائل الإعجاز في علم المعاني)، تحقيق (محمد عبد المنعم خفاجي)، (ب. ط)، القاهرة، ١٩٦٩م.

- الجرجاني – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد –(دلائل الإعجاز في علم المعاني)، صحح أصله (محمد عبده ومحمد محمود التركزي الشنقيطي)، علق حواشيه (السيد محمد رشيد)، (ب. ط)، مكتبة القاهرة، القاهرة، (ب. س).

- الجرجاني – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد – (العوامل المائة في أصول علم العربية)، شرح (خالد الأزهري الجرجاوي)، تحقيق (البدراوي زهران)، ط٢، دار المعارف، القاهرة، (ب. س).

- الجرجاني – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد – (المقتصد في شرح الإيضاح) ، تحقيق(كاظم بحر المرجان)، (ب. ط)، دار الرشيد، ١٩٨٢م. جزءان.

- الرماني – أبو الحسن علي بن عيسى – (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق (محمد خلف الله، محمد زغلول سلام)، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.

- الزبيدي – السيد محمد مرتضي– (تاج العروس من جواهر القاموس)، (ب. ط)، دار ليبيا، بنغازي، طبع على مطابع دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م. عشرة أجزاء.

- الزجاجي – أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق– (الإيضاح في علل النحو)، تحقيق (مازن المبارك)، (ب. ط)، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.

- الزركشي– بدر الدين محمد بن عبد الله– (البرهان في علوم القرآن) ، تحقيق (أبو الفضل إبراهيم)، ط١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة. أربعة أجزاء.

- الزمخشري – أبو القاسم محمود بن عمر– (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م. أربعة أجزاء.

- الزمخشري – أبو القاسم محمود بن عمر– (المفصل في علم اللغة) ، مراجعة (محمد عز الدين السعيدي)، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م.

- السجاعي – أحمد بن أحمد– (حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية لابن مالك)،(ب. ط)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (ب. س).

- السلسيلي– أبو عبد الله محمد بن عيسى– (شفاء العليل في إيضاح التسهيل) ، تحقيق (عبد الله الحسيني البركاتي)، ط١، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م. ثلاثة أجزاء.

- سيبويه – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر– (الكتاب) ، وبهامشه شرح أبي سعيد السيرافي، ط١، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ. جزءان.

- سيبويه – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر– (الكتاب) ، تحقيق (عبد السلام هارون)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م. خمسة أجزاء.

- السيوطي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– (الإتقان في علوم القرآن)، (ب.ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ب. س). جزاءن.

- السيوطي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– (الأشباه والنظائر في النحو)، تحقيق (طه عبد الرءوف سعد)، (ب.ط)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥م. أربعة أجزاء.

- السيوطي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– (شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى بالبهجة المرضية)، (ب. ط)، أصحاب دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ب. س).

- السيوطي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– (شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان)، (ب. ط)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٩م.

- السيوطي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– (المطالع السعيدة – شرح السيوطي على ألفيته المسماه بالفريدة في النحو والتصريف والخط) ، تحقيق(طاهر سليمان حمودة)، (ب. ط)، الدار الجامعية، الاسكندرية،١٩٨١م.

- السيوطي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– (المطالع السعيدة)، تحقيق (نبهان ياسين حسين)، (ب. ط)، الجامعة المستنصرية، (ب.م)، ١٩٧٧م. جزءان.

- السيوطي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) ، تحقيق (عبد العال سالم مكرم)، (ب. ط)، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م. سبعة أجزاء.

- السيوطي – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– (همع الهوامع شرح جمع الجوامع – في علم العربية–)، عني بتصحيحه(السيد محمد بدر النعساني)، ط١، محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه، مصر، ١٣٢٧هـ. جزءان.

- الشنقيطي – أحمد بن الأمين – (الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع)، ط١، أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي الكتبي وأخيه، مصر، (ب. س). جزءان.

- الصبان – أبو العرفان محمد بن علي – (حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو)، (ب. ط)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، (ب. س). أربعة أجزاء.

- الصبان – أبو العرفان محمد بن علي – (حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو)، وبهامشة بعض تقريرات الشيخ أحمد الرفاعي المالكي، ط١، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٥هـ. أربعة أجزاء.

- عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (جامع العلوم الملقب بدستور العلماء في اصطلاحات العلوم والفنون) ، صححه (قطب الدين محمود بن غياث الدين علي الحيدر آبادي)، ط١، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٢٦هـ. أربعة أجزاء.

- العكبري– أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين – (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)، تحقيق (عبد الرحمن سليمان العثيمين)، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

- الغليبولي– مصطفى بن ابراهيم– (تحفة الإخوان على العوامل)، (ب. ط)، مطبع الحاج محرم أفندي البوسنوي، (ب. م)، ١٨٦٤م.

- الفراء – أبو زكريا يحي بن زياد– (معاني القرآن).

ج١: تحقيق (أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار)، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

ج٢: تحقيق ومراجعة (محمد علي النجار)، (ب. ط)، الدار المصرية، القاهرة، (ب. س).

ج٣: تحقيق (عبد الفتاح اسماعيل شلبي)، مراجعة (علي النجدي ناصف)، (ب. ط)، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٧٢م.

- الفيروزأباذي - مجد الدين أبو طاهر بن يعقوب - (القاموس المحيط)، (ب. ط)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩١٣م. اربعة أجزاء.

- القرطبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري- (الجامع لأحكام القرآن)، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٢م. عشرون جزءا في عشرة مجلدات.

- القيسي -أبو محمد مكي بن أبي طالب- (مشكل إعراب القرآن)، تحقيق (حاتم صالح الضامن)، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

- الكفوي - أبوالبقاء أيوب بن موسى الحسيني- (الكليات)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

- الكنغراوي- عبد القادر صدر الدين بن عبد الله- (الموفي في النحو الكوفي)، شرح (محمد بهجة البيطار)، (ب. ط)، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (ب. س).

- المالقي - أحمد بن عبد النور - (رصف المباني في شرح حروف المعاني)، تحقيق (أحمد محمد الخراط)، (ب.ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.

- المبرد - أبو العباس محمد بن يزيد- (الكامل)، تحقيق (محمد أحمد الدالي)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ب.س). أربعة مجلدات.

- المبرد - أبو العباس محمد بن يزيد- (المقتضب) ، تحقيق (محمد عبد الخالق عضيمة)، ط٢، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٩١٠م. أربعة أجزاء.

- المطرزي - أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي- (المصباح في علم النحو)، تحقيق (عبد الحميد السيد طلب)، ط١، مكتبة الشباب، المنيرة، (ب. س).

- المكودي – أبو زيد عبد الرحمن بن علي- (شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف)، ط٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.

- الميداني – أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري- (مجمع الأمثال) ، تحقيق (محمد محي الدين عبد الحميد)، (ب. ط)، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٥م. جزءان.

- النووي – محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف- (منهل الواردين شرح رياض الصالحين) ، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠م. جزءان.

ب- المراجع.

- إبراهيم أنيس وعبد الحليم منتصر وعطيه الصوالحي ومحمد خلف الله أحمد (المعجم الوسيط)، ط٢، (ب.ن)، مصر، ١٩٧٣م. جزءان.
- إبراهيم السامرائي (الفعل زمانه وأبنيته)، (ب. ط)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٦م.
- إبراهيم السامرائي (النحو العربي نقد وبناء)، (ب. ط)، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م.
- إبراهيم عبد الله رفيدة (النحو وكتب التفسير)، ط١، المنشأة الشعبية، الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، ١٩٨٠م. جزاءن.
- إبراهيم مصطفى (إحياء النحو)، (ب. ط)، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
- إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار (المعجم الوسيط)، أشرف على طبعه (عبد السلام هارون)، (ب. ط)، المكتبة العلمية، طهران، (ب.س). جزءان.
- أحمد أمين (ضحى الاسلام)، ط٧، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (ب. س).
- أحمد مختار عمر (البحث اللغوي عند العرب) ، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- أحمد مختار عمر (علم الدلالة) ، ط١، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.
- أحمد مختار عمر (علم الدلالة)، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- أحمد مكي الأنصاري (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة)، (ب. ط)، الرسائل الجامعية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- أنيس فريحة (تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة)، (ب. ط)، (ب. ن)، بيروت، ١٩٥٩م.
- اميل يعقوب وبسام بركة ومي الشيخاني (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية)، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- اميل يعقوب وميشال عاصي (المعجم المفصل في اللغة والأدب)، (ب. ط)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م. جزءان.
- البدراوي زهران (عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني "المفتن في العربية ونحوها")، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

- تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها)، (ب. ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (ب. س).
- تمام حسان (مناهج البحث في اللغة)، (ب. ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٥م.
- خليل أحمد عمايرة (العامل النحوي بين مؤيده ومعارضيه)، (ب. ط)، جامعة اليرموك، إربد، (ب.س).
- داود عبده (أبحاث في اللغة العربية)، (ب. ط)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.
- زين كامل الخويسكي (ظاهرة الاستغناء في النحو والصرف)، (ب. ط)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥م.
- سعيد الأفغاني (نظرات في اللغة عند ابن حزم)، (ب. ط)، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٣م.
- السيد أحمد عبد الغفار (ظاهرة التأويل وصلتها باللغة)، (ب. ط)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (ب. س).
- السيد أحمد علي محمد (تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي)، ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١م.
- شوقي ضيف (تجديد النحو)، (ب. ط)، دار المعارف، القاهرة، (ب. س).
- شوقي ضيف (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده)، (ب.ط)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.
- شوقي ضيف (المدارس النحوية)، (ب. ط)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- طاهر سليمان حمودة (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي)، (ب. ط)، الدار الجامعية، الاسكندرية، (ب. س).
- طه الراوي (نظرة في اللغة والنحو)، ط١، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦٢م.
- عباس حسن (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، (ب. ط)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
- عباس حسن (النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة) .

ج١: ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.

ج٤: ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م. أربعة أجزاء.

- عبد الرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي)، (ب. ط)، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٥٧م.

- عبد العزيز عبده أبو عبد الله (المعنى والاعراب عند النحويين ونظرية العامل)، (ب.ط)، منشورات الكتاب، طرابلس، ليبيا، (ب. س). جزءان.
- عبد الفتاح أحمد الحموز (التأويل النحوي في القرآن الكريم)، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٤م. جزءان.
- عبد الفتاح أحمد الحموز (الحذف في المثل العربي)، ط١، دار عمار، عمان، ١٩٨٤م.
- عبد المجيد عابدين (مدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية)، (ب. ط)، مطبعة الشبكشي، القاهرة، ١٩٥١م.
- عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث)، (ب. ط)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.
- عفيف دمشقية (المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي)، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.
- علي زوين (منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث)، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.
- علي النجدي ناصف (من قضايا اللغة والنحو)، (ب. ط)، مكتبة النهضة، مصر، (ب. س).
- عوض محمد المقروزي (المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري-)، ط١١، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م.
- محمد أحمد برانق (النحو المنهجي)، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربي، (ب. م)، ١٩٥٩م.
- محمد حسين علي الصغير (نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري)، (ب. ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ١٩٩٠م.
- محمد حماسة عبد اللطيف (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، (ب. ط)، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٣م.
- محمد الخولي (قواعد تحويلية للغة العربية) ، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م.
- محمد سعيد اسبر وبلال جنيدي (الشامل - معجم في علم اللغة ومصطلحاتها-)، ط١، دار العودة، بيروت، ١٩٨١م.
- محمد عيد (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، (ب. ط)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

- محمود سليمان ياقوت(قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين)، (ب. ط)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- معاذ السرطاوي (ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية)، ط١، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.
- مهدي المخزومي (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج الحديث)، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٦م.
- مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٨م.
- يوهان فك (العربية – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب-) ، تحقيق وترجمة (عبد الحليم النجار)، (ب.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٥١م.

جـ- الدوريات .

- إبراهيم السامرائي (هل من نحو جديد؟)، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج٣، ع١، ١٩٨٤م.

- أحمد عبد الستار الجواري (حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر)، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٢، ج(٣-٤)، ١٩٨١م.

- أحمد مختار عمر (أبو العلاء المعري والنحو)، تربية الفاتح، ع٣، ١٩٧٢م.

- أحمد مختار عمر (الانتصار لسيبويه من المبرد - لابن ولاد-)، مجلة كلية المعلمين، ع١، ١٩٧٦م.

- أحمد مختار عمر (دعوات الإصلاح في النحو العربي قبل ابن مضاء)، مجلة الأزهر، مج ٣٩، ج١، ١٩٦٧م.

- جعفر عبابنة (تأملات في الدرس اللغوي على مستوى الجامعة)، أفكار، ع٦٨، ١٩٨٤م.

- خليل أحمد عمايرة (النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي)، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ع١، ١٩٨٥م.

- داود عبده (التقدير وظاهر اللفظ)،الفكر العربي، بيروت، ع(٨-٩)، مارس، س١، ١٩٧٩م.

- زهير غازي زاهد (أبو جعفر النحاس ومنهجه في النحو)،مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ع١٧، ١٩٨١م.

- عبد العال سالم علي أبو المكارم (النحو العربي والتجديد)، البيان، ع٥١، س٥، ١٩٧٠م.

- علي أبو المكارم (التأويل في النحو العربي- أهدافه ووسائله-)، مجلة كلية التربية، الجامعة الليبية، ع٢، ١٩٧١م.

- كمال إبراهيم (الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية)، مجلة الاستاذ، جامعة بغداد، بغداد، مج١٤، ع (١-٢)، (١٩٦٦-١٩٦٧م).

- محمود حسين آل ياسين (في المدارس النحوية)، المورد، ج٣، ع٤، ١٩٧٤م.

د- الرسائل الجامعية .

- أحمد فالح مطلق (ظاهرة الحذف في الجملة العربية)، رسالة ماجستير، اليرموك، إربد، ١٩٨٥م.

- أحمد محمد فليح (الحذف في الحديث النبوي الشريف من كتاب "رياض الصالحين" للإمام النووي)، رسالة ماجستير، اليرموك، إربد، ١٩٨٧م.

- حمدي محمد حمد جبالي (في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا)، رسالة ماجستير، اليرموك، إربد، ١٩٨٢م.

- زين الدين فالح مهيدات (قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف)، رسالة ماجستير، اليرموك، إربد، ١٩٨٤م.

- وليد عاطف الأنصاري (نظرية العامل في النحو العربي - عرضا ونقدا-)، رسالة ماجستير، اليرموك، إربد، ١٩٨٨م.

٤٥٩٢١٨

ABSTRACT

Interpretation and Agents' Deletion Assumption in Arabic Syntactic Analysis.

Malak Ahmed Tawfeq Sadeq.

Supervised : Dr. Ja'far Ababneh

The aim of this thesis is to differentiate the assignment of parsing from the assignment of meaning. The assignment of parsing is the use of any grammatical phenomenon which reguires understood grammatical patterns and forms in which one original element disappears. This should be observed in artistic parsing, and the assignment should be within the theory of the agent.

The assignment of the meaning is linked with an omitted element which completes the meaning and not the grammatical form. The sentence here is complete in its elements. If taken within its shape it would contradict what is familiar. The assignment falls within figurative element and it is not considered in the usual parsing. It is considered in the figurative controversial meaning and the explanation of the ambiguity.

To reach this aim, the thesis is divided into four chapters. The first chapter deals with the most known idioms and concepts related to the subject of the thesis, and the second deals with the assignment and its grammatical explanations, while the third explains the assignment and its grammatical methods, and the fourth deals with the different opinions of grammarians and the present researcher.